نظرات في التفسير بالمأثور

د. خالد بن عثمان بن علي السبت

الأستاذ المشارك بكلية التربية

جامعة الدمام

ملخص البحث

تبين من خلال ما سبق أن معنىٰ (المأثور) في اللغة فيما يَتَّصِل بموضوعنا بمعنىٰ (المنقول) و (المروي)، وأن معناه عند الـمُحَدِّثين يرتبط بهذا المعنىٰ اللغوي، فهو بمعنىٰ (المروي) سواء كان مرفوعــًا أم موقوفــًا أم مقطوعــًا، وهو غالب استعمال الأصوليين والفقهاء أيضــًا، إلا أن من الفقهاء من خَصَّ (الحديث) أو (الخبر) بالمرفوع، وأما (الأثر) فأطلقوه علىٰ الموقوف والمقطوع.

وأما في عُرْف المُؤَلِّفين في العلوم القرآنية في هذا العصر فذلك يَنْتَظِم تفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة، وأدخل بعضهم تفسير التابعين، وهو الأقرب.

وأن استعمال هذا اللَّقب (التفسير بالمأثور) شاع وكثر في هذا العصر مُرَاداً به ما يشمل الأنواع الأربعة السابقة، وقد سَمَّىٰ السيوطي (ت ٩١١ هـ) كتابه بــ(الدر المنثور في التفسير بالمأثور). ولكنه أراد ما اشتُهر عند المحدثين وغيرهم من إطلاق ذلك علىٰ المرويات المرفوعة وغيرها. كما عرفنا أن ذلك اللقب وما يُراد به هنا لم يكن مُشْتَهِراً لدىٰ المُتَقدِّمين. ولا تَعْدُو المسألة أن تكون من قبيل الاصطلاح الذي لا مُشَاحَّة فيه.

وأنه يقرب من هذا اللقب (التفسير بالمأثور): (التفسير النقلي)، أو (التفسير بالرواية).

إضافة إلىٰ أن وصْف التفسير بأنه (مأثور) لا يعني أنه حُجة، بل الأنواع الداخلة تحته منها ما يكون حُجة ومنها ما ليس كذلك.

وبما سبق ظهر جليــًا أن للاجتهاد تَعَلُّقــًا بالتفسير بالمأثور من جهات عدة، إلا أن ذلك لا يمنع من مُقَابلة هذا النوع – التفسير بالمأثور- بــ(التفسير بالرأي)، لأن العبرة بكون الـمُفَسِّر يرويه عن السلف، إضافة إلىٰ أن الـمُعْتَبر ما غلب علىٰ التفسير، ولو كان للمؤلف اجتهادات وآراء تخصه.

وتبين أيضــًا أن بدايات التدوين في التفسير بالمأثور كانت مُبَكِّرة جداً، خلافــًا لما هو مُتَدَاول لدىٰ كثير من الدارسين لعلوم التفسير من أن ذلك إنما بدأ في حدود منتصف القرن الثاني الهجري، وأنه كان قبل ذلك مُخْتَلِطــًا بالحديث.

❊ ❊ ❊

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه وأتباعه إلىٰ يوم نلقاه، أما بعد:

فإن الحديث عن التفسير بالمأثور من جوانبه المختلفة يتطلب بَسْطًا لا يفي به هذا المُختصر، وقد وُجِدَت دراسات وأبحاث مُسْتَقِلة في هذا النوع من التفسير[١]، إضافة إلىٰ ما كُتِب في ذلك ضمن المؤلفات في أصول التفسير[٢]، وعلوم القرآن[٣]، ومناهج المفسرين[٤]، وبعض مقدمات كتب التفسير[٥].

وإنما أردت الكلام علىٰ جوانب ثلاثة تتصل بالتفسير بالمأثور وهي ما تدعو الحاجة إلىٰ تحريره؛ ليكون ذلك سبيلاً إلىٰ رفع إشكال قد يَرِد عليها أو علىٰ بعضها، أو تصويبًا لخطأ قد يكثر تداوله ونقله في الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتفسير بالمأثور، أو مزيد إيضاح بتفصيل وتقسيم لِمَا قد يُذكر بطريق الإجمال.

وهذه الجوانب الثلاث:

الأولىٰ: في تحرير مصطلح (التفسير بالمأثور) وما ينبني علىٰ ذلك.

الثانية: في بدايات التأليف في هذا النوع من التفسير.

الثالثة: في مناهج التأليف في التفسير بالمأثور، والتعريف بأبرز المؤلفات فيه

---

(١) من ذلك: التفسير بالمأثور مفهومه، وأنواعه، وقواعده لمحمد بن عمر بازمول، اتجاه التفسير بالمأثور لأحمد سليمان، التفسير الأثري وجدلية المفهوم والمنهج لأنس بن خليل شعيبي، التفسير بالمأثور ومناهج المفسرين فيه لمحمد أبو النور الحديدي، التفسير المأثور الاصطلاح والمشكلات والمسارات نحو مجالات العلوم لعبد الرحمن حللي، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر المفسر لمساعد بن سليمان الطيار...الخ.

(٢) مثل: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، الفوز الكبير في أصول التفسير لولي الله الدهلوي، دراسات في أصول التفسير لمحسن عبد الحميد، فصول في أصول التفسير لمساعد الطيار...الخ.

(٣) مثل: دراسات في علوم القرآن لفهد الرومي، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، مباحث في علوم القرآن لصبحي صالح، محاضرات في علوم القرآن لغانم قدوري...الخ.

(٤) مثل: التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري لفهد بن عبد الرحمن الرومي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين لصلاح عبد الفتاح الخالدي، مناهج المفسرين لأحمد بن محمد الشرقاوي، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين لمحمد الحمود النجدي، التفسير: أساسياته واتجاهاته لفضل عباس...الخ.

(٥) مثل: المحرر الوجيز لابن عطية، تفسير القرطبي، التحرير والتنوير لابن عاشور...الخ.

(المطبوع منها، أو جزء منه).

والله أسال أن يجعله خالصًا لوجه الكريم، ومُقَرِّبا إلىٰ مرضاته، ونافعًا لكاتبه وقارئه، إنه سمع مُجيب.

❊ ❊ ❊

المسألة الأولى
في تحرير مصطلح (التفسير بالمأثور) وما ينبني على ذلك

لكي يكون الكلام أكثر دِقَّة وتحديداً سأجعله مُنْحَصِراً في ست مسائل:

الأولىٰ: في تحديد المراد بـ (المأثور):

وسأذكر تحت هذه الجزئية المعنىٰ المقصود بـ (المأثور) في اللغة، إضافة إلىٰ معناه في عُرْف أرباب الفنون ذات العلاقة كأهل الحديث، وأهل الفقه والأصول، وأهل التفسير وعلومه.

أولاً: معنىٰ (المأثور) في اللغة[1]: الأثر: مصدر قولك: "أَثَرتُ الحديث" إذا ذكرتَه عن غيرك، أي: نقلته ورويته. ويقال: (المأثور) للـمُتَحَدَّث به.

ومنه قول عمر رضي الله عنه حين سمع النبي صلىٰ الله عليه وسلم يقول: "إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم..." الحديث؛ قال عمر: "فما حلفتُ بها بعدُ ذاكِراً ولا آثِراً".[2] فقوله: "ذَاكِراً": أي: مُتكلِّماً بها وقائلاً بها، أي: لم أذكر ذلك عن نفسي.

(١) انظر: النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨ هـ)، إعراب القرآن، طبعة منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ، ٤/ ١٠٤، الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣ هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م، (مادة: أثر)، ٢/ ٥٧٤، الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء (٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (مادة: أثر)، ١/ ٥٣، المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (٤٥٨ هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م (مادة: أثر) ١٠/ ١٧٣، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (٧١١ هـ)، لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، (مادة: أثر) ٤/ ٦، الفيومي، أحمد بن محمد (٧٧٠ هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، طبعة المكتبة العلمية، بيروت (مادة: أثر) ١/ ٤، الحسيني، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (١٢٠٥ هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، طبعة دار الهداية (مادة: أثر) ١٠/ ١٥- ١٦، مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبراهيم مصطفىٰ، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، طبعة دار الدعوة (مادة: المأثور) ١/ ٦.

(٢) أخرجه البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢ه، (٦٦٤٧)، و النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (٢٦١ هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٦٤٦).

وقوله: "ولا آثِراً": أي: ولا مُخْبِراً بها عن غيري أنه حلف بها.

ومن ذلك قولهم: "حديث مأثور" أي: ينقله خَلَفٌ عن سَلَف، بمعنىٰ: مَنْقُول ومَرْوي. ويقال: "أَثَرَ الحديثَ عن القوم: أنبأهم بما سُبِقُوا فيه من الأَثَر. وقيل: حَدَّث به عنهم في آثارهم.

ومنه قول أبي سفيان رضي الله عنه في حديث قيصر: "ولكني اسْتَحْيَيْتُ أن يَأْثِرُوا عني الكذب"[١] أي: يَرُوون ويَحكُون.

وأُثْرَةُ العلم وأَثَارتُه: بَقيةٌ منه تُؤثَر، أي: تُروىٰ وتُذكَر.

والأَثَر: الخَبر، والجمع: آثار.

حَاصِل ما ذُكِر: أن المأثور هنا بمعنىٰ الـمَنقول والـمَروي.

فائدة:

قال الزركشي رحمه الله:" يخرج من كلام اللغويين وغيرهم أَن مادة الأثر تَدور علىٰ ثلاثة معان:

أحدها: البقية، واشتقاقه من أَثَرْتُ الشَّيْء أَثَرُهُ أَثَرَةً وأَثَارَة، كأَنَّها بَقِيَّته تُستخرج فَتُثار، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أَوۡ أَثَـٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ أي بَقِيَّة منه.

وجعل البخاري في شرح الْمُفَصَّل سُنَن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم من هذا، فقال: الْأَثر هو الباقي في الديار. وقالوا لسنن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم (آثار) لأنها بَقِيَت بعده.[٢][٣]

والثاني: من الأثر الَّذِي هو الرِّواية، ومنه قولهم: هذا الحديث يُؤثر عن فلان.

الثالث: من الأثر بمعنىٰ العلامة، قال المـُبَرِّد: قالوا (الأثارة) للشيء الحَسن

(١) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، (٢٩٤١).

(٢)الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٩٤ هـ)، النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، طبعة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ١/ ٤١٨.

(٣) وقال العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢ هـ)، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، طباعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ١/ ٨٣: "والأثر في الأصل: العلامة والبقية والرواية" اهـ.

البَهِي في العين، فيقال للناقة: ذَات أَثَارة، إذا كانت مُمتلئة تَروق العين[1]. ووجه الاستعارة منه في الأحاديث ظاهر" اهـ.[2]

ثانيًا: المراد بـ (المَأْثُور) عند المُحَدِّثين:

يَطْلِق علماء الحديث (الأثر) علىٰ الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، وقد صَرَّح بذلك جماعة، كالنووي وغيره؛[3] لأنه مأخوذ من "أَثَرْتُ الحديث" أي رويته.

ومن هذا الاستعمال – إطلاقة علىٰ الحديث –: ما جاء عن علي بن الحسن ابن شقيق[4] قال: " سمعت عبدالله يعني ابن المبارك يقول: "إذا ابتُليتَ بالقضاء فعليك بالأثر"[5] قال علي: فذكرتُه لأبي حمزة ابن ميمون السُّكَّري[1]... فقال هل تدري ما

---

(١)الزركشي، النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح، ١/ ٤١٩.

(٢) السابق (١/ ٤١٨ – ٤١٩).

(٣) انظر: ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله (٧٣٣ هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ص٤٠، الزركشي، النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح، ١/ ٤١٧ – ٤٢٠، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد (٨٠٤ هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، طبعة دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ، ١/ ١١٤، العسقلاني، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، ١/ ٨٣، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢ هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق علي حسين علي، طبعة مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ١/ ١٧، ١٣٧–١٣٨، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)،تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، طبعة دار طيبة، ١/ ٢٠٢–٢٠٣، القاري، علي بن سلطان الملا (١٠١٤ هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، طبعة دار الأرقم، لبنان، بيروت، ص١٥٣، الصنعاني، محمد بن إسماعيل (١١٨٢ هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، (١/ ٢٣٧-٢٣٩).

(٤) هو: علي بن الحسن بن شقيق بن محمد العَبْدِيُّ المرُّوزِي أبو عبد الرحمن، مولىٰ عبد القيس من أهل مرو، ولد سنة: ١٣٧هـ، حدَّث عنه: البخاري وأحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين، توفي سنة: ٢١٥هـ. انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، ١٣/ ٢٩٤، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م، ١٠/ ٣٤٩–٣٥٢.

(٥) الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (٢٥٩ هـ)، أحوال الرجال، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البَستوي. طبعة حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان، ص٣٥٨، وعند الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣ هـ)، الفقيه والمتفقه، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، طبعة =

الأثر؟ أن أُحَدِّثَك بالشيء فتعمل به فَيُقال لك يوم القيامة: مَن أَمَرك بهذا؟ فتقول: أبو حمزة. فَيُجاء بي فَيُقال: إن هذا يزعم أنك أَمَرتَه بكذا وكذا، فإن قُلتَ: نعم خُلِّي عنك. ويُقَال لي: من أين قُلتَ هذا؟ فأقول: قال لي الأعمش. فَيُسأل الأعمش، فإذا قال: نعم، خُلِّيَ عني. ويُقال للأعمش: مِن أين قُلتَ؟ فيقول: قال لي إبراهيم. فَيُسأل إبراهيم، فإن قال: نعم، خُلِّي عن الأعمش، وأُخِذ إبراهيم، فَيُقال له: مِن أين قُلتَ؟ فيقول: قال لي علقمة، فَيُسأل علقمة، فإذا قال: نعم، خُلِّي عن إبراهيم، ويُقال له: من أين قُلت؟ فيقول: قال لي عبد الله بن مسعود، فَيُسأل عبد الله، فإن قال: نعم، خُلِّي عن علقمة. ويُقال لابن مسعود: مِن أين قُلت؟ قال: فيقول: قال لي رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، فَيُسأل رسولُ الله صلىٰ الله عليه وسلم، فإن قال: نعم، خُلِّي عن ابن مسعود، فَيُقال للنبي صلىٰ الله عليه وسلم، فيقول: قال لي جبريل؛ حتىٰ ينتهي إلىٰ الرب تبارك وتعالىٰ. فهذا الأثر...(٢).

ومن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: ... وإن أفضل ما تَمَسَّكْنا بالأثر(٣).

قال الحافظ ابن حجر: ويؤيده: تسمية أبي جعفر الطبري كتابه "تهذيب الآثار"، وهو مقصور علىٰ المرفوعات، وإنما يُورِد فيه الموقوفات تبعًا.

وأما كتاب "شرح معاني الآثار" للطحاوي، فَمُشْتَمِل علىٰ المرفوع والموقوف – أيضًا –(٤).

والذي يظهر – والله أعلم – أنهم لم يقصدوا حَصْر (الأثر) بالمرفوع أو الموقوف علىٰ الصحابي، وإنما المراد أنه يُطْلَق عندهم علىٰ (المَرْوي) عمومًا؛

= دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، ٢/ ٣٤٦، بلفظ: "ليكن الذي تعتمد عليه الأثر، وخُذ من الرأي ما يُفَسِّر لك الحديث".

(١) هو: محمد بن ميمون المَرْوَزي أبو حمزة السُّكَّرِي، عالم مَرو، سُمِّي السُّكري لحلاوة كلامه، توفي سنة: ١٦٧هـ. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣/ ٤٣٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٧/ ٣٨٥ – ٣٨٧.

(٢) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص٣٥٨–٣٥٩، ورواه الخطيب مُخْتَصَراً، الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه ١/ ٣٨٢.

(٣) رواه الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، ١/ ٣٨١.

(٤) العسقلاني، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، ١/ ٥١٣. وذكر نحوه السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، ١/ ١٣٧–١٣٨.

ولذا قال الحافظ بعد أن ذكر المرفوع والموقوف والمقطوع:" ومَنْ دُون التابعي فيه مثله. ويُقَال للأخيرين: الأثر " اهـ.[1]

ثالثًا: المراد بـ (الأثر) عند الفقهاء والأصوليين:

يبدو من استعمال الأصوليين للفظ (الأثر) أنهم يقصدون به ما يُقَابِل العقل والرأي والنظر والاجتهاد، فهو عندهم يُقَال للنقل والرواية من نصوص الوحي- الكتاب والسنة- وذلك ما قد يُعَبَّر عنه بـ (السمع، أو الشرع، أو النص، أو الخبر، أو الأثر)[2]. وشواهد ذلك لا تكاد تُحصَىٰ في كتب الفقه وأصوله.

ومن ذلك قول زُفَر[3]:"إنما نأخذ بالرأي ما لم يجئ الأثر، فإذا جاء الأثر تركنا الرأي وأخذنا بالأثر" اهـ[4].

وقد فَرَّق بعض الفقهاء من الشافعية كالخراسانيين بين الخبر والأثر، فأطلقوا الأول علىٰ المرفوع، والثاني علىٰ الموقوف[5].

(١)العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢ هـ)، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقًا بكتاب سبل السلام)، تحقيق عصام الصبابطي، عماد السيد، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م، ٤/ ٧٢٤.

(٢) انظر: الجيزاني، محمَّد بنْ حسَيْن، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، طبعة دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ، ١/ ٦٩.

(٣) هو: زُفَرُ بن الهُذَيْلِ بن قيس بن سَلْمِ العَنْبَرِيُّ أبو الهُذَيْل، ولد سنة: ١١٠هـ، أكبر تلامذة أبي حنيفة، أصله من أصبهانَ. أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها. وكان ممن جمع بين العلم والعمل، توفي سنة: ١٥٨هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٨/ ٣٩، الزِّرِكْلِي الدمشقي، خير الدين بن محمود (١٣٩٦ هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢م، ٣/ ٤٥.

(٤) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، ١/ ٥١٠.

(٥) انظر: ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (٦٤٣ هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق نور الدين عتر. طبعة دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ص٤٦، ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ص٤٠، الأبناسي، إبراهيم بن موسىٰ بن أيوب (٨٠٢ هـ)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق صلاح فتحي هلل، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ١/ ١٤٠، ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ١/ ١١٤، العراقي، عبد الرحيم بن الحسين ابن أبي بكر، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، طبعة محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، ص٦٦، العسقلاني، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، ١/ ٨٣–٥١٣، السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، ١/ ١٣٧، تدريب الراوي (١/ ٢٠٢ – ٢٠٣)، شرح نُخْبَة الفِكر للقاري ص ١٥٣.

قال الزركشي: "وساعدهم في ذلك كلام الشَّافِعِي علىٰ ما استقر فيه، فَإِنَّهُ غالبا يُطلق الأثر علىٰ كلام الصحابة، والحديث علىٰ قول النَّبي صلىٰ الله عليه وسلم[١]. وهو تَفْريق حسن؛ لأن التَّفاوت فِي المراتب يَقتضي التَّفاوت فيما يتَرَتَّب علىٰ المراتب، فيقال لما نُسِب لصاحب الشرع: (الخبَر)، وللصحابة: (الأثر)، وللعلماء: (القول والمذهب)[٢].

قال السخاوي[٣]: "وظاهر تسمية البيهقي كتابه المشتمل عليهما- المرفوع والموقوف – بـ (معرفة السنن والآثار) معهم" اهـ[٤] باعتبار أن العطف يقتضي المُغَايَرة بين المعطوف والمعطوف عليه، فَفَرَّق بين السُّنن والآثار.

رابعًا: المراد بـ (الأَثَر) عند أهل التفسير وعلومه:

يذهب أكثر المؤلفين في العلوم المتعلقة بالقرآن والتفسير (من المعاصرين) إلىٰ أن التفسير بالمأثور يدور ويرجع إلىٰ تفسير القرآن الكريم بالقرآن نفسه، أو بالسنة أو بأقوال الصحابة[٥].

وكثير من هؤلاء يذكر بعد ذلك الخلاف في تفسير التابعين[٦].

بينما جزم آخرون بدخول هذا القسم الرابع -تفسير التابعين أو كبارهم علىٰ

---

(١) من المواضع ما ذكره الشافعي في الرسالة ص ٢١٧ حيث قال: "وأما القياس فإنما أخذناه استدلالا بالكتاب والسنة والآثار". وص٥٠٧ حيث قال: "وجهة العلم بعدُ: الكتاب والسنة والإجماع والآثار، وما وصفت من القياس عليها".

(٢) النُّكَت علىٰ مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٤١٧ – ٤٢٠).

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي أبو الخير، ولد سنة: ٨٣١هـ. سخاوي الأصل قاهري المولد، توفي سنة: ٩٠٢هـ. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٨/ ٣)، نظم العقيان في أعيان الأعيان ص١٥٢.

(٤) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، ١/ ١٣٧–١٣٨.

(٥) انظر: علىٰ سبيل المثال: الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم (١٣٦٧ هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، طبعة مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة، ٢/ ١٢–١٤، الرومي، فهد بن عبد الرحمن، اتجاهات التفسير في القرآن الرابع عشر، طبعة رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ،١٩٨٦م، ٢/ ٥١٩، الرومي، فهد ابن عبد الرحمن، دراسات في علوم القرآن الكريم، الطبعة الثانية عشرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ص١٥١.

(٦) المصادر السابقة.

وجه الخصوص -ضمن التفسير بالمأثور[١]. وإن اختلفوا في تعليل ذلك، فبعضهم جزم بذلك لِمَا وَجَد في كتب التفسير بالمأثور من نَقْل أقوال التابعين[٢]. ونَجد غيره يُعَلِّل ذلك بكونهم تَلَقَّوا ذلك غالباً عن الصحابة رضي الله عنهم[٣].

وقد ضَيَّق مفهومه طائفة؛ فَقَصَره السيوطي علىٰ التفسير بالسنة وبأقوال الصحابة رضي الله عنهم كما سيأتي قريباً.

وحصره غيره بتفسير القرآن بالقرآن وبالسنة[٤].

ومن المعاصرين من لم يعد تفسير القرآن بالقرآن من جملة المأثور، ولكنه يعني عنده تفسيره بالرواية عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين[٥].

وأخرج غيره تفسير الصحابة والتابعين سوىٰ ما كان له حكم الرفع من تفسير الصحابة.

فائدة: فَرَّق بعضهم[٦] بين (الأثر) و (المأثور) بأن المأثور يطلق علىٰ القول والفعل، والأثر لا يطلق إلا علىٰ القول.

ومثل هذا يحتاج إلىٰ استقراء وتأمل، فالله أعلم.

الثانية: هل التفسير بالمأثور مُصْطَلَح جديد في هذا العصر؟

حينما نتتبع هذا اللقب (التفسير بالمأثور) وما يدخل في مدلوله الذي عرفنا من تفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة، وأقوال التابعين؛ فإننا لا نكاد نجد

(١) انظر: في ذلك: الذهبي، محمد السيد حسين (١٣٩٨ هـ)، التفسير والمفسرون، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة، ١/ ١١٢، القطان، مناع بن خليل (١٤٢٠ هـ)، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص٣٥٨.

(٢) انظر: الذهبي، التفسير والمفسرون، ١/ ١١٢.

(٣) انظر: القطان، مباحث في علوم القرآن، ص٣٥٨.

تنبيه: قَيَّده المؤلف بكبار التابعين.

(٤) انظر: التفسير أساسياته واتجاهاته، لفضل عباس.

(٥) انظر: الخالدي، صلاح عبد الفتاح، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، طبعة دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٣١هـ،٢٠١٠م، ص١٤٨، ٢٠٠.

(٦) انظر: نكري، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد (ق١٢ هـ)، دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، تعريب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، طبعة دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ١/ ٣٠.

ذلـك بلفظـه ومضـمونه لـدىٰ المتقـدمين، بينمـا نجـد ذلـك مُشْـتَهِراً ذائعــاً بــين المعاصرين.

وهـذا أمـر لا يُنْكَـر، وأمـا مجـرد التسـمية (التفسـير بالمـأثور) فكلنـا يعلـم أن السـيوطي (ت: ٩١١ هــ) قـد أفـرد كتابـاً حـافلاً سـماه (الـدر المنثـور في التفسـير بالمأثور)، وهـو في عنوانـه ومضـمونه مُطابق لمـا نحـن بصـدده، اللهـم إلا مـا يتعلـق بتفسير القرآن بالقرآن فإنـه لا يـذكره إلا مـا جاء ضـمن المرويـات عـن السـلف، لأن الكتاب مُخْتَصَـر مـن كتابـه الآخـر المُسْنَد (ترجمـان القـرآن) الـذي وصـفه بقولـه في مقدمته للدُّر المنثـور: "وهـو التفسير الـمُسْنَد عـن رسـول الله صـلىٰ الله عليـه وسـلم وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين" اهـ[1]. [2].

والواقع أن هذا الكتاب مُشْتَمِل علىٰ كثير من الآثار عن التابعين أيضـاً.

ولا يخفىٰ أن مراده بذلك ما تعارف عليه أهل الحديث وغيرهم، كما أسلفنا في ذكر معناه عندهم.

والمقصـود أن هـذا اللقـب (التفسـير بالمـأثور) ومُجْمَـل مـا يـدل عليـه -سـوىٰ تفسير القرآن بالقرآن- قـد عُـرِف قبـل عصـرنا الحاضـر، وإنمـا بَـرَز ذلـك واشـتُهر في العصر الحديث.

و يبقىٰ الأمر في ذلك يسير، إذ هو مُجَرَّد اصطلاح، ولا مُشَاحَّة في الاصطلاح ما لم يُبْنَ عليه حُكم، ولسنا نبني علىٰ هذا اللقب حُكْما كما سيتبين إن شاء الله.

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، الـدر المنثـور، طبعـة دار الفكـر، بيـروت، ١/ ٩. ونحوه في السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيـق: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، الطبعـة ١٣٩٤هــ، ١٩٧٤م، ٤/ ٢٢٢.

(٢) وقال عنه أيضـاً: "وهو الوارد بالإسناد المتصل عـن رسـول الله صـلىٰ الله عليـه وسـلم وأصـحابه الـذين شـاهدوه وتلقوا منه الوحي والتنزيل وسمعوا منه التفسير والتأويل...من غير أن أذكر فيه شيئـاً عن التابعين، ولا من بعدهم. وهذا لعمري هو التفسير؛ فإن الكلام في معاني القرآن ممن لم ينزل عليه ولا سمع مـن المُنـزل إليـه، إنمـا هـو رأي محض، ...فإذن الواجب الاقتصار في التفسير علىٰ ما ورد عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم وأصحابه، فإن في ذلك كفاية ومَقْنَعـاً" اهـ. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، قطف الأزهار في كشف الأسرار، تحقيـق أحمـد بـن محمـد الحمّـادي، طبعـة وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية، دولـة قطـر، الطبعـة الأولـىٰ، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ١/ ٨٩-٩١.

الثالثة: أسماء أُخرىٰ مُقَارِبة لهذا الاسم:

هناك أسماء مُقَارِبة للمأثور؛ وذلك أن (الأثر) يدل علىٰ (الرواية) و(النقل) كما عرفنا، ومن هنا فإن (النقل) و(الرواية) كل ذلك بمعنىٰ المأثور، وبهذا الاعتبار يمكن أن نُسَمِّيه بـ (التفسير النقلي) أو (التفسير بالرواية) ونحو ذلك مما يرجع إلىٰ هذا المعنىٰ.

وقد وردت هذه التسمية –التفسير النقلي – عند ابن خلدون (ت٨٠٨)، وإنما عنىٰ بذلك نوعًا خاصًا وهو ما لا طريق إلىٰ معرفته إلا بالنقل والرواية، كما هو ظاهر من قوله: "تفسير نَقْلي مُسْتَنِد إلىٰ الآثار المنقولة عن السلف، وهي معرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، ومقاصد الآي، وكل ذلك لا يُعْرَف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين". اهـ[1].

فهذا أحد نوعي التفسير عنده.

وأما الصنف الآخر فهو "ما يرجع إلىٰ اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنىٰ بحسب المقاصد والأساليب".

الرابعة: هل كونه مأثوراً يعني الحُجِّيَّة؟

هذه مسألة دقيقة وهي في غاية الأهمية؛ لأن الخطأ في تَصَوُّرها يُوقِع في إشكالات في هذا الباب؛ وذلك أن الناظر في تصرفات الـمُؤلِّفين في العلوم الـمُتعلِّقة بالقرآن خاصة، وغيرهم ممن يتعرض للتفسير بالمأثور يجد أنهم – في الغالب– يَحُومُون حول هذه القضية، ومن ثَم فإنهم حينما يَقْصُرون التفسير بالمأثور علىٰ بعض الأنواع السابقة فإن ذلك من أجل هذا الـمَلْحَظ؛ ولذا نجدهم يذكرون الخلاف في تفسير التابعين وفي دخوله تحت (التفسير بالمأثور)، وهكذا حينما يُعلِّلون الأخذ بتفسير الصحابي فإنهم يذكرون أموراً ترجع إلىٰ تقوية الاحتجاج به، وكذلك من أدخل تفسير التابعين اعتبر ذلك بكونهم تَلقَّوا عن الصحابة رضي الله عنهم. وهكذا من قَيَّده بكبار التابعين، فهو لأجل هذا الـمَلْحَظ.

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (٨٠٨ هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، تحقيق خليل شحادة، طبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م ١/ ٥٥٤–٥٥٥.

بل صَرَّح بعضهم بوجوب الأخذ به لكونه طريق المعرفة الصحيحة، وأنه آمَنُ سبيل للحفظ من الزلل والزيغ في كتاب الله[1].

ومن ثم وُجِد من أهل العلم من قد يَسْتَشْكِل كل ما للاجتهاد فيه مَدْخل في جملة التفسير بالمأثور، وهذا لا يقف عند تفسير التابعين أو الصحابة رضي الله عنهم، بل يشمل تفسير القرآن بالقرآن، وبعض تفسير القرآن بالسنة كما سنعرف قريباً إن شاء الله.

وقد أشرنا قريباً إلىٰ أنه لا مُشَاحَّة في الاصطلاح ما لم يُبْنَ عليه حُكم، وبناء علىٰ ذلك فإن (التفسير بالمأثور) اصطلاح حادث، بصرف النظر عن العصر الذي ظهر فيه، فينبغي أن يكون ذلك لِمُجَرَّد التعريف بنوع من التفسير يرجع إلىٰ النقل والرواية بصرف النظر عن مضمونها وقيمتها العلمية، أو مدىٰ حُجِّيتها، إذ ليس هناك مُلازَمة بين كونه مأثوراً وكونه حُجَّة فالجهة مُنْفَكَّة؛ وذلك أن من الأنواع الداخلة تحت التفسير بالمأثور ما لا يكون حُجَّة، فضلاً عن بعض المفردات الداخلة تحت كل نوع من غير استثناء لشيء من تلك الأنواع الأربعة كما سيتضح.

الخامسة: علاقة الاجتهاد والرأي بالتفسير بالمأثور.

لا شك أن للاجتهاد مدخلاً في التفسير بالمأثور بأنواعه الأربعة، وإليك توضيح هذه الجملة:

أما تفسير القرآن بالقرآن: فإن تَعَلُّقَه بالاجتهاد لا يخفىٰ؛ وذلك أن الـمُفَسِّر يَعْمَد إلىٰ الرَّبْط بين الآية والآية فَيُفَسِّرها بها حيث فَهِم باجتهاده أنها مُفَسِّرة لها، وقد يُصيب في ذلك وقد يُخطئ.

وهذا القدر يكفي لبيان تَعلُّق الاجتهاد بهذا النوع من التفسير.

وأما تفسير القرآن بالسنة: فمعلوم أنه علىٰ نوعين:

الأول: ما ذكر معه النبي صلىٰ الله عليه وسلم الآية سواء كان ذلك ابتداء، أو لسؤال ورد من أصحابه، أو غير ذلك، فهذا إذا صَحَّ سنده فلا شك في كونه حُجة؛ لأن السنة تُفسِّر القرآن، والنبي صلىٰ الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوىٰ، وإنما هو

(١) القطان، مباحث في علوم القرآن، صـ٣٦٠

وحي يُوحىٰ.

فهذا النوع لا مدخل للاجتهاد فيه.

الثاني: ما لم يَرِد للآية معه ذِكْر، وإنما يَرْبِط الـمُفَسِّر بينه وبين الآية باجتهاده لِمَا ظَهر له من علاقة بينهما.

فهذا يدخله اجتهاد الـمُفَسِّر، كما هو ظاهر.

وأما تفسيره بأقوال الصحابة: فلا يخفىٰ أن تفسير الصحابي يقع علىٰ أنواع، فمن ذلك:

١- ما لا تَعَلُّق له بالاجتهاد، وهذا يشمل:

أ- أن يُفَسِّر الآية بحديث ذُكِرَت معه الآية كما سبق.

ب- أن يكون تفسيره مما لا يُقال من جهة الرأي، كأسباب النزول، والإخبار عن الأمور الغيبية وما إلىٰ ذلك مما لا يُقال من جهة الرأي (إذا لم يُعرَف بالأخذ عن بني إسرائيل). وهذا يكون حجة إذا صح فيه الإسناد.

٢- ما أجمعوا عليه، وهو حُجَّة.

٣- ما انفرد به أحدُهم ولم يُعلم له مُخَالِف. فالأقرب أنه حُجَّة أيضًا (أي: بَيَانِيَّة، لا رِسَالِيَّة)، وإن كان ذلك قد يرجع إلىٰ اجتهاده.

٤- ما اختلفوا فيه، فيُرَجَّح بين أقوالهم بالـمُرَجِّحات المعروفة.

٥- ما أخذه عن أهل الكتاب، فله حُكم الروايات الإسرائيلية.

٦- ما رجع فيه إلىٰ اللغة، فهم أهل اللغة، وأعلم بها من غيرهم.

تنبيه: ما يقع من تفسيره القرآن بالقرآن تفسير الصحابيِّ للقرآن بالقرآن، أو بالسنة مما لم يكن للآية معها ذِكْر؛ فإن هذا يَدخله الاجتهاد -كما عرفنا سابقًا- لكن يكون النظر فيه بالاعتبارات السابقة من الإجماع، أو انفراد الواحد منهم، أو اختلافهم في تفسيرها.

وبهذا نعلم أن تفسير الصحابي ليس علىٰ سَنَن واحد، بل يتنوع؛ ومن ثم تتنوع أحكامه.

وأما تفسير القرآن بأقوال التابعين: فهو علىٰ أنواع أيضًا، ومن ذلك:

١- ما لا مَدخل للاجتهاد فيه؛ وهذا يشمل:

أ- تفسيره الآية بحديث تُذكر معه الآية، كما سبق؛ فهذا إذا لم يَذْكُر الواسطة في سنده إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم، فله حُكم المُرسَل.

ب- ما لا يُقال من جهة الرأي؛ مثل:

١- أسباب النزول؛ وهذا ما لم تُذكر معه الواسطة؛ فله حكم المُرسَل.

٢- الإخبار عن الأمور الغيبية: وهذا النوع له حُكم الرفع إن لم يكن ممن يأخذ عن بني إسرائيل، (ويكون من قبيل المُرَسل)، لكن تمييز ذلك بالنسبة للتابعين فيه عُسْر، والله أعلم.

٢- ما أجمعوا عليه، فهو حُجة.

٣- قول الواحد منهم إذا لم يُعلم له مُخَالف، فهذا لا يُقال: إنه حُجة، لكن أقوالهم في الجملة أقرب إلىٰ الصواب من أقوال غيرهم.

٤- ما اختلفوا فيه، فَيُرجَّح بين أقوالهم.

٥- ما أخذه عن بني إسرائيل، فله حُكم الإسرائيليات.

٦- ما أخذه عن صحابي، وقد عرفنا أحوال تفسير الصحابة رضي الله عنهم.

٧- ما رجعوا فيه إلىٰ اللغة، وهذا لا يكون حُجة، لكن لا تخلوا أقوالهم من مزية علىٰ أقوال من بعدهم.

وبهذا نعلم أن تفسير التابعين له أحوال تختلف معها أحكامه من حيث الحُجِّية وعدمها.

بعد ذلك نعلم أن للاجتهاد مدخلاً في هذه الأنواع الأربعة من التفسير بالمأثور، وأن ذلك لا يقف عند تفسير التابعين دون غيره، ولكن حينما يتقرر ما سبق من أن كون التفسير مأثوراً لا يقتضي حُجِّيته فإن الإشكال الذي قد يَرِد علىٰ ذلك كله يزول ولله الحمد.

السادسة: نظرة في محتوىٰ التفسير المأثور:

تبين من خلال ما سبق أن التفسير بالمأثور بأنواعه الأربعة – يتفاوت من حيث تَعَلُّقه بالاجتهاد أو عدمه، ومن ثم تتفاوت أحكامه.

ولمزيد من الإيضاح نقول:

أولاً: إذا كان تفسير القرآن بالقرآن في الجملة يدخله اجتهاد المُفَسِّر –كما

عرفنا- إلا أن أفراده تتفاوت من حيث الجزم بصحته أو رَدِّه، أو التَّوقُّف فيه؛ وذلك أنه علىٰ ثلاث مراتب:

١- ما يُقْطَع بصحته؛ وذلك لظهور وجه الارتباط والعلاقة فيه بين الآية وما يُفَسِّرها من القرآن نفسه. وهذا له أمثلة معروفة تُطْلَب من مَظَانّها.

٢- ما يَحْتَمِل من غير قَطْع بصحته.

٣- ما يكون ضعيفًا؛ لِبُعْد وجه الرَّبْط فيه بين الآية وما تُفَسَّر به من القرآن.

ثانيًا: تبين مما سبق أن تفسير السنة من حيث تَعَلُّقه بالاجتهاد علىٰ نوعين:

١) ما ذُكر معه الآية، أو كان له حكم الرفع، وأن هذا يكون حجة إذا صح سنده، فهذا النوع داخل في التفسير بالمأثور بلا مِرْية.

٢) ما لم يُذكر معه الآية، ولكن يجتهد المُفَسِّر بالرَّبط بينه وبين الآية فَيُفَسِّرها به.

وهذا النوع يتفاوت من حيث الجزم بصحته كما أسلفنا في الكلام علىٰ تفسير القرآن بالقرآن.

ثالثًا: عَرَفْنا أحوال تفسير الصحابي، وما يدخله الاجتهاد منه وما ليس كذلك، ومن ثَم تتفاوت أحكامه. وكذلك التفسير المنقول عن التابعين.

وبعد هذا التفصيل لهذه الأنواع يُمكننا أن نقول بأن النظر في ذلك كله إنما هو إلىٰ نوع المادة التي يُفَسَّر بها القرآن، فإن كان المُفَسِّر يَعتَمِد علىٰ النقل والرواية فذلك تفسير بالمأثور؛ لأنه لم يَذكُر رأيه المَحْض، وإنما اعتمد علىٰ (المنقول) بصرف النظر عن مدىٰ تعلق اجتهاده به.

وهذا يَنْتَظِم الأنواع الأربعة وما في ضمن ذلك مما يدخله الاجتهاد منها، أو كان مما يُتَلقَّىٰ عن بني إسرائيل.

نقول ذلك مع ملاحظة أن ما قد يُفَسَّر به من الرواية عن الصحابي أو التابعي ما قد يكون من قبيل الاجتهاد والرأي لذلك المنقول عنه، إذ ليس الاعتبار بذلك، **وإنما المُعتَبر هو كون المُفَسِّر يَسْتَنِد إلىٰ الرواية والنقل أو إلىٰ فهمه واجتهاده فَيُفَسِّر الآية به.**

ومن هنا يصح مُقَابَلة (التفسير بالمأثور) بـ(التفسير بالرأي) من هذه الحيثية،

مع تسلمينا ما سبق من كون بعض المأثور يعود إلىٰ اجتهاد قائله[(١)] [(٢)].

وأما التفسير الذي يجمع النوعين –الرواية والأثر– فالـمُعتَبر في الحكم عليه ما غلب عليه من أحد النوعين، ومن ثَم يُوصَف به، فيقال: (تفسير بالمأثور)، أو (تفسير بالرأي)، وأما إذا كان يُعنىٰ بالأمرين فيمكن أن يُقَال بأنه (جَامِعٌ بين الرِّواية والدِّراية)، كتفسير ابن كثير، وفتح القدير وما إلىٰ ذلك.

وهذا يقودنا إلىٰ مسألة تتعلق بما نحن بصدده أيضـًا، وهي أنه إذا تقرر أن العبرة بما يَعْتَمِده الـمُفَسِّر، فكذلك يُقَال في تصنيف المرويات عن السلف في التفسير، ويمكن إيضاح ذلك بما يأتي:

١- إذا فَسَّر الآية بقرآن، فهو تفسير للقرآن بالقرآن بصرف النظر عن اجتهاد الـمُفَسِّر في الربط بين الآيتين كما سبق.

٢- إذا فَسَّرها بالسُّنة، فيكون من قبيل تفسير القرآن بالسنة ويدخل في ذلك النوعان المذكوران فيما سبق.

٣- إذا فَسَّر باللغة، فهو تفسير لُغَوي.

٤- إذا فَسَّر بما يرويه عن بني إسرائيل، فهو تفسير بالإسرائيليات.

٥- إذا بَنَىٰ ذلك علىٰ اجتهاده وعَبَّر عن هذا المعنىٰ دون استناد إلىٰ نقلٍ عمن قبله فهو تفسير بالاجتهاد.

٦- من روىٰ عن الصحابي أحد الأنواع السابقة فهو بالنسبة إلىٰ من اعتمده يُعَدُّ من قبيل التفسير بأقوال الصحابة (بصرف النظر عن مصدر الصحابي).

٧- من نقل عن التابعي أحد الأنواع السابقة، وفَسَّر بقوله والرواية عنه، فهو يفسر بأقوال التابعين (بصرف النظر عن مصدر التابعي في ذلك التفسير).

وبذلك يظهر جليـًا أن النص الـمُعَيَّن يمكن أن يُحكم عليه بأنه من قبيل الرأي

---

(١) انظر: الصنعاني توضيح الأفكار، ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) ذكر شيخ الإسلام أن تفسير إحدىٰ الآيتين بظاهر الأُخرىٰ أَمْرٌ سائغ؛ وعَلَّل ذلك بقوله – وهو الشاهد –: "لأنه تفسير القرآن بالقرآن؛ وليس تفسيراً له بالرأي" اهـ. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوىٰ، جمع عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، ٦/ ٢١.
فانظر كيف جعله مُقَابِلاً للرأي مع ما يُدَاخِلُه من الرأي كما بَيَّنا.

مثلاً– إذا كان مَبْنَاه علىٰ الرأي – إذا كان النظر إليه باعتبار من صَدَر عنه ابتداء، كما قد يُحْكَم عليه بأنه مأثور (قول صحابي، أو تابعي) باعتبار كونه مَرْوياً عن قائله. (ويدخل في تفسير التابعي: عموم التابعين بطبقاتهم الثلاث)[1].

ومن ثَم يكون الحكم بالنظر إلىٰ اعتبارات مُخْتَلِفة، ومن ثَم يَصح أن يتنوع هذا الحكم بحسب الزاوية التي يُنْظَر منها إلىٰ تلك المادة المُفَسَّر بها. وبهذا التفصيل يزول الإشكال، ويتبين أن الأمر فيه سعة ولله الحمد.

وبهذا كله يتبين رجحان التفسير بالمأثور في الجملة علىٰ التفسير بالاجتهاد والرأي؛ وذلك أن المأثور وإن كان منه ما قاله السلف باجتهادهم –كما سبق– إلا أن اجتهادهم أقرب إلىٰ الحق والصواب من اجتهاد غيرهم لاعتبارات لا تخفىٰ[2].

---

(١) فائدة: قال ابن رجب رحمه الله: " فأفضل العلوم في تفسير القرآن ومعاني الحديث والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلىٰ أن ينتهي إلىٰ أئمة الإسلام المشهورين المُقْتَدَىٰ بهم...فَضَبْط ما رُوي عنهم في ذلك أفضل العلوم مع تَفَهُّمه وتَعَقُّله والتَّفَقّه فيه...

وفي زماننا يتعين كتابة كلام أئمة السلف المُقْتَدَىٰ بهم إلىٰ زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد...

فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضَبْط نصوص الكتاب والسنة وفَهْم معانيها، والتَّقَيّد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث..." اهـ. الحنبلي، عبد الرحمن ابن أحمد بن رجب (٧٩٥ هـ)، بيان فضل علم السلف علىٰ علم الخلف، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص٦٤-٧١.

(٢) قال ابن تيمية – رحمه الله -: " وقد عَدَلَت المُرجئة في هذا الأصل – يعني: الإيمان – عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا علىٰ رأيهم وعلىٰ ما تَأَوَّلوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع؛ ولِهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثرُ ما يُخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسِّرون القرآن برأيهم ومعقولِهم، وما تأوَّلوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون علىٰ أحاديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ فلا يعتمدون لا علىٰ السنة ولا علىٰ إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون علىٰ العقل واللغة.

وتجدهم لا يعتمدون علىٰ كتب التفسير المأثورة والحديث؛ وآثار السلف، وإنما يعتمدون علىٰ كتب الأدب، وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا، إنَّما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار؛ فلا يلتفتون إليها.

هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيد العلم.

وأولئك يتأوَّلون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم وأصحابه.

وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع" اهـ. ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، =

=
٨/ ١١٨-١١٩.
وقال رحمه الله: "فمن بنىٰ الكلام في العلم: الأصول والفروع، علىٰ الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوَّة". ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، ١٠/ ٣٦٣.
وقال الإمام أحمد رحمه الله: " إذا كان في المسألة عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم حديث؛ لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة، ولا من بعدهم خلافه.
وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم قول مختلف، نختار من أقاويلهم، ولم نخرج عن أقاويلهم إلىٰ قول من بعدهم.
وإذا لم يكن فيها عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم، ولا عن الصحابة قول؛ نختار من أقوال التابعين..." اهـ. المسودة ص ٢٧٦. وانظر: الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، ١/ ٥٣٤.
وقال ابن تيمية رحمه الله: "من فسر القرآن أو الحديث وتأوَّله علىٰ غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر علىٰ الله، ملحدٌ في آيات الله، محرِّف للكلم عن مواضعه. وهذا فتحٌ لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام" اهـ. ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، ١٣/ ٢٤٣.
وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله: "وإنما يَحسُن الاستدلال علىٰ معاني القرآن بما رواه الثقات عن الرسول صلىٰ الله عليه وسلم ورثة الأنبياء، ثم يُتْبِعُون ذلك بما قاله الصحابة والتابعون أئمة الهدىٰ.
وهل يخفىٰ علىٰ ذي عقل سليم أن تفسير القرآن بهذه الطريق خير مما هو مأخوذ عن أئمة الضلال وشيوخ التجهم والاعتزال...
فإذا لم يَجُز تفسير القرآن بإثْبَات ما دل عليه، وحصول العلم واليقين بسنن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم الصحيحة الثابتة، وكلام الصحابة وتابعيهم، أفَيَجُوزُ أن يُرجَع في معاني القرآن إلىٰ تَحْرِيفَات جهم وشِيعَتِه... وأتباعهم من كل أعمىٰ أعْجَمِي القلب واللسان، بعيد عن السنة والقرآن...
فمن المعلوم بالضرورة أن المَجَازَات والاسْتِعَارَات والتأويلات التي اسْتَفَادُوها من اللغة والشعر الذي لم يَنْقُله إلا الآحاد، دون ما يُسْتَفَادُ من نقل أهل الحديث، وعِلمُنَا بمُراد هذا النَّاظِم والنَّاثِر من كلامه، دون عِلْمِنا بمُرَاد الله ورسوله والصحابة من كلامِهم بكثير، فإذا كان هذا دونَ كلام الله ورسوله في النقل والدلالة لم يَكُنْ حَمْلُ معاني القرآن عليه بأولىٰ من حَمْلِها علىٰ معنىٰ الحديث والآثار، وإذا لم يَكُنْ لنا طريق إلىٰ العلم بمعناه إلا جِهَة نَقْل الشِّعْر وغرائب اللغة وَوَحْشيِّهَا، وأَفْهَام الجهمية والمعطلة، لا من طريق نقل الأحاديث والآثار تَعَطَّلَتْ دَلالة الكتاب والسنة، وسَقَطَ الاستدلال بهما، وحصلت لنا الحَوَالة علىٰ أفْرَاخِ المَجُوس وَوَرثةِ الصَّابِئِين وتَلامِذةِ الفلاسفة وأوْقَاح المعتزلة...
فحَمْلُ كَلام الله سبحانه علىٰ ما يُؤْخَذُ من النظائر في كلامه وكلام رسوله وكلام أصحابه الذين كانوا يَتَخَاطَبُونَ بلُغَتِهِ، والتابعين الذين أَخَذُوا عنهم أولىٰ من حَمْل مَعَانِيه علىٰ ما يُؤْخَذُ من كلام بعض الشعراء والأعْرَابِ...وهذا كُلهُ علىٰ طريق النُّزول وإلا فالأمر فوق ذلك...
فالصحابة أخذوا عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم ألفاظ القرآن ومَعَانِيه، بل كانت عِنَايَتُهُم بأخذ المعاني أعظم من عِنَايَتِهِم بالألفاظ، يأخذون المعاني أولاً، ثم يأخذون الألفاظ لِيَضْبُطُوا بها المعاني حتىٰ لا تَشِذَّ عنهم...
فإذا كان الصحابة تَلَقَّوْا عن نبيهم معاني القرآن كما تَلَقَّوْا عنه ألفاظه لم يَحْتَاجُوا بعد ذلك إلىٰ لغة أحد، فَنَقْلُ معاني القرآن عنهم كَنَقْلِ ألفاظه سواءً...
=

وكـذلك حينمـا نقـول بـأن تفسـير القـرآن بـالقرآن هـو أَجَـلّ أنـواع التفسـير وأعلاها[1]، فليس ذلك يقتضي تصحيح أفراده، وإنما هذا الحكم من حيث الجنس عمومـًا، وذلك أن التفسير وقع بقرآن، والقرآن كلام الله، ويُفَسِّر بعضُه بعضـًا، فَمَكِّيّه يُبْنَىٰ علىٰ المكي منه في الفهم، وكذا المدني فإنه يُبنىٰ علىٰ المكي في الفهم، كما يُبْنَىٰ علىٰ المدني كذلك[2].

هذا بالإضافة إلىٰ أن تلك المنزلة والجلالـة لهـذا النـوع مـن التفسير باعتبـار مـا للنص الـمُفَسَّر به من جَلَالة وقُدْسِيَّة. والله أعلم.

=

فإذا كان السابقون يَعْلمُـون أن هـذا كتـاب الله وكلامـه الـذي أنزلـه إليهم وهَـدَاهُم بـه وأمـرهم باتِّبَاعِـهِ، فكيف لا يكونون أحْرَصَ الناس علىٰ فهمه ومَعْرِفَةِ معناه...

[ثـم] إن الصـحابة قـد سـمعوا مـن النبـي صـلىٰ الله عليـه وسـلم مـن الأحاديـث الكثيـرة، ورَأَوا منـه مـن الأحْوَال المُشَاهَدَة، وعَلِمُوا بقلوبهم من مقاصده ودَعوته ما يُوجِب فَهمَ ما أراد بكلامه ما يَتعذَّرُ علـىٰ من بَعْدَهُم مساواتهم فيه... وإذا كان للصحابة مـن ذلـك مـا لـيس لمـن بعـدهم كـان الرُّجـوع إلـيهم في ذلك دون غيرهم مُتَعَيِّنًا قَطْعـًا...

ثم من المَّعْلُوم أن التابعين بإحسان أَخَذُوا ذلك عن الصحابة وتَلقَّوْه منهم ولـم يَعْـدِلُوا عمـا بَلغَهُـم إيَّـاه الصحَابَةُ، فإذا كان ذلك يُوجِبُ الرجوع إلىٰ الصحابة والتابعين، فكيف بالأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله...

[ثم] إن مَن لم يَرْجِع إلىٰ الصحابة والتابعين في نَقْل معاني القرآن كما يَرْجِع إليهم في نقل حُرُوفه، وإلىٰ لُغَتِهم وعَادَتِهِمْ في خِطَابِهِمْ، فلا بد أن يَرْجِعَ في ذلـك إلـىٰ لغـة مـأخوذة مـن غَيْـرِهِم؛ لأن فَهْـمَ الكـلام مَوقُوفٌ علىٰ معرفة اللغة...

وإذا كان الأمر كذلك: فَمَن لم يَأْخُذ معاني الكتاب والسنة من الصحابة والتابعين ومـن أخـذ عـنهم لـم يَكُن له طريق أصلاً إلا ما ذكرناه من هذه الطُّرق التي يَرِد عليها أضْعَافُ ما يَرِدُ علىٰ هـذه الطريـق، ولا يَجُوز تَرْجيح تلك الطُّرق عليها...". اهـ. ابن قيم الجوزيـة، محمـد بـن أبـي بكـر (٧٥١ هــ)، مختصـر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، اختصره محمد بن محمد بن عبد الكريم البعلي، تحقيق سيد إبراهيم، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، صـ ٥٣٢-٥٤٣.

(١) للوقوف علىٰ بعض عبارات أهل العلم في ذلك ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، ١٣/ ٣٦٣، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (٧٥١ هـ)، التبيان في أقسام القرآن، تحقيق محمد حامد الفقي، طبعة دار المعرفة، بيروت، صـ١٧٨، وقـد نقـل الشـنقيطي رحمـه الله الإجمـاع علـىٰ أنـه أشـرف أنـواع التفسير وأجَلُّها. الشنقيطي، محمد الأمين بـن محمـد المختـار (١٣٩٣ هــ)، أضـواء البيـان في إيضـاح القـرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، عام النشر ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م، ١/ ٧.

(٢) انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسىٰ اللخمي، الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان طبعة دار ابن عفان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م (٤/ ٢٥٦).

المسألة الثانية: في بدايات التأليف في هذا النوع من التفسير

ذهب بعض المُصَنِّفِين في علوم القرآن عند ذِكْر بداية التأليف في التفسير بالمأثور إلىٰ أن شُعْبَة ابن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، وسفيان بن عُيينة (ت ١٩٨هـ) ووكيع بن الجَرَّاح (ت ١٩٦هـ)، من أوائل المؤلفين في التفسير[١]، ثم نجد أن ذلك يتناقله آخرون في كتاباتهم دون إمعان أو رَوِيَّة، ومعلوم أن هؤلاء الثلاثة كانت وفاتهم في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، بينما هناك مَنْ كَتَب في التفسير قبل ذلك[٢]. ومن هؤلاء مثلاً:

١- سعيد بن جبير (ت ٩٤ -وقيل- ٩٥هـ)[٣].

جاء في ترجمة "عطاء بن دينار": قال أحمد بن صالح:"... وتفسيره فيما يروي عن سعيد بن جُبير صحيفة"[٤] اهـ.

وقال ابن أبي حاتم:" سُئل أبي عن عطاء بن دينار، فقال: هو صالح الحديث، إلا أن التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الديوان فأخذه، فأرسله عن سعيد بن جبير"[٥] اهـ. وكانت وفاة عبدالملك ابن مروان سنة (٨٦ هـ)[٦].

---

(١) انظر: الزُّرْقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ١/ ٣١.

(٢) وقد بينت ذلك في الدراسة التي أجريتُها علىٰ كتاب (مناهل العرفان للزرقاني)، السبت، خالد بن عثمان، مناهل العرفان للزرقاني دراسة وتقويم، طبعة دار ابن القيم للنشر والتوزيع، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م

(٣) انظر ابن النديم، محمد بن إسحاق (٤٣٨ هـ)، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م، صـ٥٣.

(٤) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (٨٥٢ هـ)، تهذيب التهذيب، طبعة مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٦هـ، ٧/ ١٩٨.

(٥) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م، ٦/ ٣٣٢، معرفة القراء الكبار (١/ ٦٨).

(٦) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ١٢٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤/ ٢٤٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ٤٢٣.

٢- مُجاهِد بن جَبْر (ت ١٠٤هـ)[١].

٣- الضَحَّاك بن مُزَاحِم (ت ١٠٥هـ)[٢].

٤- عكرمة بن عبدالله (مولىٰ ابن عباس)، (ت ١٠٧ هـ)[٣].

٥- محمد بن كعب القُرَظِي (ت ١٠٨ هـ)، وقيل وفاته (١١٧- وقيل – ١١٩- وقيل – ١٢٠ هـ وقيل غير ذلك)[٤].

٦- الحسن البصري (ت ١١٠ هـ)[٥].

٧- عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤ هـ)[٦].

٨- وَهْب بن مُنَبِّه (ت ١١٤ – وقيل – ١١٠ هـ)[٧].

---

(١) انظر: بن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ)، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م، ٤٤٤. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨ هـ)،تذكرة الحفاظ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ١/ ٧١-٧٢. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣ هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، طبعة مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ، ٢/ ٤١. القسطنطيني، مصطفىٰ بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (١٠٦٧ هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة مكتبة المثنىٰ، بغداد، ١٩٤١م، ١/ ٤٥٨. سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود بن فهمي حجازي، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ١/ ٧٠.

(٢) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/ ٤٥٣. الداوودي، محمد بن علي بن أحمد (٩٤٥ هـ)، طبقات المفسرين للداوودي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١/ ٢٢٢. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥٢. الدمشقي، عمر بن رضا بن محمد (١٤٠٨ هـ)، معجم المؤلفين، طبعة مكتبة المثنىٰ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٥/ ٢٧. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٧١، ٧٢.

(٣) انظر: الداوودي، طبقات المفسرين للداوودي، ١/ ٣٨٦. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥٣.

(٤) انظر: بن قتيبة، المعارف، ٤٥٨. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٥/ ٦٥. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٤٢٠. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥٧.

(٥) انظر: بن قتيبة، المعارف، ٤٤٠. ابن النديم، الفهرست، صـ٥٣. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١/ ٥٧. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٤٦. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٧٢.

(٦) انظر: بن قتيبة، المعارف، ٤٤٤. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١/ ٧٥-٧٦. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل ابن عمر، البداية والنهاية، طبعة دار الفكر، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، ٩/ ٣٠٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٧/ ١٩٩. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥٣. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٧٣- ٧٤.

(٧) انظر: بن قتيبة، المعارف، ٤٥٩. الحموي، ياقوت بن عبد الله (٦٢٦ هـ)، معجم الأدباء (إرشاد =

٩- قتادة بن دِعَامة السَّدُوسي (ت ١١٧ – وقيل – ١١٨هـ)[١].

١٠- عطاء بن دينار (ت ١٢٦)[٢].

١١- إسماعيل السُّدِّي (ت ١٢٧ – وقيل – ١٢٨ هـ)[٣].

١٢- عطاء الخراساني (ت ١٣٣ هـ)، وقيل: سنة (١٣٥ هـ)[٤].

١٣- زيد بن أسلم (ت ١٣٦ هـ)[٥].

١٤- الربيع بن أنس (ت ١٣٩ هـ)[٦].

١٥- شِبْل بن عَبَّاد (ت ١٤٨ هـ)[٧].

= الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، تحقيق إحسان عباس. طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ٦/ ٢٨٠٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤/ ٥٤٤. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١/ ٧٧-٧٨. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١١/ ١٦٦. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٦١. ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ٢/ ٧٣.

(١) انظر: الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، ٥/ ٢٢٣٣. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١/ ٩٢-٩٣. ابن كثير، البداية والنهاية، ٩/ ٣١٣-٣١٤. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢/ ٢٥. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٣٥١. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥٦. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٧٥.

(٢) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٧/ ١٩٨. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥٣. الدمشقي، معجم المؤلفين، ٦/ ٢٨٣. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٧٦- ٧٧.

(٣) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٣١٣. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٤٨. الدمشقي، معجم المؤلفين، ٢/ ٢٧٦. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٧٧، ٧٨.

(٤) انظر: الهاشمي، محمد بن سعد، المعروف بابن سعد (٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرىٰ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠م، ٧/ ٢٦١. بن قتيبة، المعارف، ٤٥٩. ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ١/ ٣٩٢. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥٣. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٧٨، ٧٩.

(٥) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ٣٩٥. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٤٨.

(٦) انظر: بن قتيبة، المعارف، ٤٦٦. ابن حجر، تقريب التهذيب، ١/ ٢٠٥. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٧٩،٨٠.

(٧) شِبْل بن عباد المكي القارئ، رُمي بالقدر. ابن حجر، تقريب التهذيب، ١/ ٢٦٣. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ١/ ٣٢٣. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥١. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٨٢.

١٦- مُقَاتِل بن حَيَّان (ت١٥٠ هـ)[١].

فهذا كان إلىٰ منتصف القرن الثاني الهجري !!

وبذلك يظهر عدم دِقَّة قول بعض الـمُصَنِّفين[٢] بأن البداية في تدوين التفسير كانت مُخْتَلِطَة بتدوين الحديث، وأن أول من عُرِف بتدوينه مُفْرَداً علي بن أبي طلحة (ت ١٤٣هـ) في صحيفته المشهورة التي رواها عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم ما وُجِد من جُزْء اشْتُهرت نسبته لأبي رَوْق[٣]، وهكذا الأجزاء الثلاثة التي يرويها محمد بن ثور الصنعاني (ت في حدود سنة ١٩٠هـ) عن عبدالملك بن جُريج (ت في حدود سنة ١٥٠هـ).

وهذه المعلومات غير الدقيقة يتداولها كثير من الدارسين والمؤلفين في العلوم المتعلقة بالقرآن.

وهكذا حينما يذكرون تفسير ابن جرير (ت ٣١٠ هـ) وأنه أول من جمع بين الرواية والدراية، والواقع أن يحيىٰ بن سَلام (ت ٢٠٠هـ) قد سبقه في ذلك، وإن كان كتاب ابن جرير أَجَلَّ وأعظم من كتاب ابن سلام كما لا يخفىٰ.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: ابن النديم، الفهرست، صـ٥٣. ابن حجر، تقريب التهذيب، ١/ ٥٤٤. القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٥٩. سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٨٤.

(٢) انظر: ما قاله الذهبي، التفسير والمفسرون، ١/ ١١٣.

(٣) عطية بن الحارث الهمداني، ذكره ابن سعد (٦/ ٣٤٨) في الطبقة الخامسة من طبقات التابعين في الكوفة، ووفياتهم في حدود (١٥٠هـ) تزيد أو تنقص.

المسألة الثالثة: في مناهج التأليف في التفسير بالمأثور

وسيكون الكلام في هذه المسألة بطريقة أرجو أن تكون أكثر دقة في تقسيم وتصنيف الكتب المُصَنَّفة في هذا الباب، وليس المقصود الاستيعاب، وإنما عرضها بهذه الطريقة المُشَار إليها، مع تعريفٍ بجملةٍ من أشهر كتب التفسير بالمأثور التي وقفنا عليها أو علىٰ جُزْءٍ منها (مطبوعًا).

وهذا أوان الشروع في المقصود، فأقول:

إنَّ الكتب المؤلفة في التفسير بالمأثور لم تكن علىٰ طريقة مُتَّحِدَة من حيث المنهج الذي سلكه كل مؤلف في كتابه، فقد وقع التفاوت والتغاير في ذلك[1]، بحيث نستطيع أن نجعل الكتب المُصَنَّفة في التفسير بالمأثور علىٰ نوعين:

النوع الأول: ما يقتصر علىٰ ذكر الروايات فحسب[2].

وعند النظر في هذا اللون من المؤلفات نجد -أيضًا- أنها تنقسم باعتبارات متعددة؛ فمن ذلك:

١- تنقسم باعتبار الرفع وغيره إلىٰ قسمين:

القسم الأول: ما يَجْمَع بين المرفوع وغيره، وذلك نوعان:

---

(١) يدخل في التفسير بالمأثور: تفسير القرآن بالقرآن، ومن أجل وأشهر المصنفات فيه: كتاب أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ). ومن ذلك: كتاب تفسير القرآن بكلام الرحمن لأبي الوفاء، ثناء الله الأَمْرَ تَسَرِي، (ت ١٣٦٧هـ).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مقدمته في أصول التفسير ص٣٢:"وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف-وهو ما يُعلَم بالاستدلال لا بالنقل- فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإن التفاسير التي يُذكر فيها كلام هؤلاء، صِرْفًا لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين، مثل تفسير عبدالرزاق، ووكيع، وعَبْد بن حُميد، وعبدالرحمن بن إبراهيم دُحَيم، ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وبقي بن مَخْلَد، وأبي بكر بن المُنْذر، وسفيان بن عُيينة، وسُنَيد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي سعيد الأشج، وأبي عبدالله بن ماجه، وابن مردويه" اهـ.

كما ذكر العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٣ هـ) العجاب في بيان الأسباب، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، طبعة دار ابن الجوزي، ١/ ٢٠٢ فما بعدها، جملة من الكتب الداخلة تحت هذا النوع. وفي كتب الفهارس أسماء لكثير من المؤلفات في هذا الموضوع، وعلىٰ سبيل المثال: راجع تاريخ التراث العربي (المجلد الأول) لفؤاد سزكين، وكذا استدراكات الدكتور حكمت بشير عليه (المجلد الأول من الاستدراكات).

أ- ما يُذْكَر معه الإسناد: وعلىٰ ذلك عامة الكتب المتقدمة المُصَنَّفة في التفسير بالمأثور، وهي كثيرة جداً، ومُنذ وقت مبكر. وسَأُورِد أمثلة لذلك مما بقي محفوظـًا – أو بعضه- إلىٰ عصرنا الحاضر، فمن ذلك:

١ – تفسير القرآن: لعبد الرزاق الصنعاني.

التعريف بالمؤلف: هو الإمام عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الحِمْيَري، مولاهم، الصنعاني. وُلِد ونشأ باليمن، وارتحل إلىٰ الحجاز والشام والعراق.

كان مولده سنة (١٢٦هـ)، وقد عُمِّر وذاع صيته، ورحل إليه الكبار، وكف بصره في حدود المائتين، وكانت وفاته في نصف شوال سنة (٢١١هـ)، وعاش خمسًا وثمانين سنة[١].

التعريف بالكتاب:

جرىٰ المؤلف رحمه الله علىٰ الطريقة المعهودة في التفسير بالمأثور لدىٰ المتقدمين، حيث يسوق المرويات المرفوعة وغيرها بأسانيدها في تفسير الآية، وفي ضمن ذلك الصحيح وغيره، إضافة إلىٰ بعض المرويات عن بني إسرائيل، وذلك كله بطريق الرواية المحضة من غير تعقيب، أو توجيه، أو ترجيح لأحد الأقوال.

وإذا نظرنا في كتب التفسير بالمأثور من حيث الاختصار أو التوسط، أو الإكثار؛ نجد أن هذا الكتاب من الكتب المختصرة، فهو يقع في ثلاثة مجلدات، يمكن أن تُجعل في مجلد واحد، وقد حوىٰ من الأحاديث المرفوعة ما يقرب من (٣٥٠ حديثًا)، وفيه من الآثار غير المرفوعة ما يقرب من (٣٢٠٠)، ومجموع ذلك: (٣٥٥٠) وذلك يُعَدُّ قليلاً جداً عند مُقارَنته بما حَوته بعض المُصنفات في هذا الباب كما سيأتي.

وقد طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور مصطفىٰ مسلم عام (١٤١٠هـ).

٢- تفسير عَبْد بن حُميد:

التعريف بالمؤلف: هو الإمام، الحافظ، الحُجة، الجَوَّال، أبو محمد، عَبْد بن حُميد بن نَصْر الكِسِّي، ويُقَال: الكَشِّي، ويُقال: اسمه عبد الحميد.

---

(١) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩/ ٥٦٣-٥٨٠.

وُلِد بعد السبعين ومائة، وكان ممن جمع وَصَنَّف، ورَحل علىٰ رأس المائتين في شَبيبته، وسمع من كبار الحُفَّاظ، وكان من الأئمة الثقات، مات سنة (٢٤٩هـ)[١].

التعريف بالكتاب:

يُعد هذا التفسير من الكتب المفقودة إلىٰ اليوم، لكن وُجِد علىٰ حاشية المجلد الثاني مِن النسخة الخطية لتفسير ابن أبي حاتم نقولات من تفسير عَبْد بن حُميد، وذلك من سورتي آل عمران، والنساء. وقد طُبعت مؤخراً في عام (١٤٢٥هـ).

والذي يغلب علىٰ الظن عند النظر في ما تضمنته هذه النسخة أنها لا تُمثل تفسير عَبْد بن حُميد تمثيلاً دقيقـًا، وإنما هي -فيما يظهر- عبارة عن مُختارات ومُقْتبَسَات من الكتاب المُشار إليه؛ وذلك لما يأتي:

أن بعض المرويات مُسْنَدَةٌ، وبعضها بحذف الإسناد، وهذا كثير جداً، تارة من غير إسناد ولا إشارة إلىٰ عَبْد بن حُميد، كما في الأثر (٤٢) في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [آل عمران: ٥٥] هكذا: عن قتادة: هُم أهل الإسلام... إلخ.

وتارة يذكره من غير إسناد ثم يعزوه إلىٰ عَبْد بن حُميد، كما في الأثر (٤١) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ﴾ [آل عمران:٤٣] هكذا: عن مجاهد: كانت تقوم حتىٰ تتورم قدماها. رواه عبد بن حميد أيضـًا.

وتارة مع حذف الإسناد مع الإشارة إلىٰ أن عَبْد بن حُميد سَاقَه بإسناده، كما في الأثر رقم (١) هكذا: ورواه عَبْد بن حُميد في تفسيره بإسناده عن عمر رضي الله عنه أنه قرأها (الحي القَيَّام).

وتارة يشير إلىٰ بعض الإسناد، كما في الأثر (٤): قال قتادة: مِن ذَكْرٍ وأُنثىٰ... إلخ. رواه عَبْد بن حُميد في تفسيره من طريق شَيبان عن قتادة.

وتارة يذكر المعنىٰ، ثم يعزوه لقائله مع التصريح بأن الذي رواه هو عَبْد بن حُميد، كما في الأثر (٨) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]: هو المنسوخ الذي يُؤْمَن به ولا يُعْمَل به، رواه عَبد بن حُميد عن قتادة.

---

(١) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٢٣٥. الداوودي، طبقات المفسرين للداوودي، ١/ ٣٧٤.

ثـم قـال بعـده مباشـرة -كمـا في الأثـر (٩): رواه عَبْـد بـن حُميـد في تفسـيره عـن مجاهد: يُصَدِّق بعضه بعضـًا.

وهناك ما هو أغرب من ذلك، كما في الأثـر (٢٠) هكـذا: وكـان الحسـن يقـول: القِنْطَار ألف ومائتا دينار، وهي دية الرجل. رواه عَبْد ين حُميد في تفسيره عن الحسن أيضـًا. وكما في الأثر رقم (٢٤) وغيره.

وكمـا في الأثــر (٤٦) عنـد تفسـير قولـه تعـالىٰ: ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [آل عمران: ٧٠] هكذا: أي: نعتـه صلىٰ الله عليه وسلم في كتابكم ثـم تكفرون به ولا تؤمنون به... إلخ. رواه عَبْد بن حُميد في تفسيره بمعناه.

وتارة هكذا: روىٰ عَبْد بن حُميد في تفسيره من رواية عطاء عن ابن عباس، ومـن رواية ابن جُريج عن ابـن عباس أنـه قـرأ: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمـران: ٩٧][1].

ونجـد عنـد تفسـير قولـه تعـالىٰ: ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمـران:١١٣] هكذا: في رواية عَبد بن حُميد، وابن المُنذِر، وابن جرير عن الحسن بن أبي يزيد، عن ابن مسعود قال: صلاة العَتمة[2].

وعنـد تفسـير قولـه تعـالىٰ: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] هكذا: قال: مُسَوِّمِين: عليهم سِيْما القتال. رواه عَبْد، عن عكرمة.

تتمة: في تفسير عَبْد بن حُميد بعـد قـول قتـادة: علـيهم سِـيْما القتـال، وذلـك يـوم بدر، أَمَدَّكُم الله بخمسة آلاف.... إلخ[3].

فَنَلْحَظ هنا أنه ذَكَر قول عكرمة، ثم أَتْبَع ذلك بهـذه التتمـة، وعـزا القـول السـابق إلىٰ قتادة. ولم يكن يَرِد لقتادة ذِكْر قبله عند تفسير هذه الآية.

وتارة يذكره بلا إسناد، ثم يسوق الإسناد، كما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٩] هكذا: قال مجاهد: أحصاه عليهم.

---

(١) الأثر (٨١).

(٢) الأثر (١١٤).

(٣) الأثر (١٢٦، ١٢٧).

ورواه عَبْد في تفسيره: ثنا أبو عاصم، هو الضحاك بن مَخلد، عن عيسىٰ، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، فذكره[١].

وتارة من غير إسناد، ولا عَزْو إلىٰ عَبْد بن حُميد، كما في الأثر (٢٤٤، ٢٤٥).

وفي بعض المواضع نجد ما يدل علىٰ الاختصار صراحة، كما في الأثر (٢٦٩) هكذا: وروىٰ عن الحسن: فكانوا يعطون سُدُساً قبل أن تنزل الفرائض. ذكره عَبْد بطوله.

كما نجد في مواضع أُخرىٰ ما يدل علىٰ أن المذكور عبارة عن تعليق علىٰ موضع من تفسير ابن أبي حاتم، كما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] هكذا بعد الآية مباشرة: ورواه عَبْد في تفسيره، ولفظه عن الحسن: أن رجلاً جرح امرأته... إلخ[٢].

وأوضح من ذلك أنه في بعض المواضع لا يذكر التفسير أصلاً، كما جاء عند قوله تعالىٰ: ﴿يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ يَخۡتَانُونَ ..﴾ [النساء:١٠٨] حيث قال بعد الآية مباشرة: ورواه عَبْد في تفسيره أيضـاً.

وقال عند قوله تعالىٰ: ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]: ورواه عبد في تفسيره عن علي أيضـاً[٣].

وقال عند قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ ٱللَّهُ..﴾ [النساء: ١٤٨]: رواه عَبْد في تفسيره عن مجاهد[٤].

وقال عند قوله تعالىٰ: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠]: هو في تفسير عَبْد عن قتادة، ولفظه: قال: هم الذين اتخذوا اليهودية والنصرانية... إلخ[٥].

فظاهر من هذا أنه تعليق علىٰ موضع في تفسير ابن أبي حاتم.

---

(١) الأثر (١٧٥). وانظر الأثر (٢٢٤)، ٢٣٠.
(٢) الأثر رقم (٢٧٣).
(٣) الأثر رقم (٤٢٠).
(٤) الأثر رقم (٤٢٨).
(٥) الأثر رقم (٤٣٠).

وقال عند قوله تعالىٰ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]: "رواه عَبْد في تفسيره" بهذا الإسناد والمتن سواء عن عمر رضي الله عنه"[١].

ولم يذكر إسناداً ولا متناً، وإنما ذلك تعليق علىٰ أثر عند ابن أبي حاتم.

وأما ما يرويه بالإسناد:

فتارة: يقول في أوله: "قال عَبْد بن حُميد في "تفسيره": ثنا...." إلخ [٢].

وتارة: يقول مُباشرة: "ثنا...، إلخ"[٣].

وتارة: يقول: "روىٰ عبد بن حميد في "تفسيره: ثنا..." إلخ [٤].

وتارة: يقول: "قال عَبْد بن حُميد: ثنا..."إلخ [٥].

وعند قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ..﴾ [آل عمران:٧٨]، قال مباشرة: "رواه عَبْد بن حُميد في "تفسيره": ثنا...." إلخ [٦].

وتارة: يقول: "قال عَبْد بن حُميد في "تفسيره": ثنا...." إلخ[٧].

وتارة: يقول: "وقال عَبْد: ثنا...." إلخ [٨].

وتارة: يقول: "وقد رواه عَبْد من حديث ابن عمر فقال: أنا عبدالرزاق..." إلخ[٩].

وقال عند قوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ..﴾ [آل عمران:١١٠]: "ورواه عَبْد ابن حُميد في "تفسيره" عن يزيد..." إلخ[١٠]، مع أنه لم يذكر قبله شيئاً.

وتارة: يقول: "قال عَبْد في تفسيره: ثنا..." إلخ[١١].

---

(١) الأثر رقم (٤٦١).
(٢) الأثر رقم (٥).
(٣) الأثر رقم (٦).
(٤) الأثر رقم (٢٦).
(٥) الأثر رقم (٤٤).
(٦) الأثر رقم (٥٣).
(٧) الأثر رقم (٦٥).
(٨) الأثر رقم (٧١).
(٩) الأثر رقم (٨٩).
(١٠) الأثر رقم (١٠٥).
(١١) الأثر رقم (١٣٢).

وتارة: يقول: "رواه عَبْد بن حميد في تفسيره: ثنا...." إلخ[١].

وتارة: يقول: "ورواه- أبي عَبْد بن حُميد- عن عبيد الله بن موسىٰ..."إلخ[٢].

وقال عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ أَمَ.. ﴾ [النساء:٥٨]: "رواه عَبْد في "تفسيره" عن عبدالله- أي: ابن مسعود رضي الله عنه- ولم يجاوز، فقال: ثنا...." إلخ [٣].

وقال عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ... ﴾ [النساء:٦٥]: "رواه عَبْد في تفسيره أطول من حديث عبدالرزاق عن مَعْمَر عن الزهري عن عروة... "إلخ [٤]، مع أنه لم يسبق ذلك شيء.

وقال عند قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء:١٦٤]: وقد رواه عَبْد في تفسيره مرفوعًا إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم فقال: أنبا... إلخ[٥]. مع أنه لم يسبق ذلك شيء. ثم قال بعده: ورواه عَبْد في تفسيره: ثنا عبدالرزاق فذكره بهذا الإسناد عن كعب، ومتنه قريب منه[٦].

فهذه مجرد نماذج، ولها نظائر متكررة في هذا الكتاب، وعند تأملها والنظر فيها يترجح ما يلي:

أن هذه الآثار إنما تُمَثِّل اقتباسات ومُختارات من تفسير عَبْد بن حُميد، وليس أكثر من ذلك، بمعنىٰ أنها لا تُمَثِّل نُسخة مُطَابِقَة لما كتبه عَبْد بن حُميد في تفسيره، ومن ثم فلا نستطيع أن نقول إن هذه القطعة من التفسير قد حَوَت جميع ما ذكره عَبْد ابن حُميد عند تفسير سورتي آل عمران والنساء.

من الواضح أن هذه التعليقات المُدَوَّنَة علىٰ حاشية تفسير ابن أبي حاتم قد تَصَرَّف فيها كاتبها ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نَطمئن إلىٰ دقة مَن دَوَّنَها، بل لا

(١) الأثر رقم (١٣٣).
(٢) الأثر رقم (٢١٧).
(٣) الأثر رقم (٣٣١).
(٤) الأثر رقم (٣٣٩).
(٥) الأثر رقم (٤٥٠).
(٦) الأثر رقم (٤٥١).

نستطيع أن نجزم أن جميع ما حَوَتْه قد نقله مَن كَتَبَها عن تفسير عَبْد بن حُميد، والذي يظهر أنه كان يُدَوِّن ذلك لنفسه.

هذه القطعة مُرتبطة بتفسير ابن أبي حاتم، فهي تعليق عليها، كالإضافة والتتميم من تفسير عَبْد بن حُمَيد من غير التزام منهج مُحدد في ذلك.

والمقصود أن الاستفادة من هذه القطعة من التفسير بصورة جيدة تتطلب النظر معها في تفسير ابن أبي حاتم.

بناء علىٰ ما سبق فإن الباحث لا يستطيع أن يدرس تفسير عَبْد بن حُميد من خلال هذه التعليقات المُسْتَمدة من تفسيره. والله أعلم.

من المفيد تدقيق هذه الآثار وتحقيقها بالمقارنة بما يوجد من المرويات من تفسير عَبْد بن حُميد في بعض كتب التفسير بالمأثور وغيرها.

٣- تفسير القرآن لابن المُنْذِر:

التعريف بالمؤلف: هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ الإسلام، أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المُنْذِر النيسابوري الفقيه الشافعي، نزيل مكة، وصاحب التصانيف. وُلِد في حدود سنة (٢٤١هـ)، وكان جامعاً بين الحديث والفقه مع التمكن في ذلك كله.

قال النووي رحمه الله: "له من التحقيق في كتبه مالا يُقَارِبه فيه أحد، وهو في نهايةٍ من التمكن من معرفة الحديث، وله اختيار فلا يتقيد في الاختيار بمذهب بعينه، بل يدور مع ظهور الدليل" اهـ[(١)].

وقد أَرَّخ بعضهم وفاته في سنة (٣١٨هـ)[(٢)].

التعريف بالكتاب:

يُعَّد هذا الكتاب من المُصَنَّفات الكبار في التفسير بالمأثور، قال عنه الذهبي رحمه الله: "ولابن المنذر تفسير كبير في بضعة عشر مجلداً، يَقْضي له بالإمامة في علم

(١) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف (٦٧٦ هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢/ ١٩٧. وقد نقلت عبارة النووي رحمه الله بواسطة الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٤٩١، وفيه تصرف.

(٢) انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ٢/ ١٩٧. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٤٩٢.

التأويل" اهـ[١] . كما اعتبره الحافظ ابن حجر رحمه الله أحد التفاسير الأربعة التي قَلَّ أن يَشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف علىٰ الصحابة، والمقطوع عن التابعين[٢] ، وقال عنه الداودي: "لم يُصَنَّف مثله" اهـ[٣] .

وطريقته في هذا التفسير أنه يُورِد الروايات مُتتابعة بالأسانيد –غالبـًا – من غير تعليق أو تقسيم مُرَتَّبة علىٰ الأقوال في الآية كما يصنع أبو جعفر ابن جرير رحمه الله، وهذه الروايات تتنوع؛ فمنها المرفوع وغير المرفوع، وبعضها من الإسرائيليات، وهي مُتَضَمِّنة– إضافة إلىٰ التفسير– للقراءات، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والأخبار والقصص إلىٰ غير ذلك مما نجده في كتب التفسير بالمأثور غالبـًا.

كما أنه يُكْثِر الرواية عن محمد بن إسحاق (ت١٥١هـ)، كما يروي عن جمع من أهل اللغة كالفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، وأبي عُبيدة مَعْمَر بن المُثنىٰ (ث ٢١٠هـ)، وأبي عُبيد القاسم بن سَلَّام (ت ٢٢٤هـ).

وقد يذكر بعض الأقوال مَعزوة إلىٰ أصحابها من غير إسناد لكن ذلك قليل إذا قُورِن بما يرويه بإسناده[٤] .

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٤٩٢.

(٢) انظر: العسقلاني، العجاب في بيان الأسباب، ١/ ٢٠٢– ٢٠٣.

(٣) الأدنه وي، أحمد بن محمد (ق١١ هـ)، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، طبعة مكتبة العلوم والحكم، السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ٢/ ٥٦.

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال:
عن ابن مسعود رضي الله عنه (١/ ٥٢، ٨٦، ١٨٤).
عن قتادة (١/ ٥٢، ٦٤، ٩٨، ١٣٤، ١٦١، ١٦٣، ١٧٨، ١٩٠، ٢٠٩).
عن الضحاك (١/ ٦٣، ١٣٤، ١٦١، ١٧٧، ١٩٠، ١٩٤).
عن السدي (١/ ٦٥، ١٠٢).
عن الكلبي (١/ ٨٥).
عن سفيان (١/ ٨٨).
عن مجاهد (١/ ٩٢، ١٩٠).
عن إبراهيم (١/ ٩٨).
عن الحسن (١/ ٩٨).
عن ابن جريج (١/ ١١٤، ١٥٠، ١٥٧، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٢٣).
عن محمد بن كعب (١/ ١٦١).
عن عكرمة (١/ ١٦١، ٢٠٣).

=

والكتاب يُعَد من الكتب الكبار –كما سبق– إلا أنه لا يبلغ مبلغ تفسير ابن جرير بالنظر إلىٰ ما تضمنه من المرويات، وذلك عند المقارنة بين عدد المرويات التي حواها هذا الكتاب مع ما في تفسير ابن جرير؛ حيث نجد أن ذلك يقرب من النصف مما في تفسير ابن جرير رحمه الله.

وهذه المقارنة إنما هي بالنظر إلىٰ القطعة التي وصلتنا من الكتاب، وذلك من الآية (٢٧٢) من سورة البقرة، إلىٰ الآية (٩٢) من سورة النساء.

وقد بلغ مجموع الروايات فيه– بحسب ترقيم المُحقِّق– (٢١٠٩). بينما نجد في تفسير ابن جرير ما يربو علىٰ الضعف من هذا العدد.

هذا ويعد ما سوىٰ هذا القدر من الكتاب في عِداد المفقود، وما يُورِدُه بعض المتأخرين كالحافظ ابن حجر في العجاب، والسيوطي في الدر المنثور من الروايات المنقولة عن هذا الكتاب يدل علىٰ أنهما وقفا عليه، والله أعلم.

كما يوجد علىٰ حاشية المُجَلَّد الثاني من النُّسخة الخَطِّية لتفسير ابن أبي حاتم نقولات مُنْتَخَبَة من تفسير ابن المنذر، كما هو الشأن بالنسبة لتفسير عَبْد بن حُميد، وقد مضىٰ الكلام علىٰ ذلك.

ولو قارنَّا بين تلك المنقولات المُنْتَخَبة من تفسير ابن المنذر وبين التفسير نفسه – القدر الذي وقفنا عليه– فإن ذلك يُعطينا تَصوراً أكثر دقة لحال تلك الحاشية، سواء ما نُقل فيها من تفسير ابن المُنذر، أو تفسير عَبْد بن حُميد. والله أعلم.

٤– تفسير القرآن العظيم مُسْنَداً عن الرسول صلىٰ الله عليه وسلم والصحابة والتابعين.

التعريف بالمؤلف[١]: أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المُنْذِر الحنظلي الرازي، المعروف بابن أبي حاتم.

وُلِد سنة (٢٤٠هـ)، أصله من أصبهان ثم انتقل إلىٰ الرَّي، ووالده الإمام

=

عن الشعبي (١/ ١٧٥).

عن سعيد بن جبير (١/ ١٩٠).

عن الفراء (١/ ٩٠).

(١) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٢٦٣–٢٦٩. ابن كثير، البداية والنهاية، ١١/ ١٩١.

المعروف أبو حاتم الرازي.

رحل في طلب العلم إلىٰ الحجاز والشام والعراق ومصر وأصبهان وغيرها، وكانت له هِمَّة عالية في طلب العلم، وصَبْر علىٰ تَطَلُّبه وتحصيله، حَدَّث عن نفسه قال:" كُنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مَرَقة، كلُّ نهارنا مُقَسَّم لمجالس الشيوخ، وبالليل للنَّسْخ والـمُقَابلة، فأتينا يومـًا أنا ورفيق لي شيخـًا، فقالوا: هو عليل. فرأينا في طريقنا سمكـًا أعجبنا فاشتريناه، فلما صِرْنا إلىٰ البيت حضر وقت مجلس فلم يمكننا إصلاحه، ومضينا إلىٰ المجلس فلم نزل حتىٰ أتىٰ عليه ثلاثة أيام وكاد أن يتَغَيَّر، فأكلناه نيئـًا، لم يكن لنا فراغ أن نُعطيه من يشويه. ثم قال: لا يُستطاع العلم براحة الجسد".

وبهذا –بعد توفيق الله تعالىٰ– حَصَّل علمـًا جَمَّـًا، فكان بحراً في العلوم، ومعرفة الرجال، وفي الفقه، وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار. قال عنه الذهبي: "كان بحراً لا تُكَدِّره الدلاء".

وقد كساه الله نوراً وبهاء، يُسَرُّ من نظر إليه، كما وصفه بعض من عاصره وترجم له.

وكان آية في العبادة والزهد والورع، وله في ذلك أخبار عجيبة تجدها في ترجمته.

وقد عُمِّر –رحمه الله– حتىٰ بلغ السابعة والثمانين، وتوفي في مدينة الرَّي سنة (٣٢٧هـ).

التعريف بالكتاب:

وَصَف ابن أبي حاتم–رحمه الله– كتابه في مقدمته فقال: "سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن مُخْتَصَرا بأصح الأسانيد، وحَذْف الطُّرق والشواهد والحروف والروايات، وتنزيل السور، وأن نقصد لإخراج التفسير مُجَرَّداً دون غيره، مُتَقَصٍّ تفسير الآي حتىٰ لا نترك حرفـًا من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك... فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً، وأشبعها متنـًا، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم لم أذكر معه أحداً من الصحابة ممن أتىٰ بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا مُتَّفِقِين ذكرتُه عن أعلاهم درجة بأصح الأسانيد، وسميتُ موافقيهم بحذف الإسناد.

وإن كانوا مُخْتَلِفين ذكرتُ اختلافهم، وذكرتُ لكل واحد منهم إسناداً، وسَمَّيْتُ موافقيهم بحذف الإسناد. فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عَمِلْتُ فيما أجد عنهم ما ذكرتُه من المثال في الصحابة، وكذا أجعل المثال في أَتْبَاع التابعين وأتباعهم" اهـ[1] .

ثم ذكر أسانيده عن أبي العالية، والسُّدِّي، والربيع بن أنس، ومُقاتل، وذلك فيما أورده عنهم في الكتاب بلا إسناد.

قال عنه الذهبي: "وله تفسير كبير في عِدَّة مُجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير" اهـ[2].

وقال ابن كثير: "وله التفسير الحافل الذي اشتمل علىٰ النقل الكامل، الذي يربو فيه علىٰ تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين إلىٰ زماننا" اهـ[3].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله:" فالذين اعتنوا بِجَمْع التفسير من طبقة الأئمة الستة: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ويليه: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المُنْذِر النيسابوري، وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي.

ومن طبقة شيوخهم: عَبْدُ بنُ حُميد بن نَصْر الكشِّي.

فهذه التفاسير الأربعة قَلَّ أن يَشِذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف علىٰ الصحابة والمقطوع عن التابعين... "اهـ[4].

وقال السيوطي:" ومن تصانيفه: (التفسير المُسْنَد) اثنا عشر مجلداً، لَخَّصْتُه في تفسيري" اهـ[5].

---

(١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧ هـ)، تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، طبعة مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ، ١/ ١٤، وهناك فروقات في النص تظهر عند المقارنة بطبعة مكتبة الدار، ودار طيبة، ١/ ٩.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٢٦٤.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ١١/ ١٩١.

(٤) العسقلاني، العجاب في بيان الأسباب، (١/ ٢٠٣).

(٥) جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، طبقات المفسرين العشرين، تحقيق علي محمد عمر، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٦هـ، صـ٦٣. وانظر ما ذكره عنه جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، ٤/ ٢٤٢.

كما أكثر النقلَ عنه ابن كثير في تفسيره، والحافظ في الفتح وفي العُجَاب، بل يُعَدُّ من أكثر المصادر التي اعتمد عليها في التفسير.

وقال الشيخ محمد رشيد رضا عن تفسير ابن جرير وتفسير ابن أبي حاتم بأنها "أعظم ما كَتبَه أئمة الحُفَّاظ رواةُ الأثر علىٰ الإطلاق...وأما من جهة الرواية عن الصحابة والتابعين فابن أبي حاتم أشد من ابن جرير وسائر رواة التفسير تَحَرِّياً للصحيح"[1].

والكتاب في مادته العلمية وما حواه من المرويات لا يبلغ تفسير ابن جرير فضلاً عن كونه أوسع منه، ولو نظرنا في عدد المرويات في تفسير ابن أبي حاتم في تفسير سورتي الفاتحة والبقرة نجد أنها (٣١١٣) رواية، بينما نجد في تفسير ابن جرير (٦٥٤٢) رواية، إضافة إلىٰ ما يذكره ابن جرير من المناقشات والقواعد ووجوه الترجيح، والتحقيقات اللغوية.

ولعل من أبرز الأسباب في ذلك أنه- كما صَرَّح في مقدمته – أنه قصد:

إخراج تفسير مختصر بأصح الأسانيد وأشبهها متناً.

أنه حَذَف الطُّرُق والشواهد والحروف والروايات وتنزيل السور.

أنه قَصَدَ إخراج التفسير مُجَرَّداً دون غيره.

أنه إن وَجَد التفسير عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم لم يَذْكُر معه أحداً من الصحابة رضي الله عنهم ممن أتىٰ بمثل ذلك.

أنه إن وَجَدَ التفسير عن الصحابة، فإن كانوا مَتَّفِقِين ذَكَره عن أعلاهم درجة بأصح الأسانيد واكتفىٰ بتسمية موافقيهم مع حَذْف الإسناد.

وإن كانوا مختلفين ذَكَر اختلافهم وذَكَر لكل واحد منهم إسناداً، وسَمَّىٰ مُوافقيهم بحَذْف الإسناد.

أنه إن لم يجده عن الصحابة ووجده عن التابعين عَامَلَه كما سبق، وهكذا أَتْبَاع التابعين وأتباعهم.

والكتاب يَزْخَر بالأمثلة والشواهد لذلك. ومن ثَم فهو يَخْتَصِر ما كان من قبيل

(١) علي رضا، محمد رشيد (١٣٥٤ هـ)، وغيره من كتاب المجلة، مجلة المنار، ٢٧/ ٦١٠.

اختلاف التنوع[1].

هـذا بالإضـافة إلـىٰ أنـه يكتفـي -في المواضـع التـي تسـتدعي تكـرار التفسـير- بالإحالة إلىٰ ما تقدم من تفسير ذلك الموضع[2] إما بتعيين الموضع المتقدم، وإما بذكر ذلك مُبْهَماً كما هو الغالب، وفي بعض المواضع يشير إلىٰ المعنىٰ مع الإحالة علىٰ ما تقدم من تفسيره.

والكتاب علىٰ الطريقة المعهودة لدىٰ أكثر المصنفين في التفسير بالمأثور من الاقتصار علىٰ الرواية من غير ترجيح ولا بيان أو تعليل من قِبَل المؤلف غالباً.

إلا أن ابن أبي حاتم رحمه الله لا يُورد الروايات مُتَتابِعة من غير تَمييز إذا كانت تلك المرويات أو بعضها تتضمن معاني مختلفة، وإنما يجعل ذلك علىٰ أوجه؛ فيذكر الوجه الأول ويذكر تحته الروايات التي تدل علىٰ معنىٰ من المعاني التي قيلت في الآية، ثم يذكر الوجه الثاني، وهكذا. كما نجد ذلك في عامة المواضع من هذا الكتاب.

غير أن من عادته في هذا الكتاب أنه يذكر المعنىٰ الأول تحت الجزء الذي يريد أن يفسره من الآية دون تصريح منه بأنه (الوجه الأول) - غالباً- لكن يذكر بعده صراحة الوجه الثاني وهكذا.

كما لا نجد في بعض المواضع تصريحاً ببعض الأوجه، كما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨][3] حيث ذكر المعنىٰ الأول تحتها، ثم ذكر الوجه الثاني، ثم نجده بعده يذكر الوجه الرابع؛ وذلك أنه ساق روايتين تحت الوجه الثاني: الأولىٰ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعَقَّبها بقوله: "ورُوي عن عكرمة قول ثالث"، ثم ساق الرواية الأخرىٰ التي أشار إليها عن عكرمة بعد ذلك مباشرة. فهما روايتان لكل رواية منهما معنىٰ مستقل.

---

(١) أمثلة ذلك كثير في عامة الكتاب، ولعل من الأمثلة والصور المفيدة ما نجده في بعضها، مثل (١٨٤٠)، (٣٣١٩)، (٣٤٣٨)، (٣٦٨١)، (٤٧٦٩)، (١٦٠٨٨).

(٢) وهذا كثير، فقد بلغ- في الأجزاء الموجودة من هذا الكتاب- ما يقرب من (١٧٤) موضعاً انظر علىٰ سبيل المثال: (١/ ١٠٤، ١٣١، ١٧٦، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٩، ٢٣٩، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١)، (٢/ ٦٨٣)، (٨/ ٢٦٧٠)، (٩/ ٢٩٨١، ٣٠١٦، ٣٠٧٢، ٣٠٨٠).

(٣) (١/ ١١٨).

وربما ذكر تحت أحد هذه الأوجه ما يدل على المعنى مختصراً ثم يُورِد الرواية بعده[١].

وفي بعض المواضع -كما في تفسير قوله تعالى (الـم) في أول سورة البقرة-[٢] يقول:" اختُلف في تفسيره على أوجه: فمنهم من قال: أنا الله أعلم". ثم ساق الرواية بعده، ثم قال: "ومَن فَسَّره على أنه اسم من أسماء الله".

ثم ساق عدداً من الروايات، ثم قال: "ومن فَسَّره على اسم من أسماء الله وآلائه وبلائه". ثم ساق رواية بعده، وهكذا سائر الأقوال التي ذكرها بعده.

وفي بعض المواضع يُصَرِّح ابتداء بعدد الأقوال في تفسيرها، ثم يسوق الرواية التي تتضمن المعنى الأول، ثم يسوق الأقوال والروايات التي بعدها[٣].

وربما صرح بذكر الأوجه مقرونة بالمعنى ثم يذكر الرواية بعد كلٍّ منها[٤]. وقد تجد في بعض المواضع ما يجمع هذه الأساليب أو بعضها في الموضع الواحد[٥].

وربما فَسَّر كلمة ونحوها مما ورد في تلك الروايات خشية الالتباس أو زيادة في الإيضاح[٦]، وقد ينقل ذلك التفسير وما يوضحها عن بعض أهل العربية أو

---

(١) كقوله عند تفسير (العالمين) من سورة الفاتحة (١/ ٢٨): الوجه الثالث: أن العالمين: الجن والإنس فقط. ثم ساق الرواية مُسْنَدَة بعده.

(٢) انظر: (١/ ٣٢). وانظر مثالاً آخر لذلك أيضاً: (١/ ٣٤).

(٣) كما ذكر عند تفسير الآية (٦٢) من سورة البقرة في قوله تعالى: (والصابئين)، قال: "قال أبو محمد: اختلفوا في تفسيره على ثمانية أقاويل، فمن ذلك: ..." ثم ذكرها. (١/ ١٢٧). وللاستزادة: انظر: (٨٢٧).

(٤) مثاله: ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة: ١٢٤] حيث قال:" اخْتُلِف في تفسيره على أوجه: فأحدها: من فسره على أن عهده: دينه.- ثم ذكر الرواية بعده- والوجه الثاني: أن عهده: رحمته- ثم ذكر الرواية بعده- والوجه الثالث: أن عهده: نبوته ..." إلخ. (١/ ٢٢٣).

(٥) كما في تفسير قوله تعالى: (الظالمين) من الآية السابقة. (١/ ٢٢٤).

(٦) كما ذكر عند قول أبي العالية (١/ ١٠٦): " ... ويستحيي الجواري". قال أبو محمد – ابن أبي حاتم-: يعني البنات.

وعند قول ابن عباس: "هم أصحاب القَبَالَات" قال:" قال أبو محمد- ابن أبي حاتم-: يعني بأصحاب القَبَالَات: أصحاب الجزية". (١/ ١٢٤).

وانظر أمثلة أخرى: رقم: (٥٠٠)، (٦٥٨)، (١٠٥٦)، (١٠٥٧)، (١٦٠٣)، (٢١٠٥)، (٢٧٠٥)، (٣١٩٩)، (٣/ ٧٠٧) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ...﴾ [آل عمران: ٩٤]، (٤١٠٢)، (٤٦٨٦)، (٤٦٨٨)، (٤٧٥٢)، (٥١١٣)، (٥٢١٨)، (٦٧١٣)، (٧٧١٢)، (١٠٠٢١)، (٦/ ١٧٦١)، (١٦٨٤٧).

غيرهم[١].

وأما إذا لم يكن -عنده- في الآية أقوال فإنه يكتفي بإيراد الرواية أو الروايات في تفسيرها، وقد يُصَرِّح بكونه لا يعلم بين المفسرين في ذلك اختلافاً[٢].

وقد يذكر بعد الرواية خلاف أهل العلم في المعنىٰ أو الحكم، كما ذكر حين ساق رواية عن مجاهد في الحامل إذا شق عليها الصوم أنها تُفْطِر وتُطْعِم وتَقْضي. قال بعده[٣]: قال أبو محمد: "واتفق قول مجاهد علىٰ إزالة القضاء عن الشيخ وإلزامه الفدية، وأوجب علىٰ الحامل الفدية والقضاء، وكذلك قول الحسن وإبراهيم النخعي في أحد أقواله. وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل".

وقد يسوق الحديث من طريقين ويُرَجِّح أحدهما[٤].

وربما نَبَّه إلىٰ اختلاف الرواية بسبب بعض الرواة من غير ترجيح[٥].

وهكذا إذا تعددت الروايات عن الراوي فكان يُرْوَىٰ عنه قول آخر أو أكثر[٦].

---

(١) انظر أمثلة لذلك: (٣١٣٢) حيث نقل عن الخليل معنىٰ التجبية (من غير إسناد).
وللاستزادة: انظر: (٣٤٣٨)، (٣٦٨٩)، (٣٦٩٣)، (٣٧١٣)، (٤٥٨٣)، (٤٧٩٢).

(٢) انظر: أمثلة لذلك في الروايات (٤٠) عند قوله: "قال أبو سعيد ...". والصواب: أبو محمد، كما في النسخة الأُخرىٰ المحققة.
وانظر كذلك: (٤٢)، (١٠٣٨٨).

(٣) (١/ ٣٠٨)، رقم: (١٦٤٠). وللاستزادة: انظر الأرقام: (٥٧٩)، (٣٤٦٨)، (٣٥٠١)، (٣٧٤٧)، (٣٧٩٦)، (٤٨٣١)، (٤٩١١، ٤٩١٢).

(٤) كما أخرج من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة رواية في سبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ثم قال بعده: "قال أبو محمد: روىٰ هذا الحديث وَرْقَاء عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس. وما يرويه ابن عيينة أصح" اهـ. (١/ ٣٥٠) رقم: (١٨٣٩). وللاستزادة: انظر: (٣٢٦٠).

(٥) كما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] حيث قال: "ثنا حجاج بن حمزة، ثنا شَبَابَه، ثنا وَرْقَاء، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد: قوله: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾: المنافع: ثمنها وما يصيبون من الجزور.
قال أبو محمد: خالفه ابن أبي زائدة، عن وَرْقَاء، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد، فقال: ثمنها قبل أن تحرم. حدثني بذلك أبي، ثنا سهل بن عثمان، ثنا يحيىٰ بن أبي زائدة.
وتابع شِبْلٌ شَبَابَةَ فقال: من الجزور. وكذلك قاله ابن جُريج عن مجاهد. (٢٠٦٢، ٢٠٦٣).
وللاستزادة: انظر: (٢٧٩٥)، (٥٤٨١)، (١٠٢٥١).

(٦) مثاله ما رواه بإسناده من تفسير عَبِيْدَة لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] وأنه في الزكاة المفروضة، وأنه قال: لا بأس أن يتصدق بالثمرة. والدرهم الزَّيف خير من الثمرة.
=

وربما حَكَم علىٰ الرواية أو الإسناد [١] .

وقد يُنَبِّه علىٰ خطأ في اسم الراوي [٢] ، أو سقط راو من الإسناد [٣] .

وبهذا يكون لتفسير ابن أبي حاتم مَزِيَّة علىٰ عامة كتب التفسير بالمأثور التي يقتصر مؤلفوها علىٰ سرد ما بلغهم من الروايات في التفسير من غير مراعاة لما سبق.

وللأسف: لم يصل إلينا هذا التفسير كاملاً، وإنما وصل بعض الأجزاء منه، وهي:

من أول القرآن، إلىٰ نهاية سورة الرعد.

ومن سورة المؤمنون، إلىٰ نهاية سورة العنكبوت.

وعليه: فالمفقود من هذا التفسير:

من سورة إبراهيم، إلىٰ آخر سورة الحج.

ومن بداية سورة الروم إلىٰ آخر القرآن.

وقد حُقِّقَت هذه الأجزاء التي وُجِدَت في رسائل جامعية في جامعة أم القرىٰ، وقد صَدَر منها رسالتان:

=

قال أبو محمد-ابن أبي حاتم- ورُوي عن عَبِيدة بخلاف هذا". ثم ساق الرواية الأخرىٰ عنه (٢٨٠٠، ٢٨٠١).

وللاستزادة: انظر: (٧٦٨٤)، (١٠٦٨٠).

(١) كما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ... ﴾ [آل عمران: ٣١] فقد ساق بسنده" عن عبد الأعلىٰ بن أَعْيَن، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم: وهل الدين إلا الحُب والبُغض؟ قال الله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾، قال أبو محمد –ابن أبي حاتم-: "قال أبو زُرْعَة: "هذا حديث مُنْكَر، وعبد الأعلىٰ مُنْكَر الحديث ضعيف" (٣٣٩٩).

وللاستزادة: انظر: (٣٥٩٨)، (٥١٠٥)، (٥٢١٠)، (٥٢٥٧).

(٢) كما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ﴾ [الفرقان: ٥٩]، حيث ساق بإسناده إلىٰ يعقوب القُمِّي، عن أبي عبيدة، قال أبو محمد- ابن أبي حاتم-: "كذا قال؛ وإنما هو عبيد بن حميد ..." (١٥٣٠٣).

(٣) كما ذكر عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]؛ حيث ساق بإسناده إلىٰ محمد بن إسحاق، عن أبي الحسن البَرَّاد؛ قال: - وذكر الحديث- قال أبو محمد: "قد سقط من الإسناد رجل؛ إنما يرويه ابن إسحاق، عن يزيد بن عبدالله بن قُسَيط، عن أبي حسن البَرَّاد" (١٦٠٧٧).

الأولىٰ: من أول الكتاب إلىٰ تفسير الآية (١٤١) من سورة البقرة. بتحقيق الدكتور أحمد بن عبدالله العَمَّاري.

الثانية: من أول سورة (آل عمران) إلىٰ تفسير الآية (١٦٧) من السورة نفسها. بتحقيق الدكتور حكمت بشير.

وقد طُبعت الرسالتان عام (١٤٠٨هـ).

ثم طُبِع الكتاب بعد ذلك –طباعة تجارية– مع محاولة تكميل النقص من بعض المصادر التي نقلت عن ابن أبي حاتم، كتفسير ابن كثير، والدر المنثور ونحوهما.

وهو قَيْد الطباعة حالياً عن تلك الرسائل الجامعية المشار إليها؛ ما طُبع منها ومالم يُطبع.

ب – ما حُذف إسناده: ومن أشهر الكتب في ذلك:

الدر المنثور في التفسير بالمأثور:

التعريف بالمؤلف:[(١)]

عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان الخضيري السيوطي.

ولد سنة (٨٤٩هـ)، ونشأ يتيماً، وحفظ القرآن دون سن الثامنة، كما حفظ عدداً من المتون، وأخذ عن كثير من الشيوخ في مختلف العلوم، وحصل علىٰ إجازات متعددة، ثم اشتغل بالتدريس والإفتاء والتصنيف، فلما بلغ الأربعين اعتزل للعبادة والتأليف، وبلغت مؤلفاته فيما ذكره عند ترجمته لنفسه (٣٠٠) كتاب، سوىٰ ما غسله ورجع عنه[(٢)] . ثم شرع في ذكر عناوينها.

ولا ريب أنه قد ألف بعد ذلك مصنفات كثيرة[(٣)] .

---

(١) ترجم لنفسه في حُسْن المحاضرة، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧م، ١/ ٣٣٥-٣٣٦. ويُنْظَر مقدمة السيوطي، الدر المنثور، طبع دار هجر.

(٢) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ١/ ٣٣٨.

(٣) وقد أوصلها بروكلمان إلىٰ (٤١٥) كتاباً، وبلغت في فهرس مؤلفات السيوطي المنسوخ عام (٩٠٣هـ) (٤٦٠) عنواناً، وأوصلها عبدالقادر الشاذلي –تلميذ السيوطي – إلىٰ (٥٢٤) كتاباً، وزاد =

وكانت وفاته في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادىٰ الأولىٰ، سنة إحدىٰ عشرة وتسعمائة، عن إحدىٰ وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً.

التعريف بالكتاب:[١]

شرع السيوطي بتأليف كتاب حافل في التفسير سماه (مجمع البحرين ومطلع البدرين)، ويكفي لمعرفة مدىٰ تَوَّسعه فيه أنه جعل كتابه الإتقان في علوم القرآن مقدمة له!! لكن هذا المؤلف لم يتم.

وقد قال عنه في الإتقان: "وقد شرعت في تفسير جامع لجميع ما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة والأقوال المَقُولة، والاستنباطات والإشارات، والأعاريب واللغات، ونُكَت البلاغة ومَحاسِن البدائع، وغير ذلك، بحيث لا يحتاج معه إلىٰ غيره أصلاً..."[٢] اهـ.

وله كتاب آخر قال عنه في الإتقان:" وقد جَمعتُ كتاباً مُسْنَداً فيه تفاسير النبي صلىٰ الله عليه وسلم والصحابة، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف.

وقد تم ولله الحمد في أربع مجلدات، وسميته: "ترجمان القرآن"[٣] اهـ.

وقال في مقدمة الدر المنثور: "فلما أَلَّفْتُ كتاب (ترجمان القرآن) وهو التفسير المُسنَد عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين، وتم

=

علىٰ ذلك تلميذه الداودي وابن أبي إياس حتىٰ بلغت (٦٠٠) عنوان، وعَدَّ أحمد الشرقاوي (٧٢٥) عنواناً، كما بلغ ما أحصاه محمد الشيباني وأحمد الخازندار (٩٨١) كتاباً ما بين مخطوط ومطبوع، بل قرر أحد الباحثين أنها تبلغ (١١٩٤) عنواناً، وأن المطبوع منها (٣٣١)، والمخطوط (٤٣١)، والباقي (٤٣٢) وهو في عداد المفقود.

انظر في ذلك: بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين، للشاذلي، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، قسم (٦)، جزء (١٠-١١) بترجمة السيوطي، مكتبة الجلال السيوطي لأحمد الشرقاوي، دليل مخطوطات السيوطي، لمحمد الشيباني وأحمد الخازندار، فهرس مؤلفات السيوطي (منشور في مجلة عالم الكتب، العدد ٢، مجلد ١٢)، مقدمة الدر المنثور (طبع دار هجر).

تنبيه: قد يزول بعض العَجَب من هذه الكثرة في مؤلفات السيوطي إذا علمت أن بعضها لا يتجاوز صفحة، وبعضها عبارة عن فتوىٰ، ومنها ما لم يكتمل، وبعض آخر مُشْتَق من بعض مؤلفاته.

(١) ينظر مقدمة التحقيق للكتاب، (طبعة هجر).

(٢)السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٤/ ٢٤٤.

(٣) السابق، ٤/ ٢٢٢.

بحمد الله تعالىٰ في مجلدات، وكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرج منها واردات، رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار علىٰ متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله، فلخصت منه هذا المُخْتَصَر، مُقْتَصِراً فيه علىٰ متن الأثر، مُصَدراً بالعزو والتخريج إلىٰ كل كتاب مُعْتَبر، وسميته بـ (الدُر المنثور في التفسير بالمأثور) اهـ.

وكان مُرَادُه أن يجمع ما أمكن من الأحاديث والآثار في التفسير من غير اعتبار لحال تلك المرويات، فجمع في هذا الكتاب الصحيح وغيره من الضعيف والموضوع، والإسرائيليات.

كما لم يكن مَعْنِيًا بالحكم علىٰ تلك الروايات أو بيان حالها من الصحة والضعف إلا ما قل [1].

وقد عرفت فيما سبق أن السيوطي –فيما ذكر– قد أودع أصل هذا الكتاب بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف. بينما نجد أنه قد حكم علىٰ ما يقرب من (٣٨٤) رواية فحسب، ونقل في نحو (٣٧) موضعًا أحكامًا أو نقداً للروايات عن بعض أهل العلم (سوىٰ الحاكم النيسابوري)[1].

والكتاب له ثلاث مزايا رئيسية تميزه عن كثير من كتب التفسير بالمأثور:

الأولىٰ: أنه يمثل موسوعة كبرىٰ في التفسير بالمأثور؛ نظراً لكثرة ما حواه من

---

(١) وإليك تفصيل هذه الجملة بذكر شيء من النماذج علىٰ سبيل التقريب:
أولاً: من عبارات السيوطي في حكمه علىٰ الأسانيد: صحيح (٨٣ مرة)، حسن (٦٢ مرة)، جيد (٣٩ مرة)، قوي (٢)، لا بأس به (١)، رجاله ثقات (٨)، مُقَارب (١)، ضعيف (١٣٠)، فيه ضعف (١)، ضعيف جداً (٣)، واه (٣٠)، لين (١)، فيه من لا يُعْرَف (٣)، فيه مجاهيل (٣)، فيه مجهول (٣)، فيه متروك (١)، فيه من يُجهل حاله (١)، فيه انقطاع (١)، فيه الواقدي (٢)، فيه الكُدَيْمي(١)، إلىٰ غير ذلك من العبارات، كقوله:" هذا مُرسَل ضعيف الإسناد ... والآخر مُعْضَل الإسناد ضعيف، لا يقوم به ولا بالذي قبله حجة". وقوله: "مُرْسَل صحيح الإسناد"، وقوله: "مُرْسل حسن الإسناد" كما عَقَّب علىٰ حديث أخرجه ابن حبان في صحيحه، وابن الجوزي في الموضوعات فقال: "هما في طرفي نقيض، والصواب أنه ضعيف لا صحيح ولا موضوع، كما بينه في مختصر الموضوعات".
ثانيًا: العلماء الذين نقل عنهم أحكاماً أو نقداً للمرويات في هذا الكتاب–غير الحاكم– منهم: الذهبي (١٤ مرة)، البيهقي (٨)، ابن كثير (٤)، ابن عدي (٣)، ابن حجر (٢)، أبو حاتم (١)، ابن عبد الرحمن (١)، أبو داود (١)، الدارقطني (١)، البخاري (١)، ابن شاهين (١)، الهيثمي (١).
وهذا الإحصاء تقريبي كما سبق.

الأحاديث والآثار في هذا الباب.

الثانية: كثرة مصادره وتنوعها من ألوان المصنفات في التفسير والعلوم المتعلقة بالقرآن الكريم بتنوعها، وكتب السنة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية وغيرها، إضافة إلىٰ المُصَنَّفَات في السيرة والتاريخ والرقاق والأذكار وغير ذلك كثير مما تجده مبثوثـًا في هذا الكتاب. حتىٰ زادت مصادره علىٰ (٤٠٠) كتاب[1]، وذلك من القرن الثاني الهجري إلىٰ القرون المتأخرة كمصنفات الحافظ ابن حجر.

وإن الناظر في هذا الكتاب ليعجب من هذه السعة، وقدرة المؤلف علىٰ الاستحضار والعزو لهذه الكتب علىٰ كثرتها، فتجد الحديث أو الأثر معزواً إلىٰ عدد متنوع من هذه المصنفات مما قد يعجز عنه فريق كبير من الباحثين.

ولو أن القارئ الكريم جرب بنفسه فبقىٰ يخرج الحديث أو الأثر وقتـًا طويلاً ثم نظر في هذا الكتاب فإنه قد يجد-غالبـًا- أن السيوطي قد أورد ما تم التخريج منه، وربما زاد عليه.

الثالثة: أنه نقل عن كثير من الكتب التي فقدت، أو فقد بعضها. وهذا لا تكاد تخطئه العين في صفحات هذا الكتاب، ولو وُجد أصله المسند لعوضنا عن كثير مما فُقد.

بقي بعد ذلك أن نُشير إلىٰ أن من عادة المؤلف في هذا الكتاب أنه يُورِد في بداية تفسير السورة الروايات الواردة في تسميتها، وعدد آياتها، ومكان نزولها، وفضلها.

وأما القراءات فإنه يذكرها في جملة ما يذكر من الروايات، مَعْزُوَّة إلىٰ من قرأ بها من السلف-الصحابة والتابعين- من غير بيان لحكمها من حيث الصحة والتواتر أو الشذوذ.

وبعد فهذا ما أرادت التعريف به من هذا النوع من الكتب في التفسير بالمأثور مما يجمع بين المرفوع وغيره.

القسم الثاني: ما يقتصر علىٰ أحد النوعين: (المرفوع، أو الموقوف ونحوه):

والكتب المُصَنَّفَة في ذلك متعددة، ولا أرىٰ التطويل في عرضها والكلام

---

(١) ينظر بحث بعنوان: (مصادر السيوطي في الدر المنثور) لعامر صبري، منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، (العدد ٤، ١٤٠٨هـ).

عليها[1].

(١) هناك مؤلفات قديمة وأخرىٰ حديثة في التفسير النبوي، فمن ذلك:
١- تفسير النبي صلىٰ الله عليه وسلم، لمحمد بن أحمد المَحَامِلي، أبو الحسن الضَّبي، (ت ٤٠٧هـ). (يُنظر: فهرس مصنفات تفسير القرآن الكريم (٢/ ٥٥٢).
٢- تفسير النبي صلىٰ الله عليه وسلم، علي بن أحمد الواحدي، أبو الحسن النيسابوري، (ت ٤٦٨هـ). (يُنظر المصدر السابق ٢/ ٥٥٣). ويحتاج إلىٰ مزيد من التَحَقُّق من ثبوته للمؤلف.
٣- التفسير النبوي، محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني، (ت ٨٤٠هـ). (ينظر: المصدر السابق ٢/ ٥٥٢).
٤- التفسير النبوي في القرآن الكريم. (هكذا، ولعله: للقرآن الكريم). لعَوَّاد بن بلال العوفي. في رسالتيه الماجستير والدكتوراه، في الجامعة الإسلامية، الأولىٰ: عام ١٤٠٢هـ، والثانية: عام ١٤٠٨هـ.(المصدر السابق).
٥- الصحيح المُسْنَد من التفسير النبوي للقرآن الكريم، للسيد إبراهيم أبو عمة.
٦- تفسير آي القرآن بالسنة، لسالم الجزيري التونسي. (ينظر المصدر السابق (١/ ٢٠٤).
كما نجد أبواباً في بعض كتب السنة في التفسير خاصة، كما في صحيح البخاري، وسنن الترمذي، والسنن الكبرىٰ للنسائي.
وقد جمع بعض الباحثين أحاديث التفسير من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، كما في كتاب (جامع التفسير من كتب الأحاديث) لخالد آل عُقْدة.
كما وُجِدَت مؤلفات في تفسير الصحابة عموماً، مثل: كتاب تفسير الصحابة، لأبي الحسن محمد بن أحمد المَحَامِلي الضَّبي (ت ٤٠٧هـ). (ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٦١).
وبعضهم جمع تفسير صحابي مُعَيَّن، فمن ذلك:
١- تفسير ابن مسعود، لمحمد بن أحمد عيسوي. (يُنظر: المصدر السابق ١/ ٢٣٤).
٢- التفسير المأثور عن عمر بن الخطاب. لإبراهيم بن حسن. (يُنظر: المصدر السابق ١/ ٥٣٨).
٣- تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة. عبد العزيز بن عبدالله الحميدي. (يُنظر: المصدر السابق ١/ ٢٣٤).
٤- تفسير أم المؤمنين عائشة. عبد الله أبو السعود بدر. (يُنظر: المصدر السابق ١/ ٢٣٩).
٥- مرويات أم المؤمنين عائشة في التفسير. سعود بن عبد الله الفنيسان. (يُنظر: المصدر السابق ٣/ ١١٨٨).
٦- المرويات عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في التفسير. (في رسالتين للماجستير في جامعة الإمام، الأولىٰ لمحمد بن عبدالله الخضيري، والثانية لفهد بن عبدالعزيز الفاضل). (يُنظر المصدر السابق ٣/ ١١٨٧).
كما اعتنىٰ آخرون بجمع تفسير بعض التابعين، فمن ذلك:
١- تفسير أبي العالية (في رسالتين للماجستير في جامعة الإمام، الأولىٰ: لخليفة الكَوَّاري، والثانية: لنورة الورثان). (يُنظر: المصدر السابق ١/ ٢٣٦).
٢- تفسير محمد بن كعب القُرَظي (من سورة الفاتحة حتىٰ نهاية سورة الناس). عبيد بن عبد الله. (رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية). (يُنظر: المصدر السابق ١/ ٥٤٠).
٣- مرويات سعيد بن جبير (من أول سورة يونس إلىٰ آخر القرآن الكريم). محمد أيوب. (دكتوراه في =

٢- تنقسم باعتبار ذِكْر الإسناد وحَذْفه إلىٰ قسمين:

القسم الأول: وهي الكتب المُسْنَدَة. وعلىٰ هـذا النَّهْج سار أكثر المُصَنِّفين في التفسير بالمأثور، وقد مضىٰ تَوْصِيفُ بعضها، وسيأتي تَوصِيفٌ لطائفة أُخرىٰ منها.

القسم الثاني: وهي الكتب التي تَقتصر علىٰ ذِكْر الروايات من غير إسناد، كما هو الحال في كتاب الدُّر المنثور للسيوطي.

النوع الثاني: ما يَجْمَع بين الرِّواية (المأثور) والدِّراية:

وغير خاف علىٰ من عَرَف هذه الكتب أنها مُتفاوتة في نِسبة ما وُجد فيها من رواية ودِرَاية.

وهذا النوع من المُصَنَّفَات في التفسير ينقسم أيضًا إلىٰ قسمين:

القسم الأول: من يَسوق الروايات بأسانيدها:

وإليك نماذج من ذلك:

١- تفسير يحيىٰ بن سَلام:

التعريف بالمؤلف[1]:

يحيىٰ بن سلام بن أبي ثعلبة التميمي، مولاهم، أبو زكريا، وُلِد بالكوفة سنة (١٢٤هـ)، ثم انتقل والده إلىٰ البصرة، ثم قدم يحيىٰ إلىٰ مصر، وبعدها صار إلىٰ إفريقيا، وسكن القيروان، واستوطنها.

قال الداني: "ويُقال إنه أدرك من التابعين نحواً من عشرين رجلاً، وسمع منهم، وروىٰ عنهم، نزل المغرب، وسكن إفريقيا دهراً، وسمع الناس بها كتابه في تفسير

=

الجامعة الإسلامية). (يُنظر: المصدر السابق ٣/ ١١٨٩).

٤- تفسير الحسن البصري. جمع محمد عبد الرحيم.

(١) انظر: الإفريقي، أبو العرب محمد بن أحمد (٣٣٣هـ) طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، صـ٣٧. الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م، ٤/ ٣٨٠. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩/ ٣٩٦. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢/ ٣٧٣. لسان الميزان، ٦/ ٢٥٩، ا العسقلاني، العجاب في بيان الأسباب، ١/ ٢١٩. العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف محب الدين الخطيب، طبعة دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ١١/ ٤٣٩. الداوودي، طبقات المفسرين للداوودي، ٢/ ٣٧١.

القرآن، وليس لأحد من المتقدمين مثله، وكتابه الجامع، وكان ثقة ثبتًا، ذا علم بالكتاب والسنة ومعرفة اللغة العربية، وكان صاحب سُنة،...". وكان مُفسراً، وله مُصنفات في فنون العلم، وكان من الحفاظ، لا يسمع شيئًا إلا حفظه، وكان له اختيار في القراءة.

وقد سافر من إفريقيا للحج، وتوفي بمصر بعد رجوعه من حجته تلك سنة (٢٠٠هـ).

التعريف بالكتاب[1]:

مرَّ بنا قريبًا قول الداني عن هذا التفسير بأنه ليس لأحد من المُتقدمين مثله. ولابن عاشور توصيف للكتاب، فذكر أنه "يقع في ثلاثين جزءاً من التجزئة القديمة، أي في ثلاث مجلدات ضخمة، مبني علىٰ إيراد الأخبار مُسْنَدة، ثم تَعَقَّبها بالنقد والاختيار، فبعد أن يُورِد الأخبار المروية مُفْتَتِحًا إسنادها بقوله: (حدثنا)، يأتي بحُكْمه الاختياري مُفْتَتِحًا بقوله: "قال يحيىٰ". ويجعل مَبْنَىٰ اختياره علىٰ المعنىٰ اللغوي، والتخريج الإعرابي، ويَتدرج من اختيار المعنىٰ إلىٰ اختيار القراءة التي تَتَماشَىٰ وإياه، مُشيراً إلىٰ اختياراته في القراءة بما يقتضي أن له رواية أو طريقًا لا يبعد أن تكون راجعة إلىٰ قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري؛ لأن يحيىٰ بصري النشأة، وإلىٰ طريقه المُختار في القراءة يُشير في تفسيره بقوله: لا "والذي في مصاحفنا" اهـ.

وهذا الوصف للكتاب، وما قاله الداني قبله قد لا يكون دقيقًا عند دراسة الكتاب، ولعلي أُوجز أبرز معالمه في النقاط الآتية:

لا يظهر للمؤلف منهج واضح فيما يُورِده من الروايات، فنجده يذكر الإسناد أحيانًا، ويتركه في مواضع كثيرة جداً؛ ولذا فإن اعتبار الكتاب من المصنفات المُسندة في التفسير لا يخلو من تَجَوُّز.

يعزو المؤلف كثيراً التفسير إلىٰ بعض التابعين كقتادة ومجاهد والحسن والسدي، وغالبًا ما يكون ذلك من غير إسناد، كما أنه يُفَسِّر مواضع غير قليلة

(١) يُنظر: بن عاشور، محمد الفاضل، التفسير ورجاله، طبعة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م، صـ٢٨.

بعبارته من غير عزو.

لا نكاد نجد في الكتاب تحريرات وترجيحات مُؤَصَّلة ومبنية علىٰ أُسُس علمية، كتلك التي نجدها في تفسير ابن جرير مثلاً، وإنما نجد ما عده ابن عاشور اختياراً للمؤلف حين يقول: (قال يحيىٰ)، إنما هي عبارات مُختصرة يُبين بها لفظة ونحوها، أو يذكر كلامــًا أشبه بالإسرائيليات، وكثيراً ما يُعَبِّر بنحو:(وسمعتُ بعضهم...)، (وبلغني...)، (بلغنا...)، (سمعتُ بعض أهل الكوفة...)، (وبلغني عن سعيد بن جبير...)، (سمعتُ من يقول...)، (رُوِّيْت كذا...)، (ذُكِرَ لنا...)، (وأخبرني صاحب لي...).

الكتاب إلىٰ الاختصار أقرب، ولا يمكن مقارنته من ناحية القيمة العلمية رواية ودراية بمثل تفسير ابن جرير، بل ولا تفسير ابن كثير.

في الكتاب مواضع كثيرة يذكر فيها المؤلف أقوالاً في تفسير الآية، مع أن حاصلها يرجع إلىٰ معنىٰ واحد، وقد يُنَبِّه إلىٰ ذلك أحيانـًا.

وقد عَدَّه الحافظ ابن حجر في جملة تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم، وقال:"... وهو كبير في نحو ستة أسفار، أكثر فيه النقل عن التابعين وغيرهم، وهو لَيِّن الحديث، وفيما يرويه مناكير كثيرة" اهـ[(١)].

وهذا التفسير لم يصل إلينا كاملاً، وقد فُقد منه كثير[(٢)].

قال ابن عاشور: "وتوجد من هذا التفسير ببلادنا التونسية نسخة عظيمة القدر، مُوَزَّعة الأجزاء، نُسِخَت منذ ألف عام تقريبـًا، منها مجلد يشتمل علىٰ سبعة أجزاء بالمكتبة العبدلية بجامع الزيتونة الأعظم، وآخر يشتمل علىٰ عشرة أجزاء بمكتبة جامع القيروان، ومن مجموعها يتكون نحو الثُلثين من جملة الكتاب، ويوجد جزء

(١) العسقلاني، العجاب في بيان الأسباب، ١/ ٢١٩.

(٢) طُبِع منه مجلدان من سورة النحل إلىٰ آخر سورة الصافات، بتحقيق: هند شَلَبي. كما نُشر منه في الجزائر ستة أجزاء بتحقيق عدد من الباحثين.

وللكتاب ثلاثة مختصرات:

الأول: لأبي المُطَرِف القناعي، عبد الرحمن بن مروان (ت ٣١٤ هـ). وهو مفقود.

الثاني: لِهُود بن مُحَكِّم الهواري (ت ٣٨٠هـ). (تفسير كتاب الله العزيز). (مطبوع).

الثالث: لابن أبي زَمَنين (ت ٣٩٩هـ). (تفسير القرآن العزيز). (مطبوع).

آخر لعله يتم بعض نقص النسخة، هو من المُقتنيات الخاصة لبعض العلماء الأفاضل" اهـ.

٢- [جامع البيان عن تأويل آي القرآن][١]. **(تفسير ابن جرير الطبري).**

التعريف بالمؤلف[٢]:

هو الإمام المُقْرِئ، المُفَسِّر، المُحَدِّث، الفقيه، المُؤَرِّخ، اللغوي، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري الآملي. يُنسب إلىٰ بلده (آمُل طَبَرستان)[٣].

وُلِد في حدود سنة (٢٢٥هـ)، ونَشَأ نَشْأة صالحة مُتَأَلِّقة، فقد قال عن نفسه: "حفظتُ القرآن ولي سبع سنين، وصليتُ بالناس وأنا ابن ثماني سنين، وكتبتُ الحديث وأنا ابن تسع سنين".

واشتغل بطلب الحديث وكتابته، وكان ابتداء ذلك في بلده وما يجاورها، ثم بدأ في الرحلة لما بلغ العشرين من عمره، فدخل بغداد بُعَيْد وفاة الإمام أحمد رحمه الله، ثم انتقل إلىٰ البصرة فواسط فالكوفة، ثم رجع إلىٰ بغداد وأقام بها.

ثم ارتحل إلىٰ الشام ومصر، وهنالك يقول: "لما دخلتُ مصر لم يَبْق أحد من أهل العلم إلا لقيني وامتحنني في العلم الذي يتحقق به".

ثم رجع إلىٰ بغداد، وبعدها إلىٰ طَبَرسْتَان، ثم عاد إلىٰ بغداد واستقر بها إلىٰ وفاته.

وقد أخذ فقه أهل العراق، إضافة إلىٰ فقه مالك والشافعي، كل ذلك عن كبار فقهاء تلك المذاهب في مصر والشام والعراق.

---

(١) انظر في ترجمته: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٥٤٨. النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ١/ ٧٨. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٢٦٧.

(٢) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٥٤٨. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (٥٧١ هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي. طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م، ٥٢/ ١٨٨. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت، ٤/ ١٩١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٢٦٧. الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، ٦/ ٢٤٤١. الإمام الطبري (شيخ المفسرين، وعمدة المُؤَرِّخين، ومُقَدَّم الفقهاء والمُحَدِّثين) محمد الزحيلي، إمام المفسرين والمُحَدِّثين والمُؤَرِّخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (سيرته، عقيدته، مؤلفاته). علي بن عبد العزيز الشبل.

(٣) وهي تقع الآن في شمال إيران قرب بحر قزوين.

من أقوال العلماء فيه:

- قال أبو العباس بن سُريج (ت ٣٠٦هـ): "محمد بن جرير الطبري فقيه العَالَم"[١] .

قال ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) بعد استعارته كتاب "جامع البيان" من أبي بكر بن بالويه ورَدِّه بعد سنين: "قد نظرتُ فيه من أوله إلىٰ آخره، وما أعلم علىٰ أديم الأرض أعلمَ من ابن جرير"[٢].

وعن أبي علي الطُّومَاري، قال: "كنتُ أحمل القِنديل في شهر رمضان بين يدي أبي بكر بن مُجاهد إلىٰ المسجد لصلاة التراويح، فخرج ليلة من ليالي العشر الأواخر من داره، واجتاز علىٰ مسجده فلم يدخله وأنا معه، وسار حتىٰ انتهىٰ إلىٰ آخر سوق العطش، فوقف بباب مسجد محمد بن جرير، ومحمد يقرأ سورة الرحمن، فاستمع قراءاته طويلاً ثم انصرف، فقلتُ له: يا أستاذ تركتَ الناس ينتظرونك وجئتَ تسمع قراءة هذا؟! فقال: يا أبا علي دع هذا عنك، ما ظننتُ أن الله تعالىٰ خلق بشراً يُحْسِنُ يَقرأ هذه القراءة[٣].

وقال عنه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ):" كان أحد أئمة العلماء يُحكَم بقوله، ويُرجَع إلىٰ رأيه؛ لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يُشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظا للكتاب، عارفـًا بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيها في أحكام القرآن، عالمـًا بالسنن وطُرقِها، وصحيحِها وسقيمِها، وناسخِها ومنسوخها، عارفـًا بأقوال الصحابة والتابعين، ومَن بعدهم من المخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرم، عارفـًا بأيام الناس وأخبارِهم، وله الكتاب المشهور في تاريخ الأمم والملوك، وكتابٌ في التفسير لم يُصِّنف أحدٌ مثلَه، وكتاب سماه "تهذيب الآثار" لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يُتمه، وله في أصول الفقه وفروعه

(١) السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين (٧٧١ هـ)، طبقات الشافعية الكبرىٰ، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، ٣/ ١٢٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٥٤٨.

(٣) السابق.

كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حُفِظَت عنه[1]".

وقال عبد العزيز بن محمد: "وكان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالـمُحدِّث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسِب الذي لا يعرف إلا الحِساب، وكان عالماً بالعبادات، جامعاً للعلوم، وإذا جمعت بين كتبه وكتب غيره وجدت لكتبه فضلاً علىٰ غيرها"[2].

ذكاؤه وهِمَّتُه:

مما يدل علىٰ علو هِمَّتِه ما ذكره بعضهم في ترجمته من أنه: مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة[3].

وقد قال عن نفسه: "لما دخلتُ مصر لم يَبْقَ أحد من أهل العلم إلا لقيني، وامتحنني في العلم الذي يَتحقَّق به، فجاءني يوماً رجل فسألني عن شيء من العَروض ولم أكن نشطت له قبل ذلك، فقلتُ له: عليَّ قولٌ ألا أتكلم اليوم في شيء من العَروض، فإذا كان في غَدٍ فَصِر إليَّ، وطلبتُ من صديق لي العَروض للخليل بن أحمد فجاء به، فنظرتُ فيه ليلتي فأمسيتُ غير عَروضي وأصبحتُ عَروضيًّا"[4].

زُهده ووَرَعه:

قال عبد العزيز بن محمد:" كان عَازِفاً عن الدنيا، تاركاً لها ولأهلها، يرفع نفسه عن التماسها"[5].

وقال الفَرْغَاني:" كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذىٰ والشناعات، من جاهل وحاسد، ومُلحد، فأما أهل العلم والدين فغير منكرين علمه، وزُهده في الدنيا، ورفضه لها، وقناعته بما كان يَرِد عليه من حِصة

---

(١) السابق، ٢/ ١٦٣.

(٢) الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، ٦/ ٢٤٥٢.

(٣) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (٥٩٧ هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفىٰ عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ١٣/ ٢١٦.

(٤) الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، ٦/ ٢٤٤٩.

(٥) السابق، ٦/ ٢٤٥٢.

خَلَّفها له أبوه بطَبَرستان يسيرة، ولما تَقَلَّد الخاقاني الوزارة وَجَّه إليه بمال كثير، فأبىٰ أن يقبله، فعرض عليه القضاء، فامتنع، فعاتبه أصحابه، وقالوا له: لك في هذا ثواب، وتُحييٰ سُنة قد دَرَسَت. وطمعوا في أن يقبل ولاية المظالم، فانتهرهم، وقال: قد كنتُ أظن أني لو رغبتُ في ذلك لنهيتموني عنه"[١].

ومما يدل علىٰ زهده وورعه أيضاً ما ذكر من أن الخليفة: أُريد أن أُوقِف وقفاً، تجتمع أقاويل العلماء علىٰ صحَّته، ويَسلم من الخلاف. فقيل له: لا يقدر علىٰ استحضار هذا إلا محمد بن جرير. وطلب منه ذلك فكتبها، فاستدعاه الخليفة إليه. وقال له: سَل حاجتك، قال: لا حاجة لي: لا بد أن تسألني شيئاً. فقال: أسأل أمير المؤمنين أن يتقدم إلىٰ الشُّرَطِ أن يمنعوا السُّؤَّال من دخول المَقصُورة يوم الجمعة. فتقدم بذلك وعظُم في نفوسهم[٢].

وقد قال عن نفسه: "أبْطَأَتْ عني نفقة والدي، واضطررت إلىٰ أن فَتَقتُ كُمِّي القميص فبعتهما"[٣].

أخلاقه وشمائله:

قال عبدالعزيز بن محمد: "كان أبو جعفر ظريفاً في ظاهره، نظيفاً في باطنه، حسن العشرة لمجالسيه، مُتفقداً لأحوال أصحابه، مُهَذَّبا في جميع أحواله، جميل الأدب في مأكله وملبسه، وما يخصه في أحوال نفسه، مُنبسطاً مع إخوانه، حتىٰ ربما داعبهم أحسن مُداعبة، وربما جِيء بين يديه بشيء من الفاكهة فيجري في ذلك المَعْنَىٰ مالا يخرج من العلم والفقه والمسائل، حتىٰ يكون كأَجَدّ جِدٍّ وأحسن علم، وكان إذا أَهدىٰ إليه مُهدٍ هدية مما يمكنه المكافأة عليه قَبِلها وكافأه، وإن كانت مما لا يُمكنه المكافأة عليه ردها واعتذر إلي مُهديها"[٤].

ومما يدل علىٰ تواضعه ما ذكره أبو بكر بن مجاهد قال: بلغنا أنه التقىٰ مع المُزَني، فلا تسأل كيف استظهاره عليه، والشافعيون حضور يسمعونه، ولم يذكر مما

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرىٰ، ٣/ ١٢٥.
(٢) السابق (٣/ ١٢٤).
(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٢٧٦.
(٤) الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، ٦/ ٢٤٦٥.

جرىٰ بينهما شيئـًا. قال أبو بكر بن كامل: سألتُ أبا جعفر عن المسألة التي تناظر فيها هو والـمُزني فلم يذكرها؛ لأنه كان أفضل من أن يرفع نفسه وأن يذكر ظَفَرَه علىٰ خصم في مسألة، وكان أبو جعفر يُفضِّل الـمُزني فَيُطْريه ويذكر دِينه[1] .

هذا ولابن جرير رحمه الله عشرات المصنفات في العلوم المتنوعة، إلىٰ غير ذلك من الجوانب المتعلقة بترجمته مما لا يفي به هذا الموضع.

وكانت وفاته في أواخر شهر شوال سنة (٣١٠هـ)، وقد عُمِّر حتىٰ قارب الخامسة والثمانين، ودُفن في بغداد، فرحمه الله رحمة واسعة.

التعريف بالكتاب:

ذكر أبو القاسم بن عقيل الورّاق أن أبا جعفر الطبري قال لأصحابه: هل تَنْشَطُون لتاريخ العالم من آدم إلىٰ وقتنا؟ قالوا: كم قدرُه؟ فذكر نحوَ ثلاثين ألف ورقة، فقالوا: هذا مما تفنىٰ الأعمارُ قبل تمامه! فقال: إنا لله! ماتت الهِمَم. فاختصرَ ذلك في نحوِ ثلاثةِ آلافِ ورقة، ولما أراد أن يُمْلِيَ التفسير قال لهم نحواً من ذلك ثم أملاه علىٰ نحو من قدر التاريخ.

وهذا النقل يحتمل أن ابن جرير كان قد أَلَّف هذين الكتابين بذلك القدر الذي ذكره لتلامذته، ثم اختصرها إلىٰ قدر العُشْر من أصلهما.

ويحتمل أنه أراد بذلك ما قَدَّرَه في نفسه ولم يكن قد كَتَبَه، ثم أَمْلَىٰ عليهم عُشْر ما قَدَّرَه في نفسه من مادة الكتابين وحجمهما. ولا يَبْعُد أن هذا هو الـمُراد، والله أعلم.

ثم إن الحديث عن تفسير ابن جرير يَتَطَلَّب من الشرح والتفصيل مالا يتسع له هذا التعريف الـمُوجَز؛ وإنما سَأَذْكُر مَعَالِم بارزة تُعَرِّف بجوانب من هذا الكتاب الجليل القدر، كما سأذكر جُملة من المزايا التي تَمَيَّز بها.

معالم بارزة في وَصْف الكتاب:

١- المقدمة العلمية التي صَوَّر بها المؤلف كتابه.

وقد ضَمَّنَها نحو عشرة موضوعات، وترجم لكل موضوع منها بترجمة أشبه بالباب تَطَّرق فيها إلىٰ كون القرآن نزل بلغة العرب وعلىٰ مَعهُودهم واستعمالاتهم

(١) السابق، ٦/ ٢٤٤٩.

ضُروب الخطاب، مع فضل بيان القرآن علىٰ بيانهم، وأنه قد حاز المرتبة العُليا في بيانه مما يدل علىٰ أنه من عند الله تعالىٰ. كما تكلم علىٰ الـمُعَرَّب، وكذا الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، كما تَحَدَّث عن الوجوه التي يُتَوَصَّل بها إلىٰ معرفة تفسير القرآن، كما أورد ما يتعلق بتفسير القرآن بالرأي من جهة المنع أو الجواز، ووَجَّه المرويات الواردة في هذه الأبواب، وبين مَحَامِلَها، وختم ذلك بالكلام علىٰ أسماء القرآن ومعانيها، وكذا تجزئته إلىٰ السبع الطُّوَل، والمثاني... إلخ، مع بيان الـمُراد بذلك، إضافة إلىٰ الكلام علىٰ معنىٰ السورة، والآية.

٢- من عادة المؤلف أن يبدأ التفسير بقوله: " القول في تأويل قوله عز وجل" ونحوها من العبارات، ثم يذكر الآية أو بعضها، والغالب أنه يُجَزِّئُها، فَيُفَسِّر كل جزء منها علىٰ حِدَة.

٣- كثيراً ما يذكر المؤلف المعنىٰ الإجمالي للآية بعدها مباشرة، ثم يذكر التفاصيل التي قصد إيرادها عند تفسيرها، وقد يذكر المعنىٰ الإجمالي عند الترجيح.

٤- إذا كان في الآية أو اللفظة خلاف بين السلف أو أهل اللغة فإنه يذكره ويُورِد المرويات تحت كل قول، ثم يَشْرَع في المناقشة وتوجيه الأقوال والترجيح مُصَدِّراً ذلك بقوله:" قال أبو جعفر".

أما إن لم يكن في المعنىٰ خلاف فإنه يذكر بعد المعنىٰ العام من قال بذلك من السلف.

٥- تَعَرَّض المؤلف للأحكام الفقهية، وناقش الأقوال ورجَّح ما يراه أسعد بالدليل، دون التَّقَيّد بمذهب، فهو مجتهد مُطلَق، وقد كان له مذهب مُستقل.

٦- يُعْنَىٰ المؤلف باللغة، سواء ما يتعلق بمفرداتها ومعانيها وتصريفها، أو تراكيبها وإعرابها، وينقل عن أئمتها كالفراء والكسائي، والأخفش، وأبي عُبيدة، وغيرهم، ويُناقش ذلك أتم مناقشة.

وفي هذا السياق فهو يُكثر من إيراد الشواهد الشعرية في هذا التفسير حتىٰ زادت شواهده علىٰ ألفي شاهد.

٧- يُعد ابن جرير من علماء القراءات، وله في ذلك مُصَنَّف كبير، ونرىٰ أثر ذلك في هذا التفسير، فهو يُورِد القراءات المتواترة منها والشاذ ويُوَجِّهها.

٨- يُراعىٰ المؤلف قول الأكثر ويُسميه إجماعـًا، كما يُراعي دلالة السياق، إضافة إلىٰ ما يتبادر من المعنىٰ.

٩- إن كان المَوضِع المُفَسَّر يحتمل معاني ولا مُرَجِّح فإنه يحمل ذلك علىٰ تلك المعاني، وقد يذكر ذلك علىٰ سبيل الاحتمال لكل منها، أو يتوقف.

من مزايا هذا التفسير:

١- ذِكْر المعنىٰ العام للآية، وهذا في غاية الأهمية من أجل الوقوف علىٰ المعنىٰ الذي نزلت الآية لتقريره، بحيث لا ينصرف عن الذهن حيث يشتغل بالتفاصيل والدقائق التي تُذكر عند تفسيرها.

٢- الجمع بين الرواية والدِّرَاية.

٣- احتواؤه علىٰ الروايات الكثيرة عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم، وعن الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، فهو من أعظم وأَجَلَّ الكتب في التفسير بالمأثور.

٤- أنه يُورِد الأسانيد لتلك المرويات.

٥- تَوجيه الأقوال، ومناقشتها، مع العناية بالترجيح بينها.

٦- سلامة الاعتقاد، والانتصار لعقيدة السلف الصالح.

٧- إعراضه عن التفاسير غير الموثوقة، كتفسير محمد بن السَّائب الكلبي، والواقدي، ومُقاتل بن سليمان.

٨- عنايته بالجوانب اللغوية، والشواهد الشعرية.

٩- العناية بوجوه القراءات وتوجيهها، وبيان مَحَامِلها.

١٠- البناء علىٰ قواعد التفسير عند الترجيح، فهو يذكرها ويُرجِّح ما تقتضيه تلك القواعد. وهذا مما يعظم به انتفاع طالب العلم.

١١- حَمْل الآية علىٰ أعم معانيها إن كان المقام يحتمل ذلك.

١٢- البعد عن التأويلات المُتَكَلَّفة والمحامل البعيدة في التفسير.

من أقوال العلماء في هذا التفسير:

وقال أبو حامد الإسفراييني (ت ٤٠٦ هـ): " لو سافر رجل إلىٰ الصين، حتىٰ

يحصل له كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيراً [(١)]".

وقال أبو محمد الفرغاني:" تَمَّ من كُتب محمد بن جرير كتاب التفسير، الذي لو ادَّعَىٰ عالم أن يُصَنِّف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي علىٰ عِلْم مُفرد مُستقل لفعل" اهـ[(٢)].

وقال النووي عن هذا الكتاب: "لم يُصَنِّف أحدٌ مثله"[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأَصَحّها " تفسير محمد بن جرير الطبري"؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن الـمُتَّهَمين، كمقاتل بن بُكير والكلبي "[(٤)].

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي: " وكتابه أَجَلّ التفاسير وأعظمها... فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها علىٰ بعض، والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك"[(٥)].

ولعل ما ذكرتُه يكفي في مثل هذه العُجَالة، ومن أراد التوسع فَدُونه الدراسات التي تناولت المؤلف وكتبه لاسيما هذا التفسير من جوانبه المختلفة، وقد جَاوَزَت هذه الدراسات والبحوث والمؤلفات المائة.

فرحم الله ابن جرير رحمة واسعة.

٣- (تفسير أبي الليث السَّمَرْقَندي) [(٦)].

---

(١) الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، ٦/ ٢٤٤٢.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٢٧٣.

(٣) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ١/ ٧٨.

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، ١٣/ ٣٨٥.

(٥) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٤/ ٢٤٢.

(٦) جاء في القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٤٤١: «تفسير أبي الليث». وقال: «وهو كتاب مشهور لطيف مُفيد» اهـ.

وسَمَّاه الزِّرِكْلِي الدمشقي، الأعلام، ٨/ ٢٧، بـ«تفسير القرآن». وقال: «وهو غير كبير» اهـ.

وقال في الحاشية ص٢٨: «قُلتُ: في بعض فهارس المكتبات: من تصنيفه: (بحر العلوم)، بضعة مجلدات في التفسير. والصواب أن (بحر العلوم) من تأليف سمرقندي آخر، اسمه (علي) من أبناء المائة التاسعة» اهـ.

وهذا الكتاب الآخر ذكره القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٢٢٥، بهذا الاسم (بحر العلوم في التفسير)، وقال: «للشيخ الفاضل، السيد، علاء الدين، علي السمرقندي ... المتوفىٰ في =

التعريف بالمؤلف[1]:

نَصْر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السَّمَرْقَندي، الحنفي، المُلقب بـ (إمام

=

حدود سنة ستين وثمانمائة ... وهو كتاب كبير، فيه فوائد جليلة انتخبها من كتب التفاسير، وأضاف إليها فوائد من عنده بعبارات فصيحة، وانتهىٰ إلىٰ سورة المجادلة. أربع مجلدات» اهـ.

وقال الزِّرِكْلِي الدمشقي، الأعلام، ٥/ ٣٢ في ترجمة علاء الدين السمرقندي: «له كتب، منها: (تفسير القرآن) ... وهو المُسَمَّىٰ: (بحر العلوم)، وَرَد ذِكْرُه في فهرس الأزهر (١/ ١٧٨)، الطبعة الأولىٰ، ودار الكتب (١/ ٣٧) منسوبًا إلىٰ (أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي) خطأً» اهـ.

والحاصل أن تسمية كتاب أبي الليث بـ (بحر العلوم) قد جاءت في:

١- فهارس بعض المكتبات، كما سبق.

٢- بعض المؤلفات في مناهج المفسرين، وعلوم القرآن وغيرها، ومن أبرزها: كتاب (التفسير والمفسرون) لمحمد حسين الذهبي (١/ ١٤٧، ١٦١)، ومباحث في علوم القرآن للقطان ص٣٧٠.

٣- علىٰ بعض النسخ الخطية، مثل:

أ- النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. بحسب ما ذكر الدكتور عبد الرحيم أحمد الزقة (وقد حقق هذا التفسير، من أوله إلىٰ آخر تفسير سورة الأنعام، في أطروحته للدكتوراه في كلية دار العلوم في القاهرة، عام ١٤٠٣ هـ، وقد طُبِعَت سنة ١٤٠٥ هـ، بمطبعة الإرشاد ببغداد).

ب- النسخة الأزهرية. (وقد ذكر أحد الباحثين أنها قد كُتِبَت بخط مُغَاير لخَط الناسخ).

٤- النسخة المطبوعة من الكتاب، بهذا العنوان: (تفسير السمرقندي، المُسَمَّىٰ بحر العلوم). بتحقيق: علي مُعَوَّض، وزُملائه، وهو من منشورات دار الكتب العلمية.

وكذلك في الطبعة الأخرىٰ بتحقيق: محمود مطرجي، نشر دار الفكر.

وقد عرفت تسميته في (كشف الظنون) و (الأعلام).

وهكذا سائر النسخ الخطية -كما ذكر اثنان حققا جزءًا من الكتاب- حيث جاءت تسميته: (تفسير القرآن الكريم)، أو (تفسير القرآن العظيم)، أو (تفسير أبي الليث).

وفي (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط)، (١/ ٥٥): (تفسير أبي الليث السمرقندي، أو: تفسير القرآن).

وهذا الاسم الأخير (تفسير القرآن) ورد في كثير من كتب التراجم، كما في الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ١٩٦)، تاج التراجم ص٣١٠، طبقات المفسرين للأدنه وي ص٩١، هدية العارفين (٢/ ٤٩٠)، معجم المؤلفين (١٣/ ٩١).

وللكتاب نُسَخ خطية كثيرة جدًا، يمكن أن نتوصل إلىٰ معلومات أَوْفَر بعد تتبعها. وانظر لذلك علىٰ سبيل المثال: ياسين، حكمت بشير، استدراكات علىٰ تاريخ التراث العربي، طبعة ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ، (قسم التفسير وعلوم القرآن) للدكتور حكمت بشير (٢/ ٢٥٣-٢٧٢).

وللفائدة: يمكن الرجوع إلىٰ الرابط: vb.tafsir.net/tafsir4199/#.VXUNZtJViko

(١) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦/ ٣٢٢. الداوودي، طبقات المفسرين للداوودي، ٢/ ٣٤٦. الزِّرِكْلِي الدمشقي، الأعلام، ٨/ ٢٧.

الهدىٰ). وصفه الذهبي بـ (الإمام، الفقيه، المُحَدِّث، الزاهد)، صاحب كتاب (تنبيه الغافلين). وكتاب (بُستان العارفين)، له مُصنفات في الفقه وغيره.

والعجيب وصف الذهبي له بـ (المُحَدِّث) مع قوله عنه: " وتَروج عليه الأحاديث الموضوعة".

وقد تأثر المؤلف رحمه الله بشيء من العقائد الكلامية، لكن لم يكن مُطَّرِداً في ذلك، ومعلوم أن الذين تأثروا بالعلوم الكلامية في هذا الباب يتفاوتون في ذلك تفاوتًا كثيراً، فمنهم من غلا حتىٰ غلب عليه التَجَهُّم، ومنهم دون ذلك.

وإليك نماذج من كلامه في بعض الصفات:

١- عند قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] قال:" قال بعضهم: هذا من المُتَشَابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله...وقد تأوله بعضهم وقال:(ثم) بمعنىٰ الواو، فيكون علىٰ معنىٰ الجمع والعطف، لا علىٰ معنىٰ التراخي والترتيب. ومعنىٰ قوله (استوىٰ) أي: استولىٰ. كما يقال: فلان استوىٰ علىٰ بلد كذا. يعني: استولىٰ عليه. فكذلك هذا. معناه: خالق السماوات والأرض، ومالك العرش، ويقال: ثم صعد أمره إلىٰ العرش" اهـ[1].

التعليق: نقل المؤلف في الاستواء قولين؛

الأول: أنه من المتشابه، فحقه التفويض.

الثاني: تأويله بالاستيلاء.

وكلاهما باطل، وهو ما يُرَدِّده كثير من أصحاب المذاهب الكلامية، كالأشاعرة والماتريدية، وينسبون الأول إلىٰ السلف، وإنما مذهب السلف: أن معنىٰ (استوىٰ) أي: علا وارتفع، وأنه عُلّو خاص علىٰ العرش يليق بجلاله وعظمته.

٢- عند قوله تعالىٰ: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾ [النحل:٥٠].

قال: "ويُقال: فوقهم بالقهر والغلبة والسلطان. ويُقال معناه: يخافون ربهم الذي علىٰ العرش كما وصف نفسه، والطريق الأول أصح، كقوله: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾

(١) السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (٣٧٣هـ)، بحر العلوم، ١/ ٥٢٠- ٥٢١.

[الفتح:١٠] أي: بالقهر والغلبة والسلطان" اهـ[١].

التعليق: الثاني هو قول السلف.

٣- عند قوله تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠].

قال: "يعني: يد الله بالنصرة والغلبة، والمغفرة فوق أيديهم بالطاعة" اهـ[٢].

التعليق: لم يُثْبِت الصفة علىٰ حقيقتها، وإنما ذكر بعض لوازمها.

٤- عند قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨].

قال: "يعني: إلا هو" اهـ[٣].

وقال في موضع آخر: "يعني: كل عمل هالك لا ثواب له إلا ما يُراد به وجه الله عز وجل. ويُقال: كل شيء متغير إلا مُلْكُه؛ فإن مُلكه لا يتغير ولا يزول إلىٰ غيره أبدا" اهـ[٤].

التعليق: هذه الآية فيها قولان معروفان لأهل السنة[٥]:

الأول: أنها ليست من آيات الصفات، وإنما المقصود بالوجه هنا: الوِجْهَة، والجِهَة.

الثاني: أنها من آيات الصفات.

وإنما ذكرت هذا المثال لكون كلامه فيه مُشَاكِلاً لكلامه في المواضع التي تقدمت.

٥- عند قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢].

٦- قال: "قال بعضهم: هذا من المكتوم الذي لا يُفَسَّر. وقال أهل السُّنة: وجاء ربك بلا كيف. وقال بعضهم: معناه: وجاء أمر ربك بالحساب" اهـ[٦].

---

(١) السابق (٢/ ٢٧٦).
(٢) السابق (٣/ ٣١٤).
(٣) السابق (١/ ٢٠٢).
(٤) السابق (٢/ ٦٢٣).
(٥) انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، طبعة دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ٤/ ٤١٤.
(٦) السمرقندي، بحر العلوم، ٣/ ٥٨٠.

التعليق: ذكر الأقوال الثلاثة ولم يُرّجِّح، والقول الثاني هو الصحيح، بمعنىٰ أنه مجيء حقيقي يليق بجلال الله وعظمته.

٧- وكثيراً ما يذكر المؤلف أقوالاً في هذا الباب من غير ترجيح، بعضها يتضمن قول أهل السنة وبعضها بخلاف ذلك.

٨- عند قوله تعالىٰ: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ .. ﴾ [البقرة: ٢١٠].

قال: "وقال ابن عباس في رواية أبي صالح: "هذا من الكلام الذي لا يُفَسَّر... وكذلك هذه الآية سكت بعضهم عن تأويلها، وقالوا: لا يعلم تأويلها إلا الله. وبعضهم تَأَوَّلَهَا فقال: هذا وعيد للكفار. فقال:... يعني: أَمْر الله تعالىٰ. كما قال في موضع آخر: ﴿ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنۡ حَيۡثُ لَمۡ يَحۡتَسِبُواْ ﴾ [الحشر:٢] يعني: أَمْر الله.

وقال بعضهم: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ .. ﴾ يعني: بما وعدهم من العذاب"[(١)].

٩- عند قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٣٠].

قال: "ويمكر الله: يعني: ويريد بهم الهلاك حين أخرجهم إلىٰ بدر فَقُتِلوا"اهـ[(٢)].

التعليق: فَسَّر مَكْر الله بهم بإرادة الهلاك. وليس ذلك معنىٰ المكر حقيقة.

١٠- عند قوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ [البقرة: ١٥].

قال: "أي: يجازيهم جزاء الاستهزاء" اهـ[(٣)].

التعليق: ليس هذا معنىٰ الاستهزاء.

١١- عند قوله تعالىٰ: ﴿ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ ﴾ [التوبة:٧٩].

قال: "يعني: يجازيهم جزاء سخريتهم. وهذا كقوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾"[(٤)] اهـ.

التعليق: كما سبق.

وعلىٰ كلٍ فالمؤلف لم يَطَّرِد في هذا الباب علىٰ مَسْلَك مُحدد، فتارة يذكر

---

(١) السابق (١/ ١٣٨).

(٢) السابق (٢/ ١٨).

(٣) السابق (١/ ٢٩).

(٤) السابق (٢/ ٧٧).

الأقوال من غير ترجيح، وتارة يختار قول المتكلمين، وتارة يُفَسِّر بقول أهل السنة.

هذا وكانت وفاة المؤلف سنة (٣٧٥هـ) وقيل غير ذلك.

التعريف بالكتاب:

يُعَدُّ هذا الكتاب من المُصَنَّفات المُتوسطة في التفسير، وهو جامع بين الرواية والدراية، حيث يذكر من كلامه ما يفسر به اللفظة أو الآية، وينقل في ذلك أيضـًا من المأثور ما يفسِّر به، كما نجد ذلك في مثل تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، ومعالم التنزيل للبغوي ونحوهما، إلا أنه أكثر اختصاراً من ابن كثير.

ولعل من المناسب أن أذكر أبرز ملامح هذا الكتاب:

١- يذكر في بداية السورة مكان نزولها، وعدد آياتها.

٢- يسوق الروايات بالأسانيد أحيانـًا، كما يذكرها من غير إسناد في مواضع كثيرة، سواء في ذلك المرفوع وغيره. وهذه الروايات منها الصحيح ومنها الضعيف فما دونه[1].

٣- يذكر القراءات المتواترة مَعْزُوَّة إلىٰ القُراء السبعة، وقد يذكر بعض القراءات غير المتواترة، وربما نَبَّه علىٰ شذوذها؛ كما أنه يُوَجِّه القراءات حيث دعت الحاجة إلىٰ ذلك.

٤- يُفَسِّر الألفاظ الغريبة، ويذكر الشواهد من الشعر، كما يُبَيِّن أحيانـًا معاني بعض حروف المعاني، ونحو ذلك.

٥- كثيراً ما يذكر أقوالاً في الآية من غير عَزْو إلىٰ قائل مُعين، وإنما يقول: "قيل كذا"، و"قال بعضهم كذا"...

٦- إذا كان للمادة المُفَسَّرَة معنىٰ واحد في جميع القرآن، فإنه يُنَبِّه علىٰ ذلك.

٧- من عادة المؤلف: أنه يُورِد بعض السؤالات والإشكالات في اللفظ أو

---

(١) قال ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، تلخيص كتاب الاستغاثة في الرد علىٰ البكري، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ، ١/ ٥٩: "وإذا كان تفسير الثعلبي وصاحبه الواحدي ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير ما لم يَجُز معه الاعتماد علىٰ مُجرد عَزْوِه إليها، فكيف بغيرها كتفسير أبي القاسم القُشيري، وأبي الليث السمرقندي، و"حقائق التفسير" لأبي عبد الرحمن السُّلمي، الذي ذكر فيه عن جعفر ونحوه ما يُعلم أنه من أعظم الكذب؛ مع أن هؤلاء المُصنفين أهل صلاح ودين وفضل، وزهد وعبادة.

المعنىٰ، ثم يُجيب عنها.

٨- أنه يُشِير إلىٰ بعض المعاني أو الأحكام المُستنبطة من غير إطالة.

٩- لا يتحرز المؤلف من ذكر الروايات الإسرائيلية وما في حكمها، وإنما يُورِد ذلك في مواضع من كتابه.

١٠- صاغ المؤلف كتابه هذا بعبارة واضحة سهلة لا تُشْكِل علىٰ القارئ، وأسلوبه في هذا الكتاب أشبه بأسلوب المتأخرين.

١١- جاءت مادة الكتاب مُتَوَازِنة بحيث لم يغلب عليه جانب معين كما نجد في بعض كتب التفسير. والكتاب مطبوع كاملاً في ثلاثة مجلدات.

٤- معالم التنزيل (تفسير البغوي):

التعريف بالمؤلف(١):

الإمام، الحافظ، المُفَسِّر، المُقرئ، الفقيه، مُحيي السنة، أبو محمد، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفَرَّاء(٢)، البغوي(٣) الشافعي، المُلَقَّب بـ (رُكْن الدين).

كان مولده سنة (٤٣٣هـ) (وقيل غير ذلك)، في بَغْشُور، وبها نشأ وأخذ في طلب العلم، وتفقه علىٰ مذهب الإمام الشافعي رحمه الله، ثم رحل إلىٰ مَرْو الرُّوْذ وغيرها. وكان مُلازمًا للسنة، وناصراً لها.

وقد استفاض ثناء العلماء عليه حتىٰ قالوا في ترجمته: "الشيخ الجليل، والحبر النبيل"، "قدوة الأمة، وإمام الأئمة، مُفْتي الفِرَق، ناصر الحديث"، "الفقيه المجتهد"، "المُحَدِّث، المُفسر"، "كان بحراً في العلوم"، "إمامًا، عالمًا"، "علامة زمانه"، "عالم

---

(١) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٢/ ١٣٦. الخازن، علاء الدين علي بن محمد ابن إبراهيم (٧٤١ هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)، تصحيح محمد علي شاهين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ، ١/ ٣-٤. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٤٣٩. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ٤/ ٣٧-٣٨. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (٧٤٨ هـ)، العبر في خبر من غبر، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ٢/ ٤٠٦. السيوطي، طبقات المفسرين العشرين، صـ ٤٩-٥٠. ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٦/ ٧٩-٨٠.

(٢) كان أبوه يعمل الفِرَاء ويبيعها، فَنُسِب إلىٰ ذلك.

(٣) نسبة إلىٰ بلدة في خراسان بين مرو وهراة، يقال لها: (بغ)، و (بَغْشُوْر).

أهل خراسان"، "ثبتًا، حجة"، "إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الفقه"، "له في الفقه اليد الباسطة"، "إمامًا جليلاً"، "جامعًا بين العلم والعمل"، "سيداً، زاهداً، قانعًا"، "دَيِّنًا، وَرِعًا، زاهداً، عابداً، صالحًا"، "من العلماء الربانيين، كان ذا تَعَبُّد ونُسُك"، "سالكًا سبيل السلف"، "صحيح العقيدة في الدين"، علىٰ طريقة السلف"، "صاحب الفنون الجامعة، والمُصنفات النافعة".

وللإمام البغوي رحمه الله مصنفات مشهورة، سارت بها الرُّكْبَان، كشرح السنة، ومصابيح السنة، وغيرها.

قال الذهبي رحمه الله:" بُورك له في تصانيفه، ورُزِق فيها القبول التام؛ لِحُسن قصده، وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها، وكان لا يُلقي الدرس إلا علىٰ طهارة، وكان مُقتصداً في لباسه، له ثوب خام، وعمامة صغيرة، علىٰ منهاج السلف حالاً وعَقْداً، وله القدم الراسخ في التفسير، والباع المديد في الفقه" اهـ[1].

وكان البغوي رحمه الله علىٰ عقيدة أهل السنة في الجملة، وفي ثنايا كتابه (شرح السنة) ما يدل علىٰ ذلك، كقوله: "والإصبع المذكور في الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السنة من هذا القبيل في صفات الله تعالىٰ، كالنفس، والوجه، والعين، واليد، والرجل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلىٰ السماء الدنيا، والاستواء علىٰ العرش، والضحك، والفرح- ثم ساق أدلة ذلك إلىٰ أن قال:- فهذه ونظائرها صفات لله تعالىٰ، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها علىٰ ظاهرها، معرضًا فيها عن التأويل، مُجْتَنِبًا عن التشبيه، مُعْتَقِداً أن الباري سبحانه وتعالىٰ لا يُشبه شيءٌ من صفاته صفاتِ الخلق، كما لا تُشبه ذاته ذوات الخلق، قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورىٰ:١١].

وعلىٰ هذا مَضَىٰ سلف الأمة، وعلماء السنة..."[2] اهـ.

وله كلام نحو هذا في مواضع أُخرىٰ، وقد وقع له بعض التأويلات في بعض الصفات كما سيأتي عند الكلام علىٰ الكتاب.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٤٤١.

(٢) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٠ هـ)،شرح السنة، تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ١/ ١٦٨- ١٧١.

وكانت وفاته رحمه الله بمرو الرُّوْذ في شوال سنة (٥١٦هـ). وذكر الذهبي في السير أنه عاش بِضْعـًا وسبعين سنة، وقال في تَذْكِرة الحُفَّاظ: "ولعل مُحيي السنة بلغ ثمانين سنة" اهـ.

التعريف بالكتاب[١]:

ذكر المؤلف في مقدمة هذا الكتاب[٢] أنه أَلَّفه استجابة لرغبة من طلب منه ذلك؛ وأنه جمع كتابـًا مُتَوسِطـًا بين الطويل المُمِل، والقصير المُخِل.

ثم ذكر أسانيده إلىٰ من يروي عنهم من السلف، كما صرح بأنه يذكر في هذا الكتاب القراءات المتواترة دون الشاذة.

وأما الأحاديث المرفوعة فالمُعتمد فيه عنده ما كان من الكتب المسموعة للحُفَّاظ وأئمة الحديث، كما أعرض عن ذِكْر المناكير ومالا يليق بحال التفسير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والبغوي تفسيره مُختصر من الثعلبي، لكنه صَان تفسيره من الأحاديث الموضوعة، والآراء المُبْتَدَعة" اهـ[٣].

وقال في موضع آخر: "ولهذا اختصره-أي تفسير الثعلبي-أبو محمد الحسين ابن مسعود البغوي-وكان أعلم بالحديث والفقه منه، والثعلبي أعلم بأقوال المفسرين-ذكر البغوي عنه أقوال المفسرين والنحاة وقصص الأنبياء، فهذه الأمور نقلها البغوي من الثعلبي، وأما الأحاديث فلم يذكر في تفسيره شيئـًا من الموضوعات التي رواها الثعلبي، بل يذكر الصحيح منها ويعزوه إلىٰ البخاري وغيره. فإنه مُصَنِّف كتاب شرح السنة، وكتاب المصابيح. وذكر ما في الصحيحين والسنن، ولم يذكر الأحاديث التي تظهر لعلماء الحديث أنها موضوعة، كما يفعله غيره من

---

(١) ينظر: مقدمات التحقيق: طبعة دار طيبة، وطبعة دار المعرفة، وطبعة دار إحياء التراث العربي.

(٢) مقدمة: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٠ هـ)، تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ، ١/ ٤٦- ٥٥.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، ١٣/ ٣٥٤. ونحوه في، ١٣/ ٣٨٥. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م، ٥/ ٨٤.

المفسرين..." اهـ[1] .

وسُئِل: أي التفاسير أقرب إلىٰ الكتاب والسنة؟ الزمخشري، أم القرطبي، أو البغوي؟.

فأجاب: بأن أسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة: البغوي[2].

ووصفه الخازن بأنه " من أَجَلِّ المُصَنَّفات في علم التفسير وأعلاها وأنبلها، وأسناها، جامعًا للصحيح من الأقاويل، عاريًا عن الشُّبه والتصحيف والتبديل، مُحلَّىٰ بالآثار النبوية، مُطَرِّزاً بالأحكام الشرعية، مُوَشَّىٰ بالقصص الغريبة وأخبار الماضين العجيبة، مُرَصَّعًا بأحسن الإشارات، مُخَرَّجًا بأوضح العبارات، مُفَرغًا في قالب الجمال بأفصح مقال" اهـ[3] .

ولعل من المناسب أن أُورد هنا أبرز المعالم التي تُعَرِّف القارئ الكريم بهذا الكتاب:

١- افتتح المؤلف رحمه الله كتابه بمقدمة ضَمَّنها ما يلي:

أ- سبب تأليف الكتاب.

ب- أنه قصد وَضَع كتاب مُتوسِّط في التفسير بين الطويل المُمِل، والقصير المُخِل.

جـ- ساق أسانيده إلىٰ ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من التابعين وأتباعهم.

كما نَبَّه إلىٰ أن هذه الأسانيد ترجع إليها أكثر الروايات التي نقلها عنهم، وأنه ربما حكىٰ عنهم وعن غيرهم من الصحابة أو التابعين قولاً سمعه بغير هذه الأسانيد، فيذكر ذلك الإسناد في موضوعه من الكتاب.

د- أنه إنما أورد في هذا الكتاب قراءات القُراء المعروفين الذين اتفقت الأئمة

---

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م، ٧/ ٩١. وانظر نحوه في، ٧/ ١٢.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، ١٣/ ٣٨٦. ابن تيمية، الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية، ٥/ ٨٤.

(٣) مقدمة الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)، ١/ ٣.

علىٰ اختيارهم. ثم ساق إسناده إلىٰ ابن مِهْرَان، ومنه بإسناده المذكور في كتابه (الغاية في القراءات العشر).

ثم ذكر هؤلاء الأئمة القراء، وإسناد كل واحد منهم.

هـ- أن ما ذكره في الكتاب من الأحاديث المرفوعة، فهي من الكتب المسموعة للحفاظ وأئمة الحديث، وأنه أعرض عن ذِكْر المناكير ومالا يليق بحال التفسير.

و- عقد المؤلف رحمه الله بعد ذلك ثلاثة فصول:

الأول: في فضائل القرآن وتعليمه.

الثاني: في فضائل تلاوة القرآن.

الثالث: في وعيد من قال في القرآن برأيه من غير علم.

٢- يذكر في بداية تفسير السورة: اسم السورة، وربما ذكر أسماءها، ووجه كل تسمية، كما يذكر مكان النزول، وقد يذكر عدد آيات السورة، لكن ذلك في بعض المواضع دون بعض.

٣- يُورِد المؤلف الروايات في فضائل السور أو الآيات، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ.

٤- توَسَّط المؤلف في هذا الكتاب فجاء تفسيره بين الطويل والوجيز.

٥- صاغ المؤلف كتابه بعبارة سهلة واضحة يفهمها القارئ من غير غموض.

٦- جمع المؤلف في هذا الكتاب بين علمي الرواية والدراية في التفسير، فهو تارة يصوغ المعاني بعبارته ويستشهد عليها بالمنقولات، وتارة يُورِدُ الروايات ويُعَلِّق عليها إذا اقتضت الحاجة.

٧- سلك المؤلف في هذا التفسير الطرق المعتبرة في هذا الفن، ففسَّر القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة، وبأقوال التابعين.

كما يُفسِّر القرآن باللغة، وينقل عن أهلها -كأبي عُبَيدة، والخليل والفَرَّاء والكسائي- لبيان المعنىٰ، أو الاشتقاق، أو الإعراب من غير تطويل ولا إكثار، وإنما حيث دعت الحاجة.

ولم يكن للمؤلف عناية بالمباحث البلاغية والرقائق المتعلقة بهذا الباب.

٨- اعتمد المؤلف في هذا الكتاب القراءات المتواترة، وقد يذكر غيرها مما

رُوي عن بعض السلف رضي الله عنهم.

كما أنه يُوَجِّه القراءات التي يذكرها إذا دعت الحاجة إلىٰ ذلك.

وكل ذلك يذكره علىٰ سبيل الإيجاز من غير توسع.

٩- عند ذِكْر الأحاديث النبوية فإنه يسوقها غالبـًا بالإسناد، أما الآثار فكثيراً ما يُورِدُها من غير إسناد لكونه ساق أسانيده في أول الكتاب كما سبق.

مع أنه ذكر بعض الآثار من غير إسناد ولم تكن مروية بالأسانيد المذكورة في أول الكتاب.

١٠- عامة الأحاديث التي ذكرها في هذا الكتاب من قبيل الصحيح، أو الحسن، كما أورد فيه روايات ضعيفة، وربما دون ذلك مما قد يُحكم عليه بالضعف الشديد، أو الوضع وهو قليل، وقد يُورِد ذلك بصيغة التمريض.

وقد روىٰ عن بعض المتَّهمين كالكلبي، وقد نَافَ النقل عنه في هذا الكتاب علىٰ أربعمائة موضع.

١١- يُورِد في هذا التفسير أقوال أهل السنة، كما يذكر أدلتهم، وربما ذكر بعض مخالفِيهم وَرَدَّ قولهم.

وربما وقع في شيء من التأويل لبعض الصفات، وقد يذكر كلامـًا مُجْمَلاً[(١)]، لكنه -رحمه الله- لم يكن بحال ممن يُحَاكِم النصوص إلىٰ أصول بدعية، أو يُجْرِيها علىٰ قواعد كلامية فَيُؤَوِّلها بناء علىٰ ذلك، وإنما كان مُعَظِّمـًا للنصوص من الكتاب والسنة، داعيـًا إلىٰ ذلك، مُتَّبِعـًا للسلف الصالح، وإن وقع له بعض الخطأ في بعض المواضع، فإن ذلك لا يعني اعتبار كتابه هذا من جمة تفاسير أهل البدع بحال من الأحوال.

١٢- يتعرض المؤلف للمسائل الفقهية، ويذكر أقوال السلف، والأئمة، ويذكر ذلك مع الإيجاز غالبـًا، ولا يلتزم الترجيح دائمـًا، وإنما يُرجِّح في بعض المواضع دون بعض.

١٣- يذكر المؤلف أقوال السلف في تفسير الآية، ولا يُرّجِّح بينها إلا في مواضع قليلة.

---

(١) انظر: المغراوي، محمد بن عبد الرحمن، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، طبعة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ٢/ ٥٨٩.

١٤- يُبين المؤلف الحقائق الشرعية، كالإيمان، والإسلام، والكفر، والنفاق، ويذكر أصلها ومعناها في الشرع، وربما تَطَرَّق إلىٰ بعض التفاصيل كبيان أنواع الكفر، وأركان الإيمان.

١٥- من عادة المؤلف أنه يُورِد بعض الإشكالات والسؤالات علىٰ ظاهر النَظْم، أو المعنىٰ، ثم يُجيب عنها.

١٦- لم يَخْلُ الكتاب من بعض الروايات الإسرائيلية، وربما من غير تعليق، لكنه لم يكن مُكْثِراً من إيرادها، وقد نقل في هذا الكتاب عن وَهْب بن مُنَبِّه وكعب الأحبار في نحوٍ من ستين موضعاً.

٥- لُباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن).

التعريف بالمؤلف[١]:

هو علي بن محمد بن إبراهيم الشِّيْحِي[٢]، البغدادي، أبو محمد، علاء الدين. المعروف بالخازن.

وُلِدَ ببغداد سنة(٦٧٨هـ)، وبها نشأ، ثم انتقل إلىٰ دمشق وأقام بها مدة، وكان خازن الكتب بالمدرسة السُّمَيْسَاطِيَّة فيها، ومن هنا لُقِّب بـ (الخازن)، وكان عالماً بالتفسير والحديث والفقه علىٰ مذهب الشافعي، وكان حسن السَّمْت والبِشْر والتودد، انتقل إلىٰ حلب، وبها توفي في آخر شهر رجب، أو مُسْتَهَلّ شهر شعبان سنة (٧٤١ هـ).

التعريف بالكتاب:

تحدث المؤلف في مقدمته لهذا الكتاب عن تفسيره هذا ومنهجه فيه، وحاصل ما ذكر[٣]:

١- أنه اختصر فيه تفسير البغوي، وزاد عليه زيادات انتخبها من كتب التفسير

(١) انظر: العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (٨٥٢ هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مراقبة محمد عبد المعيد ضان، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، ٤/ ١١٥. الأدنه وي، طبقات المفسرين، صـ٢٦٧. الزِّرِكْلِي الدمشقي، الأعلام، ٥/ ٥.

(٢) نسبة إلىٰ الشِّيحة من أعمال حلب.

(٣) مقدمة الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)، ١/ ٣-٤.

دون أن يكون له تَصَرُّفٌ فيها.

٢- أنه جَانَبَ فيه حد التطويل والإسهاب.

٣- أنه حذف منه الأسانيد.

٤- عزا الأحاديث إلىٰ مُخرجيها من أصحاب الكتب الستة، ورَمَز لكلٍ من الصحيحين وما اتفقا عليه بحرف يذكره قبل اسم الصحابي راوي الحديث.

وإما ما يرويه أصحاب السنن فإنه يذكره باسمه، ومالم يجده في هذه الكتب وقد أخرجه البغوي بسنده الذي انفرد به فإنه يقول: "رَوَىٰ البَغَوي بسنده".

وما رواه البغوي بإسناد الثعلبي يقول فيه: "روىٰ البغوي بإسناد الثعلبي"، وأن ما كان فيه من أحاديث زائدة وألفاظ مُتَغَيِّرة فقد اجتهد في تصحيح ذلك من الكتب المُعْتَبَرَة عند أهل العلم كجامع الأصول وغيره.

٥- عَوَّض عن حذف الإسناد شرح غريب الحديث.

٦- اجتهد في الإيجاز مع حُسن الترتيب، إضافة إلىٰ التسهيل والتقريب.

هذا وقد فرغ من تأليفه يوم الأربعاء، العاشر من رمضان، سنة (٧٢٥هـ)[١].

٦- تفسير القرآن العظيم (ابن كثير).

التعريف بالمؤلف[٢]:

هو الإمام الحافظ المُؤَرِّخ المُفَسِّر عِماد الدين أبو الفِداء إسماعيل بن عُمَر بن كثير القُرشي.

وُلِدَ قريباً من سنة (٧٠٠هـ) في قرية مِجْدَل من أعمال مدينة بُصْرَىٰ في الشام، نشأ في بيت فضل وعلم، فقد كان أبوه من أهل العلم والصلاح، وقد توفي ولصاحب الترجمة ثلاث سنين، ثم تحولوا إلىٰ دمشق فأخذ العلم عن أخيه عبدالوهاب وغيره من أهل العلم، فقرأ بالقراءات، وسمع بعض كتب الحديث والرجال، وحفظ بعض

(١) انظر: القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٢/ ١٥٤٠.

(٢) انظر: العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ١/ ٤٤٥. شاكر، أحمد محمد (١٣٧٧ هـ)، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (مختصر تفسير القرآن العظيم)، طبعة دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ١/ ٢٣. اللاحم، سليمان بن إبراهيم، منهج ابن كثير في التفسير، طبعة دار المسلم، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، صـ١٢- ٤٥.

المُخْتَصرات في الفقه وفي الأصول وغيرهما، وَبَرَع في الحديث والتفسير والتاريخ والفقه[١].

وقد تولىٰ التدريس في عدد من المدارس، وله درس في التفسير في جامع دمشق، وأخذ عنه العلم كثيرون[٢].

وكان المؤلف رحمه الله علىٰ عقيدة السلف، وذلك أشهر وأظهر من أن يُنبَّه عليه، وتفسيره الذي نحن بصدد الكلام عليه شاهد بذلك تمامـًا، كما أنه يَرُد علىٰ الطوائف المنحرفة علىٰ تَنَوَّعها.

وهو شافعي المذهب في الفروع لكنه- رحمه الله- كان عالمـًا مجتهداً ينظر في الأدلة ولا يقلد، مع مَالَه من الاطلاع الواسع علىٰ السنن والآثار ومذاهب السلف فمن بعدهم.

وكان رحمه الله قد كُف بصره في آخر عمره، وتوفي يوم الخميس منتصف شهر شعبان، سنة (٧٧٤هـ) عن أربع وسبعين سنة، وكانت له جنازة حافلة مشهورة.

التعريف بالكتاب[٣]:

يُعد تفسير ابن كثير من أَجَلّ كتب التفسير وأكثرها تداولاً وشُهرة لدىٰ طلاب العلم وغيرهم؛ وذلك لعنايته بالمأثور، وما يذكره معه من المعاني والفوائد والأقوال والترجيحات المُحَرَّرة، كل ذلك بعبارة واضحة يفهمها عموم القراء، من غير إسهاب مُمِل، ولا اختصار مُخِل.

هذا وإن الحديث عن هذا الكتاب في جوانبه المختلفة يستدعي بَسْطـًا لا

(١) من أبرز شيوخه الذين تأثر بهم:
١- ابن تيمية، وقد لازمه وامتُحِن بسببه.
٢- الحافظ أبو الحجاج المِزِّي، وقرأ عليه كتابه (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، وتزوج ابنته زينب.
٣- الحافظ الذهبي

(٢) من أبرز تلامذته:
١- بدر الدين الزركشي، صاحب كتاب (البرهان في علوم القرآن).
٢- الحافظ زين الدين العراقي، صاحب الألفية في علوم الحديث.
٣- ابن الجزري المُقرئ المعروف.

(٣) ينظر: اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير.

يحتمله هذا الموضع؛ ولذلك سأذكر أبرز معالم منهجه، ثم أُتبع ذلك بذكر أهم مميزات هذا الكتاب.

أبرز المعالم في منهج ابن كثير[1]:

١- عنايته بتفسير القرآن بالقرآن، وهي أبرز مزية لهذا الكتاب[2].

٢- يُفَسِّر القرآن بالسنة بالأوجه المعروفة عند أهل العلم[3]، مُعْتَمِداً في ذلك علىٰ دواوين السنة المعروفة، وقد يسوق بعض الروايات بإسناده هو، وهذا قليل، كما قد يُورِد بعض المرويات بأسانيدها لدىٰ أصحاب المُصَنَّفات في هذا الباب، لاسيما مسند الإمام أحمد، وتفسير ابن أبي حاتم.

وللمؤلف -رحمه الله- عناية واضحة بما يُورِده من الروايات من جهة الحكم عليها ومناقشتها، مُبَيِّناً صحيحها من سقيمها، مع الكلام علىٰ أحوال رواتها، وتخريجها من مصادرها الأصلية، ذاكراً بعض أحكام أصحاب تلك المصنفات علىٰ هذه المرويات، مع مناقشة ذلك في عدد من المواضع، مع التنبيه علىٰ ما قد يقع من الأوهام في الأسانيد أو المتون.

وبهذا يكون لهذا التفسير مزية علىٰ غيره من كتب التفسير بالمأثور كابن جرير وغيره.

وفي مضامين ذلك يُبين في بعض المواضع عدم التعارض الذي قد يُتوهم بين بعض الأحاديث وظواهر بعض الآيات، كما يُبين عدم وجود التعارض بين الأحاديث بعضها مع بعض.

ويلحق بما سبق من تفسير القرآن بالسنة: ما يتعلق بنزول القرآن من جهة سببه، ومكانه، وزمانه، مع بيان حال تلك الروايات، مُحاوِلاً الجمع بينها إذا اقتضىٰ المقام ذلك.

٣- يُكثِر من إيراد أقوال الصحابة والتابعين مع نِسبتها إلىٰ قائلها غالباً، ويذكر عباراتهم ولو كانت مُتقاربة من جهة المعنىٰ[4]. وقد يُورد للواحد منهم أكثر من قول، مع العناية ببيان حال كثير من تلك المرويات من جهة القبول والرد، وكذا التوفيق

---

(١) السابق صـ ١٧٩-٤١٥.

(٢) للوقوف علىٰ التفصيل ينظر: السابق صـ١٨٥- ٢٢١.

(٣) السابق ص ٢٢٥- ٢٧٤.

(٤) ينظر: السابق ص٢٧٩.

بينها ما أمكن بحيث يُبين أنها ترجع إلىٰ معنىٰ واحد إذا احتمل المقام ذلك، وإلا فإنه يُرَجِّح بين تلك الأقوال بطُرق الترجيح المُعتبرة، مُراعياً في ذلك ما يليق بالنص القرآني المُراد بيانه من المعنىٰ الذي يفي بالمقصود.

وكثيراً ما يُعَقِّب علىٰ تلك الأقوال بالتوجيه لبعضها تارة، أو بذكر حاصلها، أو بمناقشتها في بعض المواضع.

٤- يُفسِّر القرآن بالأخبار التاريخية وذلك بالنسبة للحوادث الواقعة في العهد النبوي، فيذكر الروايات المُتعلقة بها من كتب السنة النبوية، وكذا من الكتب المُدوَّنة في السيرة والمغازي والتاريخ، مع عنايته بذكر أصح الروايات غالباً، كما يتعرض للكلام علىٰ هذه المرويات كثيرا من جهة الأسانيد والمتون، مع الحكم علىٰ كثير منها [١].

وأما الأخبار الإسرائيلية فهو يُقَرِّر فيها ما قرره المحققون من أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية[٢] وغيره من جعلها علىٰ ثلاثة أقسام-وهي معروفة-وأنها تُذكر من باب الاستئناس لا للاحتجاج بها[٣]. وأن مسلكه في هذا التفسير: الإعراض عن كثير منها؛ لما فيها من تضييع الزمان؛ ولما اشتمل عليه كثير منها من الكذب المُرَوَّج عليهم... وأنه إنما يذكر ما أذن الشارع في نقله.

هذا من الناحية النظرية. وأما من الناحية العملية فهو يسوق كثيراً من تلك المرويات، كما يختلف موقفه منها من موضع لآخر، ففي بعض المواضع يتعقبها، ويبين حكمها، أو يُحَذِّر منها، وفي مواضع أُخرىٰ يذكرها دون تنبيه أو تعقيب. ولعله قصد التنبيه علىٰ نَكَارَة ما خالف ما جاء في شرعنا، وربما سكت عما لم يُعلم مخالفته، أو كان مُوَافِقاً.

وربما حكم علىٰ ما لم يعلم موافقته ولا مخالفته بالتوقف فيه، مع جواز نقله،

---

(١) السابق ص٣٢٩.

(٢) انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، مقدمة في أصول التفسير، طبعة دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٤٩٠هـ، ١٩٨٠م، صـ٤٢.

(٣) ينظر كلامه في مقدمة تفسيره (١/ ٤)، وفي مواضع من التفسير، مثل (٢/ ٢٧٥)، (٣/ ٢٥، ٨٩، ١٨١-١٨٢، ٣٣٦)، (٤/ ٢٢١)، وفي البداية والنهاية (١/ ٦)، (٢/ ١٣٣).

وهذا غالب ما في الكتاب من الإسرائيليات.

وفي بعض المواضع يكتفي بالإشارة إلىٰ ورود روايات عن بني إسرائيل في ذلك الموضع دون أن يذكرها[1] .

٥- يرجع إلىٰ اللغة العربية ويحتكم إليها مُستشهداً بكلام العرب شعراً ونثراً، مع ما يذكره من أقوال علماء اللغة[2]، وربما ناقش بعض ذلك أو عارضه، كما يُفسر مفردات القرآن ومعاني الآيات الإجمالية علىٰ وفق لغة العرب، وكثيراً ما يُضَمِّن معاني المفردات في سياق المعنىٰ الإجمالي للآيات، مع الاعتماد علىٰ ما ورد عن السلف في معاني المفردات.

وهكذا نجد للحافظ ابن كثير رحمه الله عناية بعلوم اللغة المختلفة من إعراب واشتقاق وتصريف وبلاغة، مع مناقشة وترجيح غير أنه لا يتوسع في شيء من ذلك.

وأما بيان المناسبات فهو وإن لم يُصَرِّح بلفظ المُنَاسَبة، إلا أنه يُبين وجه الارتباط بين بعض الآيات، أو المقاطع، أو القصص ونحو ذلك.

وربما ذكر بعض اللفتات عندما يُقارِن بين بعض الآيات ذات التشابه اللفظي.

٦- يُعَدُّ الحافظ ابن كثير رحمه الله من المُقتصدين في ذكر القراءات القرآنية، فهو لا يذكر من القراءات إلا ما يدور فهم المعنىٰ عليه، أو يتعلق به الحكم.

وقد يُفَسِّر الآية علىٰ قراءة غير القراءة المُثبتة في المصاحف، كما يُبَيِّن المعنىٰ علىٰ القراءات المُتعددة، وربما بين الأرجح من تلك المعاني، وقد يحمل بعض القراءات علىٰ بعض، ويُفَسر بعضها ببعض، وقد يبين الصحيح منها من الشاذ، وقد يذكر القراءة الشاذة ولا يُنبه عليها[3].

٧- يُورِد المؤلف أقوال المجتهدين من الفقهاء من السلف فمن بعدهم، كما يُعْنَىٰ بذكر المذاهب الأربعة لاسيما الشافعي مع التوسط في هذا الباب، بالإضافة إلىٰ مناقشة الأقوال وبيان الراجح من المرجوح -غالباً- وربما استطرد في بعض المواضع، واقتضب في أُخرىٰ، مع حُسن عرض للمسائل والخلاف، كما يذكر بعض

(١) انظر في ذلك كله: اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير، ٣٤١- ٣٦٣.
(٢) السابق صـ ٣٧٥- ٤١٥.
(٣) السابق ص ١٩٨- ٢٠٥.

القواعد الأصولية(١) ويناقش ذلك أيضـًا.

مميزات هذا الكتاب[٢]:

١- اعتماده أحسن طرق التفسير.

٢- سلامة العقيدة.

٣- عنايته بجانب الرواية ونقد المرويات والحكم عليها.

٤- تجرد المؤلف وبعده عن التعصب.

٥- إيراد المعنىٰ العام للآية.

٦- موقفه الحازم من الروايات الإسرائيلية في الجملة.

٧- الاعتدال في مادة هذا الكتاب بين الطول والقِصَر، والاعتدال في عرض المسائل ذات العلاقة من فقه ونحو وبلاغة، وغير ذلك. فلم يغلب عليه سوىٰ جانب المأثور الذي يُعَد مزية له.

٨- سلامة أسلوبه من الغموض والعبارات الصعبة، فجاء سهلاً واضحـًا يفهمه المُتخصص وغيره.

٩- عنايته بالترجيح بين الأقوال في التفسير وغيره.

١٠- توجيهه لأقوال السلف، وبيان مَحَامِلِها مما لا يُحسنه كثير ممن يقرأ في كتب التفسير.

١١- كثيراً ما تأتي عبارته مُحكَمة مُوجَزة ومُعَبرة عن المعاني التي يذكرها المفسرون متىٰ ما أمكن جمع أقوالهم تحت مدلول الآية. وإنما يُعرَف ذلك بالمقارنة مع كتب التفسير، والنظر في الأقاويل. وهذه من أبرز ما يُميز هذا الكتاب.

١٢- أن اجتهادات المؤلف لم تَخرج عن دائرة التفسير بالرأي المحمود.

١٣- تَنَوُّع مصادره وكثرتها لاسيما كتب التفسير، وما كان منها بالمأثور علىٰ وجه الخصوص، إضافة إلىٰ غيرها من سائر الفنون كالحديث وعلومه، والفقه وأصوله، والعقائد والتاريخ واللغة وغيرها، علىٰ تفاوت في مدىٰ استمداده

---

(١) ينظر السابق ص ٣٠٦- ٣٢٠.

(٢) ينظر: السابق ص ٤١٩.

واستفادته منها[1].

وربما تَوَهَّم من لم يَخْبر هذا الكتاب أنه مُختصر من تفسير ابن جرير!! وهذا غير صحيح، وبين الكتابين فروقات كثيرة لا مجال لذكرها هنا[2].

ولما كان الكتاب بهذه المثابة ذاع صيته، وطار ذِكْره في الآفاق، وكثرت طبعاته[3] وتحقيقاته ومختصراته[4]، وعظم الانتفاع به، وكثر ثناء العلماء عليه[5].

هذا ما أردت بيانه، وأسأل الله القبول.

❊ ❊ ❊

(١) السابق ص ٧٣- ١٧٥.
(٢) السابق ص ٩٨- ١٠١.
(٣) السابق ص ٦٥.
(٤) السابق ص ٦٩.
(٥) السابق ص ٤٢٠.

الخاتمة

يمكن تلخيص نتائج البحث في النقاط الآتية:

١- أن معنىٰ (المأثور) في اللغة فيما يَتَّصِل بموضوعنا بمعنىٰ (المنقول) و (المروي)، وأن معناه عند الـمُحَدِّثين يرتبط بهذا المعنىٰ اللغوي فهو بمعنىٰ (المروي)، سواء كان مرفوعــًا أم موقوفــًا أم مقطوعــًا، وهو غالب استعمال الأصوليين والفقهاء أيضــًا، إلا أن من الفقهاء من خَصَّ (الحديث) و(الخبر)، بالمرفوع، و(الأثر)، فأطلقوه علىٰ الموقوف والمقطوع.

وأما في عُرْف المُؤَلِّفين في العلوم القرآنية في هذا العصر، فالتفسير بالمأثور يَنْتَظِم تفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة، وأدخل بعضهم فيه تفسير التابعين وهو الأقرب.

٢- استعمال هذا اللَّقب (التفسير بالمأثور)، شاع وكثر في هذا العصر مُرَاداً به ما يشمل الأنواع الأربعة السابقة، وقد سَمَّىٰ السيوطي (ت ٩١١ هـ) كتابه بـ"الدر المنثور في التفسير بالمأثور"، ولكنه أراد ما اشتُهر عند المحدثين وغيرهم من إطلاق ذلك علىٰ المرويات المرفوعة وغيرها، كما عرفنا أن ذلك اللقب وما يُراد به هنا، لم يكن مُشْتَهِراً لدىٰ المُتَقدِّمين، ولا تَعْدُو المسألة أن تكون من قبيل الاصطلاح الذي لا مُشَاحَّة فيه.

٣- يقرب من هذا اللقب (التفسير بالمأثور): (التفسير النقلي)، أو (التفسير بالرواية).

٤- وصْفُ التفسير بأنه (مأثور) لا يعني أنه حُجة، بل الأنواع الداخلة تحته منها ما يكون حُجة ومنها ما ليس كذلك.

٥- للاجتهاد تَعَلُّق بالتفسير بالمأثور من جهات عدة، إلا أن ذلك لا يمنع من مُقَابلة هذا النوع – التفسير بالمأثور- بـ (التفسير بالرأي)، لأن العبرة بكون الـمُفَسِّر يرويه عن السلف، إضافة إلىٰ أن الـمُعْتَبر ما غلب علىٰ التفسير، ولو كان للمؤلف اجتهادات وآراء تخصه.

٦- أن بدايات التدوين في التفسير بالمأثور كانت مُبَكِّرة جداً، خلافــًا لما هو مُتَدَاول لدىٰ كثير من الدارسين لعلوم التفسير من أن ذلك إنما بدأ في حدود منتصف القرن الثاني الهجري، وأنه كان قبل ذلك مُخْتَلِطــًا بالحديث.

* * *

المصادر والمراجع

١. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.

٢. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧ هـ)، تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، طبعة مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ.

٣. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣ هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، طبعة مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.

٤. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفىٰ عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٥. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (٦٤٣ هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق نور الدين عتر. طبعة دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٦. ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٧. ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد (٨٠٤ هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، طبعة دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ.

٨. ابن النديم، محمد بن إسحاق (٤٣٨ هـ)، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.

٩. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، طبعة دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩ه، ١٩٩٩م.
١٠. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
١١. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، تلخيص كتاب الاستغاثة في الرد علىٰ البكري، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ.
١٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، مجموع الفتاوىٰ، جمع عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
١٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، مقدمة في أصول التفسير، طبعة دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٤٩٠هـ، ١٩٨٠م.
١٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨ هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.
١٥. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله (٧٣٣ هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان. طبعة دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
١٦. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (٨٥٢ هـ)، تهذيب التهذيب، طبعة مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٦هـ.
١٧. ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٨. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (٨٠٨ هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، تحقيق خليل شحادة، طبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة

الثانية، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

١٩. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت.

٢٠. ابن عاشور، محمد الفاضل، التفسير ورجاله، طبعة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

٢١. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (٥٧١ هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي. طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م.

٢٢. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ)، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٢٣. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (٧٥١ هـ)، التبيان في أقسام القرآن، تحقيق محمد حامد الفقي، طبعة دار المعرفة، بيروت.

٢٤. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (٧٥١ هـ)، مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم البعلي، تحقيق سيد إبراهيم، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٥. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، طبعة دار الفكر، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٦. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (٧١١ هـ)، لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢٧. الأبناسي، إبراهيم بن موسىٰ بن أيوب (٨٠٢ هـ)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق صلاح فتحي هلل، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٨. الأدنه وي، أحمد بن محمد (ق١١ هـ)، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان ابن صالح الخزي، طبعة مكتبة العلوم والحكم، السعودية، الطبعة الأولىٰ،

١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٩. الإفريقي، أبو العرب محمد بن أحمد (٣٣٣ هـ) طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٣٠. آل تيمية، بدأ بتصنيفها الجدّ مجد الدين عبد السلام ابن تيمية، وأضاف إليها الأب عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، ثم أكملها الابن الحفيد أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، المسودة في أصول الفقه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتاب العربي.

٣١. البابابي، إسماعيل بن محمد (١٣٩٩ هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

٣٢. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله صحيح البخاري (٢٥٦ هـ)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

٣٣. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٠ هـ)، تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ

٣٤. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٠ هـ)،شرح السنة، تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٥. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، قطف الأزهار في كشف الأسرار، تحقيق أحمد بن محمد الحمّادي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٣٦. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق فيليب حتي، طبعة المكتبة العلمية، بيروت.

٣٧. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)،تدريب الراوي

في شرح تقريب النواوي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، طبعة دار طيبة.

٣٨. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (٢٥٩ هـ)، أحوال الرجال، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البَستوي. طبعة حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان.

٣٩. الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣ هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م.

٤٠. الجيزاني، محمَّد بنْ حسَيْن، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، طبعة دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ.

٤١. الحسيني، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (١٢٠٥ هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، طبعة دار الهداية.

٤٢. الحموي، ياقوت بن عبد الله (٦٢٦ هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، تحقيق إحسان عباس. طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٤٣. الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٩٥ هـ)، بيان فضل علم السلف علىٰ علم الخلف، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

٤٤. الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم (٧٤١ هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)، تصحيح محمد علي شاهين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ.

٤٥. الخالدي، صلاح عبد الفتاح، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، طبعة دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٣١هـ،٢٠١٠م.

٤٦. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣ هـ)، الفقيه والمتفقه، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، طبعة دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٤٧. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣ هـ)، تاريخ

بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٤٨. الداوودي، محمد بن علي بن أحمد (٩٤٥ هـ)، طبقات المفسرين للداوودي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩. الدمشقي، عمر بن رضا بن محمد (١٤٠٨ هـ)، معجم المؤلفين، طبعة مكتبة المثنىٰ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٠. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (٧٤٨ هـ)، العبر في خبر من غبر، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

٥٢. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨ هـ)،تذكرة الحفاظ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٣. الذهبي، محمد السيد حسين (١٣٩٨ هـ)، التفسير والمفسرون، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة.

٥٤. الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨ هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٣م.

٥٥. الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء (٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٥٦. الرومي، فهد بن عبد الرحمن، اتجاهات التفسير في القرآن الرابع عشر، طبعة رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ،١٩٨٦م.

٥٧. الرومي، فهد بن عبد الرحمن، دراسات في علوم القرآن الكريم، الطبعة الثانية عشرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٥٨. الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم (١٣٦٧ هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، طبعة مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
٥٩. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٩٤ هـ)، النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، طبعة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٦٠. الزِّرِكْلِي الدمشقي، خير الدين بن محمود (١٣٩٦ هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ م.
٦١. السبت، خالد بن عثمان، مناهل العرفان للزرقاني دراسة وتقويم، طبعة دار ابن القيم للنشر والتوزيع، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٦٢. السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين (٧٧١ هـ)، طبقات الشافعية الكبرىٰ، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
٦٣. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢ هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق علي حسين علي، طبعة مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٦٤. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، طبعة منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
٦٥. سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود بن فهمي حجازي، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٦٦. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (٣٧٣ هـ)، بحر العلوم.
٦٧. السودوني، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا (٨٧٩ هـ)، تاج التراجم، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، طبعة دار القلم، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣ ه، ١٩٩٢م.
٦٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، الإتقان في

علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٦٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، الدر المنثور، طبعة دار الفكر، بيروت.

٧٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧م.

٧١. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، طبقات المفسرين العشرين، تحقيق علي محمد عمر، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٦هـ.

٧٢. الشاطبي، إبراهيم بن موسىٰ اللخمي، الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان طبعة دار ابن عفان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٧٣. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (٢٠٤ هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، طبعة مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥٨هـ،١٩٤٠م.

٧٤. شاكر، أحمد محمد (١٣٧٧ هـ)، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (مختصر تفسير القرآن العظيم)، طبعة دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٧٥. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (١٣٩٣ هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، عام النشر : ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م.

٧٦. الصنعاني، محمد بن إسماعيل (١١٨٢ هـ)،توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٧٧. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين ابن أبي بكر، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، طبعة محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ،

١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٧٨. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مراقبة محمد عبد المعيد ضان، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٧٩. العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢ هـ)، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، طباعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٨٠. العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢ هـ)، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقًا بكتاب سبل السلام)، تحقيق عصام الصبابطي، عماد السيد، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م.

٨١. العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٣ هـ) العجاب في بيان الأسباب، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، طبعة دار ابن الجوزي.

٨٢. العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف محب الدين الخطيب، طبعة دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٨٣. علي رضا، محمد رشيد (١٣٥٤ هـ)، وغيره من كتاب المجلة، مجلة المنار.

٨٤. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن- مخطوطات التفسير وعلومه، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، طبعة مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨٩.

٨٥. الفيومي، أحمد بن محمد (٧٧٠ هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، طبعة المكتبة العلمية، بيروت.

٨٦. القاري، علي بن سلطان الملا (١٠١٤ هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، طبعة دار

الأرقم، لبنان، بيروت.

٨٧. القرآنية، مركز الدراسات، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٤هـ.

٨٨. القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله (٧٧٥ هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، طبعة مير محمد كتب خانه، كراتشي.

٨٩. القسطنطيني، مصطفىٰ بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (١٠٦٧ هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة مكتبة المثنىٰ، بغداد، ١٩٤١م.

٩٠. القطان، مناع بن خليل (١٤٢٠ هـ)، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٩١. اللاحم، سليمان بن إبراهيم، منهج ابن كثير في التفسير، طبعة دار المسلم، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٩٢. مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبراهيم مصطفىٰ، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، طبعة دار الدعوة.

٩٣. المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (٤٥٨ هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م.

٩٤. المغراوي، محمد بن عبد الرحمن، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، طبعة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٩٥. النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨ هـ)، إعراب القرآن، طبعة منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١ هـ.

٩٦. نكري، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد (ق١٢ هـ)، دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، تعريب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، طبعة دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٩٧. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف (٦٧٦ هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٨. النيسابوري، محمد بن إبراهيم بن المنذر (٣١٩ هـ)، كتاب تفسير القرآن، تحقيق د. سعد بن محمد السَّعد، طبعة دار المآثر للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

٩٩. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (٢٦١ هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٠. الهاشمي، محمد بن سعد، المعروف بابن سعد (٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرىٰ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠م.

١٠١. ياسين، حكمت بشير، استدراكات علىٰ تاريخ التراث العربي، طبعة ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

